



**رؤية بنائية مقترحة لتوطين المفاهيم الوافدة في الفكر
التربوي العربي على ضوء مدخل إعادة بناء المفاهيم
"مفهوم المواطنة العالمية أنموذجاً"**

إعداد

د / إيمان جمعة محمد عبد الوهاب

مدرس أصول التربية

كلية التربية – جامعة بنها

رؤية بنائية مقترحة لتوطين المفاهيم الوافدة فى الفكر التربوى العربى على ضوء مدخل إعادة بناء المفاهيم "مفهوم المواطنة العالمية أنموذجاً"

إعداد

د / إيمان جمعة محمد عبد الوهاب

مدرس أصول التربية

كلية التربية - جامعة بنها

ملخص البحث

باتت الحاجة إلى توطين المفاهيم الغربية الوافدة فى الفكر العربى ضرورة ملحة فى ظل أوضاع عولمية جعلت من الصعب تجنب عمليات المثاقفة والاحتكاك الثقافى مع ثقافات أخرى، وما يتبع تلك العمليات من وفود مفاهيم محملة بدلالات ومضامين هى نتاج بيئاتها، وبالتالي تأتى عملية إعادة بناء المفاهيم الوافدة كضرورة ملحة ووسيلة أساسية للتعامل مع مثل تلك المفاهيم؛ للكشف عن دلالاتها ومضامينها وعوامل الالتباس فيها، وتحديد مدى قابليتها للتوطين فى الفكر التربوى العربى، وإمكانات توظيفها تربوياً. وانطلاقاً من ذلك يهدف البحث إلى وضع رؤية بنائية مقترحة لتوطين المفاهيم الوافدة فى الفكر التربوى العربى على ضوء مدخل إعادة بناء المفاهيم مع التطبيق على مفهوم المواطنة العالمية، كمحاولة للكشف عن الدلالات والمضامين وعوامل الغموض التى ينطوى عليها هذا المفهوم، والتصدى لكافة عوامل الاغتراب، وأشكال الهيمنة، والالتباس، والتناقض، واللامعقولية التى تحيط بالمفهوم وإعادة بنائه من أجل توطينه وتوظيفه تربوياً بالشكل الذى يتناسب مع طبيعة الفكر التربوى، ومبادئ التربية العربية.

الكلمات المفتاحية:

إعادة بناء المفاهيم، توطين المفاهيم، المفاهيم الوافدة، المواطنة العالمية، الفكر التربوى.

مقدمة:

مرت عمليات بناء المعرفة عموماً، والمعرفة الإنسانية بشكل خاص بتاريخ طويل، تمتد جذوره إلى عوامل وجودية مرتبطة بعلاقة الإنسان كذات مفكرة مع الواقع الذى تتحرك فيه ناقدة له، وتحاول أن تجيب عن إشكالياته المتطورة والمركبة؛ ومن الفلسفة الأم انبثقت مساحات معرفية عديدة تركز اهتمامها حول مسائل معرفية معينة تحاول أن تؤسس لفهم ما يدور بالواقع، وتكتشف قوانين الحياة، وتسعى إلى إدراك الحقائق، وتستهدف استجلاء المضامين، ومن أبرز هذه المسائل المعرفية التى تطرح نفسها بقوة على الساحة الفكرية هى مسألة بناء المفاهيم وإعادة بنائها، والتى تأتى كجزء أساسى من الاهتمام بتطور الفكر الإنسانى بصفة عامة.

فقد أدى البحث المستمر في أصول المعرفة وتشكلها إلى ظهور علم المعرفة (الإبستمولوجيا) الذي يسعى إلى البحث في مبادئ العلوم، وتفسير التطور الفكري للإنسان، والوقوف على تاريخ المعرفة، عبر البحث في تشكيل المفاهيم عند الفرد في مختلف مراحل حياته، انطلاقاً من اعتبار المعرفة جملة المفاهيم، والتصورات، والمعاني، والمعتقدات الفكرية التى يحصل عليها الإنسان في محاولاته المتكررة للبحث عن مسببات الظواهر والأشياء وفهمها. (عثمان وبرادعى، ٢٠١٧، ٥٧).

ومع الاتفاق على أن المعرفة تمثل خلاصة الممارسات العقلية للإنسان، وتتشكل ضمن أطر ثقافية وحضارية محددة، وتدخل في علاقة تعاطى أو متناقفة مع أطر أخرى ثقافية وحضارية، فإن السؤال يظل مطروحاً حول المعنى الجوهرى وتطورات البناء العلمى للمصطلحات والمفاهيم، وانضباطها في مواطن استخدامها على المستويات كافة . (نافع، ٢٠١٤، ١٠-١١).

ولهذا تعد دراسة المفاهيم من القضايا البحثية الهامة لأسباب عديدة منها: العلمية والثقافية والسياسية والاقتصادية، حيث تعتبر المفاهيم الأداة الفعالة التى تلخص الخبرة العقلية للفرد، بالإضافة إلى دورها الفعال فى عملية الفهم فهى تعتبر عاملاً أساسياً فى تفكير الإنسان وإدراكه. (النقيب؛ والميمان، ٢٠٠٢، ٩١-٩٢) ونظراً لأهمية المفاهيم ومدى خطورتها فى إحداث التغيير الفكرى والتحول الحضارى الذى تنتشده الأمم، فإن بناءها فى إطار ثقافى قومى يعد ضرورة معرفية بالغة الأهمية من الناحية الحضارية عامة ومن الناحية العلمية خاصة. (توفيق؛ وموسى، ٢٠٠٧، ٣٤٢).

فالمفاهيم تعتبر مفاتيح العلوم فى أى مجال معرفى، كما أنها تشكل أساساً مهماً فى الخطاب مهما كان نوعه، حيث تتمركز فى ثناياه عبر مواقع استراتيجية، ليؤدى وظائف رئيسة فى الإمساك بمفاصل الخطاب، وتوجيه مراميه الجوهرية، وإرسال المضامين الخفية الكامنة وراء توجيه الخطاب. وعلى ذلك تؤكد دراسة (اللوحيق، ١٤٣٠هـ، ٤) أن للمفاهيم أهميتها وخطورها، فهي قاعدة المعرفة الرئيسة على اختلافها، وهي اليوم تقع في قلب دوائر الصراع الحضاري والفكري بين الأمم، بل وفي داخل الأمة الواحدة؛ مما يوجب العناية بالمفاهيم تحقيقاً للأمن الفكري لأمتنا العربية تمهيداً لصياغة نظرية شاملة للمفهوم.

خاصةً وأن المعركة الدائرة اليوم بين الشرق والغرب فى جانب مهم منها معركة مفاهيم يحاول الأقوى منها - والمقصود الغرب - ضخ أكبر قدر ممكن من المفاهيم المعبرة عن هويته وثقافته، ويعرضها فى سوق الثقافة العالمية معبأة بأنماط حياته، وأساليب تفكيره، ويفرضها على الأضعف بأساليب مختلفة قد تنطوى على الترغيب أو الترهيب. (الحاج، ٢٠١٣، ٢٠٤) وهذه المفاهيم هي ما يمكن أن نطلق عليه المفاهيم الوافدة.

وتؤكد دراسة (شبار، ١٤٢١هـ، ٣٠) أن هذه المفاهيم الوافدة أصبحت أدوات هذه المعارك الجديدة، من خلال التسلسل عبر مفاهيم ومصطلحات الأمة ذاتها، والعبور من خلالها بعد إعطائها دلالات جديدة، وتفرغها من مضمونها الثقافي ورصيدها الوجداني، وربطها بأحداث جديدة، وتحويلها إلى مدلولات جديدة تعدو على قيمها الفكرية والثقافية، وتخرج الأمة من ذاتها. وبالتالي فإن الإشكالية الكبيرة اليوم فى ليست فى المفاهيم العلمية فى مجملها، وإنما تكمن الإشكالية فى المفاهيم الفكرية والثقافية التى تشيع وتحاول أن تكتسب صفة العالمية، لأن المفاهيم الفكرية هي تعبير عن سمات وملامح شخصية الأمة وميراثها الثقافي وركائزها الثقافية، وهي وليدة الذات وخصيصة اللغة، لذا فإن محاولة التأثير بها والتفكر من خلالها دون وجود رؤية واضحة للتعامل معها يمكن أن يحدث بلبلة فكرية، وخطط والتباس فى الفهم، واضطراب فى الفكر والثقافة، وتبديل مفاهيم القيم الضابطة لمسيرة الأمة ككل. (شبار، ١٤٢١هـ، ٣٠)

ولطالما ندد المفكرون بتجزر إشكالية المفاهيم فى الفكر العربى، خاصة بعد التشابك والتداخل الحادث بفعل المتغير المعرفى والمعلوماتى، وعدادوا مظاهر كثيرة لتلك الإشكالية، والتى من بينها الاضطراب الدلالي، وتعارض المفاهيم، وشيوع الغموض، وشحن المفهوم والمصطلح بدلالة مغايرة لأصل دلالاته، ونقل مصطلح ذى دلالة محددة من الثقافة الغربية دون

مراعاة لخصوصية المنشأ، وإضافة دلالات جديدة على المصطلح الذي أنتجته الثقافة العربية في الماضي، أو انتزاعه من حقل معرفي لاستعماله في حقل معرفي آخر دون مراعاة خصائصه في الحقل الأصلي مما أصاب المفاهيم بالتشويش، الأمر الذي أسهم في كثير من حقول المعرفة إلى ممارسات تفتقر المقومات العلمية في إعادة بناء المفاهيم وضبطها وتحديدها. (نافع، ٢٠١٤، ١٠-١١)

وتؤكد ذلك دراسة (تويج، ٢٠١٧، ٢٥٣) التي توصلت إلى أن المفاهيم في الفكر العربي المعاصر تعاني من الإبهام والالتباس، رغم توجه بعض المفكرين العرب لنقدها، غير أن تلك المحاولات النقدية لها لم تقيّد في إيضاحها بل زادت في إبهامها والتباسها، وقد توصل البحث إلى نتائج بشأن ذلك أهمها: أنهم ركزوا على تفكيك المفاهيم دون محاولة إعادة إنتاجها مما زاد في إبهامها والتباسها، ومع أن هذه المحاولات مهمة لكنها لا زالت قليلة، ونحن بأمر الحاجة إليها.

وفي ذلك يؤكد (دياني، ٢٠١٧، ٩) على أن ضعف تأصيل المفاهيم، والفوضى التي تسم الوضع الفكري العربي المعاصر لا يمتان إلى اللغة العربية بصلة، وهي منهما براء؛ بل إن أسباب ذلك تعود إلى فقر التراكم العلمي العربي المعاصر من جهة، وإلى تهاون الباحثين العرب في تأصيل فهم عربي صحيح وفق نسق متسق للمفاهيم الموظفة من جهة ثانية.

لذلك يرى (آل حبييل، ٢٠٠١، ٩٩) أنه في ظل خطاب العولمة والعالمية ومحدثاتها، ومع صعوبة البقاء خارج دائرتها، فإن سحب الخطاب العربي نحو مزيد من حرية الرأي، ومزاولة الجدل والمساجلة بالمزيد في الاستفاضة الثقافية، يفضي إلى نقدانية تسهم في تحريك البنى الفاعلة للمفاهيم، وتؤسس لقابلية التعدد وشراكة الآخر، وتقعيد مبدأ نسبية الحقائق والمفاهيم في شتى شؤون الحياة، فالقراءة المتأنية لطبيعة المفاهيم المشتركة من حيث بنيتها، وأصولها المعرفية والعقدية، ونسبية حقائقها، وتعدد معناها ودلالاتها وضرورتها التاريخية، هي ماتحدد معايير قبوله المشترك من عدمه .

كما يرى (النحراوى، ٢٠١٦، ٢١٢) أن الظروف التي يمر بها العالم العربي تفرض علينا مراجعة المفاهيم وإعادة النظر في المضامين والوقوف طويلاً أمام المصطلحات للتأمل والتمعن والتحقق من بنيتها، على ضوء المتغيرات المتلاحقة التي تطبع حركة التاريخ في هذا العصر ومن خلال رؤية عربية إسلامية مستنيرة ومستوعبة لمختلف الأوضاع وفقاً للمفهوم العربي الإسلامي للمراجعة والتطوير والتحديث والتجديد، مؤدى هذا أن يضع الخطاب التربوي الإسلامي نصب عينيه أن لكل حضارة نموذج أو نظام معرفي.

وأصبح لزاماً عليها كما تؤكد دراسة (العلاوي، ٢٠١٦، ٢٣٧) الوقوف أمام المصطلحات الغربية الوافدة وقفة الناقد لا وقفة المستلب، كما ينبغي السعي لا لترجمة المصطلحات ونقلها حرفياً، بل يجب دراسة المفاهيم والمصطلحات الغربية الوافدة والنظر إلي ذاتها وجوهرها في سياقها التاريخي والاجتماعي، ومن ثم الخروج بمفاهيم جديدة من داخل المخزون المعرفي والتكويني متجاوزين إشكالية الخلط والفوضى في استيرادها.

وفي ضوء ذلك جاءت مسألة إعادة بناء المفاهيم عند بعض المفكرين العرب كمشروع معرفي يستمد كل مشروعيته من التفكير الإبستمولوجي، الذي يكشف الوضع المزدوج بين الأنا والآخر، وكانت نقطة الانطلاق في تلك المسيرة هي التحقق من عدم الملائمة بين الجهاز المفاهيمي للعلوم الاجتماعية وبين نظيره في المجتمعات الغربية التي زودت مواد التحليل من أجل الإعداد المفاهيمي ووضع الأنساق النظرية، غير أن عملية النقد والبناء هذه لاتعنى رفض الآخر مطلقاً لكن الجهد يتم عبر استيعاب الآخر كمركب يتم تفكيكه ثم إعادة بناء الذات الخصوصية، ليصبح الهدف هو بناء المفاهيم الإنسانية الوافدة بناءً جديداً تتفوق فيه الصفات العلمية والموضوعية مع قدرتها الإجرائية، وترفع منه هيمنتها. (خواني، ٢٠٠٥، ١٥٧)

وبالتالي فبناء المفاهيم وإعادة بنائها هي عمليات أساسية في أي حقل معرفي لأنها مفاتيح العلم والثقافة وبدونها لا يمكن استقرار علم ولا رسوخ معرفة، ومع اعتبار المفاهيم أدق مواقع الغزو الثقافي، فإن الحاجة تظهر ماسة اليوم لأن يساير إبداع المفاهيم والمصطلحات عملية النمو والازدهار لكل أمة، وإلا فليس أمامها إلا استدعاء لمصطلحات ومفاهيم الآخر في سبيل الالتحاق به، وتحمل ما قد يتبع ذلك من خطورة على الخصوصية الفكرية والثقافية (شبار، ١٤٢١هـ، ٢٩)، مالم يتم الحذر المحاط بمؤهلات الاستعداد المعرفي لإعادة بناء المفاهيم وتوطينها بما لا يخل بالمعايير الاجتماعية، والثقافية الذاتية.

وتعد مسألة البحث في قابلية توطين المفاهيم الوافدة من خلال إعادة بنائها في الحقل التربوي أهمية خاصة، باعتبار التربية الوعاء الأساسي الحاضن والناقل لما يفد أو يجد من مفاهيم ومصطلحات سواء أكانت مبدعة في بيئتها، أم مستعارة من حقول معرفية أخرى أو ثقافات أخرى، وعليها في نفس الوقت مسئولية الحفاظ على الهوية وخصوصية الذات العربية. فقد أكدت دراسة (البقمي، ١٤٣٠هـ، ٢) على أن التربية هي المحور الرئيس لبناء المفاهيم والاتجاهات للأفراد والجماعات في أغلب المجتمعات، وهي كما تتحمل مسئولية بناء

وتكوين المفاهيم والاتجاهات الصحيحة، فإنه يقع على عاتقها مسؤولية الحفاظ على هوية المجتمع من خلال تصحيح المفاهيم والاتجاهات الفكرية الخاطئة وتعديل مساراتها لإرسائها على مداخل الأمن الفكرى والثقافى بمعناه الشامل.

ولذلك حرصت دراسة (الصاعدى، ١٤٣٥، ٤) على إبراز الدور الذى يجب أن تقوم به التربية خاصة التربية الإسلامية فى مواجهة المفاهيم التغريبية الوافدة التى لا تنفصل عن استبطان سياقاتها الفكرية والقيمية، وترعاها من خلال عملها كموجهات للفكر وناقلات للمعرفة، والقيم المحاطة بسياقات بيئاتها.

غير أن دراسة (عبد العال، ٢٠١٠، ٩٣) قد كشفت عن طبيعة الأزمة التى تمر بها التربية وتؤكد أنها لا تتمثل فى نقل المفاهيم والمصطلحات من سياق إلى آخر، لكنها تكمن فى النقل غير الواعى الذى يدخلنا فى مفارقة جديدة من مفارقات الحداثة التى لا تنتهى، دون تبصر بخصوصية الفكر والثقافة التى تفرزها، وما يحدث فى هذه الثقافة من تحولات فى القيم المعرفية والأخلاقية، وبالتالي فإن عمليات النقل والاستعارة للمفاهيم تحتاج إلى مزيد من التروى والتدقيق؛ حتى لا تحدث فوضى فى المعرفة التربوية.

ولهذا تؤكد دراسة (شعيشع، ٢٠١٦، ٣٠١) أن أى إصلاح أو تجديد فى التربية ومفاهيمها ينبغى أن يكون نابع ومشتق من فلسفة المجتمع ومتسق مع ثقافته، ورؤيته لما ينبغى أن تكون عليه التنشئة الاجتماعية لأفراده؛ ولهذا يجب أن نأمن خطورة التبنى السريع للمفاهيم الوافدة من الفكر الغربى بكل ما يحمله من تحيزات للبيئة والثقافة، وبكل من يحمله من دلالات نابعة من السياقات المختلفة للمجتمع الغربى.

وتزداد أزمة التربية - بالأخص - فى التعامل مع المفاهيم الوافدة ذات الطابع العالمى، خاصة مع التغيرات والتطورات العالمية المتسارعة، وإزالة الحواجز بين الدول، وارتباط العولمة ببروز مفاهيم ذات منحى تربوى عالمى، وانتشار هذه المفاهيم الجديدة فى جميع مناحى الحياة؛ وهو ما يشكل تحدياً كبيراً أمام التربية التى عليها مواكبة هذه التطورات، والتعامل مع المفاهيم الجديدة بشكل يحفظ ثقافة وهوية الأمة. (العدوان؛ وبنى مصطفى، ٢٠١٥، ١٢٧)

ومن مظاهر الفكر العالمى بروز مفهوم المواطنة العالمية، وهو أحد المفاهيم المستحدثة الذى كثر الجدل وتعددت الآراء حوله، واختلطت دلالاته فى ضوء الاتجاهات الفكرية والسياسية والأيدولوجية خاصة فى السنوات الأخيرة، وصاحبه نقاش أكاديمي واسع بين معارضون يلتزمون بالتعريف التقليدي للمواطنة، وبين مؤيدون يرون أن المواطنة قد اتسع مداها بسبب

عمليات العولمة وإزالة الحواجز بين الدول، والإمكانيات التفاعلية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وانهيار عصا الدولة القومية، وبالتالي يمكن لأشكال جديدة من المواطنة "غير المقيدة" أن تأخذ دورها في الظهور. (Commaerts & Van Audenhove, 2005, 148)

ومع تزايد الطرح العالمي لمفهوم المواطنة العالمية تزايد الجدل والغموض حول المفهوم مما أثار الحاجة لدراسات تربوية تأصيلية تستدعي مراجعة المفهوم وإعادة بنائه والبحث في قابلية توطينه. حيث تؤكد دراسة (العامر، ٢٠٠٣، ٢٢٣) أن هناك العديد من الملاحظات حول مفهوم المواطنة عموماً في الفكر الغربي المعاصر؛ الأمر الذي يستدعي الحاجة إلى مراجعة مدى صلاحية هذا المفهوم للمجتمعات العربية والإسلامية، خاصة وأن أى محاولة لإضفاء صفة العمومية والعالمية وتجاهل القومية قد يخرج المفهوم عن سياقه التاريخي والثقافي والاجتماعي.

كما ترى دراسة دافيز (Davies, 2006, 5-25) أن بقاء مفهوم المواطنة العالمية كمفهوم جدلي ذو نزعة مجردة تجعله يواجه غموضاً وتناقضاً في الألفاظ، واستمراره كفكرة جدلية قد يفقدها قيمتها التربوية، ويصعب عملية توظيفها في التعليم، ويعوق قدرة المناهج على دفع المواطنة النشطة والفعالة والحقيقية.

كما تؤكد دراسة (مهناوى، ٢٠٠٨، ٥١) على أن هناك تحد واضح ومتجدد لمبدأ المواطنة ومفوماتها في العالم العربي والإسلامي على وجه التحديد، والتي تقوم على الخصوصية الثقافية والانتماء والهوية، وتتعدد العوامل التي تقف خلف هذا التحدي لتشمل متغيرات فكرية وثقافية وسياسية واجتماعية تبلورت في إطار القوى الواحدة في العالم ونظرتها لمن حولها وما تهدف إليه من مصالح جعلتها تروج لمفهوم جديد هو مفهوم المواطنة العالمية، ومن ثم تبدو الإشكالية في الإجابة عن سؤال أى مواطنة نريد؟.

وتشير دراسة جونسون (Johnson, 2008, 2) أن انتقال مفهوم المواطنة - الذي يرتبط بطبعه بالهوية الوطنية - من التركيز الفكري الضيق على السياق الوطني أو المحلي إلى التركيز الفكري على السياق العالمي الذي هو في الأساس ناتج من نتاج العولمة يبعث قلقاً على الهوية الوطنية في جميع المجتمعات - حتى تلك التي تعتبر نفسها آمنة ومحصنة - خاصة في ظل التنوع العرقي وتزايد معدلات الهجرة، لذا يجب الأخذ في الاعتبار تأثيرات ذلك على الهوية الوطنية المتطورة في السياق العولمي والقيم المصاحبة له.

كما كشفت دراسة (البرهومي، ٢٠١٥، ٢٥ - ٢٦) عن اتساع دلالة مفهوم المواطنة بما يتجاوز حدودها الجغرافية، وامتداداتها التاريخية، ولهذا أكدت على أننا بحاجة إلى الاشتغال على هذا المعنى بما يتجاوز التجريد الفلسفى لنتدرج باتجاه التعاطى مع أبرز القضايا تشعباً وتوغلاً فى مسيرة الفكر البشرى المنفتحة على تحولات متفاوتة فى عمقها وتأثيراتها حتى يمكن أن نشكل أساساً فلسفياً لكونية المواطنة بحيث تقوم على مبدأ التنوع الثقافى.

ولهذا تؤكد دراسة (أبوعليوة، ٢٠١٧، ١٠٧) أنه خاصةً فى ظل تزايد الطرح الفكرى على الساحة العالمية فى الألفية الثالثة، يأتى الاهتمام بعالمية أو كوكبية المواطنة ومدى ارتباطها بالعمولة كأحد إفرزاتها، وعلاقة المواطنة الكوكبية بالتعددية الثقافية، وأهمية الذكاء الثقافى لاحتضان هذا التنوع والنجاح فى التعايش مع مجتمع عالمى يضم ثقافات متنوعة، واعتبار ذلك منطلق لإعادة تشكيل مفهوم المواطنة.

ومن زاوية تربوية أخرى، فإن هدف تعزيز مفهوم المواطنة العالمية كما تشير دراسة (Oxley & Morris, 2013, 302) يأتى كهدف تربوى مطروح على جميع المجتمعات ليرمز إلى التحول من التوجه القومى للمواطنة نحو مزيد من الرؤى والمفاهيم المرتبطة بعالمية المواطنة ويترجم عبر تنوع المفاهيم، والمداخل، التصورات المتنوعة لطبيعة المفهوم والتي تواجه نوعاً من الاختلاف نابعاً من اختلاف السياقات الاجتماعية والسياسية التى تنشأ داخلها، لذا توجه الدراسة إلى ضرورة التركيز على إزالة الغموض الذى يحيط بمفهوم المواطنة العالمية، قبل تحديد السمات الرئيسة لمجموعة متنوعة من الغايات والسياسات والبرامج التعليمية والأنشطة التربوية التى تعزز المواطنة العالمية.

وفى هذا الإطار تعبر دراسة (البرهومي، ٢٠١٥، ٢٨) عن مدى حاجة الفكر التربوى العربى إلى إعادة الصياغة الجذرية لمفاهيم تحمل دلالة الحوار بين الثقافات، بتجاوز الجدل النظرى إلى تجسيد كونية أو عالمية المواطنة وتخطى ما يكتفى به محترفوا الخطاب من الاشتغال على العناوين الكبرى كالإشادة بما يحققه المفهوم من التقارب بين الثقافات، وما يتردد من تأكيد الانسجام بين مكونات الحضارة الإنسانية، وهذا خطاب يعتمد المنهج الانتقائى من جهة الترويج لمركزية ثقافة معينة، دون الأخذ فى الاعتبار ماتبقى من مخاطر تجاوزتها عملية الانتقاء.

خاصة وأن المنطق الجدلى لمفهوم المواطنة العالمية كما تشير دراسة (الرباح، ٢٠١٧، ١٦) يؤكد ما يشير فى بعض مضامينه إلى استهداف العلاقة بين المواطن ووطنه، وهو أمر مقلق بعد أن كثرت الحسابات المغرضة التى تستهدف إضعاف الوطن بإضعاف جبهته

الداخلية، لذا تؤكد نفس الدراسة على ضرورة أن تتحمل التربية مسئولية التصدي لتلك المحاولات لتحقيق التماسك الاجتماعي للوطن وتعزيز الولاء والانتماء له من خلال ترسيخ مفهوم ومبادئ المواطنة العالمية على أسس علمية واقعية تنطلق من الواقع وتستند إلى أصول المواطنة في التراث مع الاستفادة من التجارب الناجحة في هذا المجال.

وتأسيساً على ماسبق، فإن التربية في تعاملها مع المفاهيم الوافدة، عليها أن تتصدى لمهمة كبرى قبل عملية التوطين المباشر، ألا وهي إعادة بناء تلك المفاهيم التي تحمل دلالات ومضامين هي انعكاس للجوهر الحضاري لمنتجها، وبالتالي قد تختلف أو تتفق مع الجوهر الحضاري لمستهلكها، مما قد يكون له نتائج سلبية تتفوق على عناصر المصلحة التي تدفعنا لتوطين المفهوم في الأساس. وبالتالي فإن توطين المفاهيم في الفكر التربوي - كمفهوم المواطنة العالمية - لا ينبغي أن يتم قبل إعادة بنائها من خلال عمليات أساسية تستهدف إزالة كل ما يحيط بالمفهوم من غموض، والتباس، وعوامل هيمنة واغتراب، وغير ذلك مما قد يؤثر على خصوصية الفكر التربوي العربي وتطبيقاته.

قضية البحث:

تظهر على الساحة التربوية من حين لآخر بعض القضايا الإشكالية والجدلية التي تتعلق ببعض المفاهيم الوافدة، وقابليتها للتوطين في الفكر التربوي العربي، ويقف الباحثون والمفكرون التربويون حيال هذه المفاهيم مواقف متباينة قد تصل إلى حد التناقض في الرؤى، وكل متأثر بفهمه للسياقات الدلالية والاستعمالية للمفهوم في ضوء خلفيته الثقافية والمعرفية والفكرية، وبالرغم من عدم الوصول إلى رأى يتفق عليه الجميع في أحيان ليست بالقليلة، إلا أن إثارة هذه المفاهيم ومناقشتها وتفكيكها من خلال إعادة البناء كفيل بلفت الانتباه إلى أبعاد ودلالات قد تكون غائبة عن البعض الذي لا ينشغل بعملية إعادة بناء تلك المفاهيم قبل توطينها مما قد يؤثر سلباً على توجهات الفكر التربوي وإغراقه في عمليات الاستهلاك الثقافي، والاستيراد غير الواعي وغير المبرر للمفاهيم. وهنا تجدر الإشارة إلى أهمية التوطين من خلال إعادة بناء المفاهيم باعتباره مدخل نقدي لا يتطلب اتخاذ موقف معين من المفهوم قبل إخضاعه لعمليات إعادة البناء، وإنما يسفر عن موقف كلي يتعلق بقابلية المفهوم للتوطين بعد إزالة كل عوامل الاغتراب والهيمنة.

ويعد مفهوم المواطنة العالمية من أبرز المفاهيم الوافدة التى يروج لها الخطاب الغربى ويتناقله الخطاب التربوى العربى متجاوزاً عمليات إعادة البناء والتوطين بما يتناسب مع البيئة العربية، ودون مراعاة أن مثل تلك المفاهيم تحتاج إلي مراجعة، ونقد، وتدقيق، وتمحيص حتى يمكن إدراك دلالات معانيها كاملة ومدى تأثيرها علي خصوصية المجتمعات العربية، ولذلك يتناول هذا البحث إعادة بناء مفهوم المواطنة العالمية وقابليته للتوطين كأنموذج مفاهيمى وافد، انطلاقاً من أن إشكالية المفهوم تكمن تحديداً فى التمهصل القائم على مبدأين يصعب الموائمة بينهما هما: الاعتراف بالخصوصية القومية ومسألتى الهوية والانتماء من جهة، واحترام القيم العالمية التى تؤهلنا للتعامل مع معطيات العصر والانفتاح على العالم من جهة أخرى، ومن هنا يمكن صياغة قضية البحث الحالى فى التساؤل الرئيس التالى:

✳ كيف يمكن توطين المفاهيم الوافدة فى الفكر التربوى العربى على ضوء مدخل إعادة بناء المفاهيم "مع التطبيق على مفهوم المواطنة العالمية"؟

ويتفرع من هذا التساؤل الرئيس عدة تساؤلات فرعية وهى:

- ١- ما الإطار الفكرى والفلسفى لمدخل إعادة بناء المفاهيم؟
- ٢- ما دواعى التوجه نحو إعادة بناء المفاهيم التربوية الوافدة وتوطينها فى الفكر التربوى العربى؟
- ٣- كيف يمكن إعادة بناء مفهوم المواطنة العالمية وتوطينه كأنموذج مفاهيمى؟
- ٤- ما الرؤية البنائية المقترحة لتوطين المفاهيم الوافدة فى الفكر التربوى العربى على ضوء مدخل إعادة بناء المفاهيم؟

أهداف البحث:

يهدف البحث الحالى إلى وضع رؤية بنائية مقترحة لتوطين المفاهيم الوافدة فى الفكر التربوى العربى على ضوء مدخل إعادة بناء المفاهيم مع التطبيق على مفهوم المواطنة العالمية، كمحاولة للكشف عن الدلالات والمضامين الجوهرية، وعوامل الاغتراب، والغموض التى ينطوى عليها المفهوم، والتصدى لكافة أشكال الهيمنة، والالتباس، والتناقض، واللامعقولية التى تحيط به، وإعادة بنائه من أجل توطينه وتوظيفه بما يتناسب مع طبيعة الفكر التربوى ومبادئ التربية العربية.

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث الحالي في ما يلي:

- تصديه لقضية المفاهيم، خاصة مع المكانة البارزة التي تحتلها المفاهيم في الفكر التربوي العربي بصفة عامة، والدور الذي تقوم به في صياغته وتوجيهه، باعتبارها مفتاح الهوية الثقافية، وأدوات الخصوصية، ودعامة الاستقلالية في الفكر، والثقافة، والمعرفة.
- اعتماده على مدخل إعادة بناء المفاهيم، والذي يعد من أهم المداخل التي تفرض نفسها بقوة اليوم في التعامل مع المفاهيم الوافدة قبل توطينها في الفكر التربوي العربي خاصة مع الزخم المفاهيمي الناتج من عمليات الاحتكاك الثقافي؛ والذي يتطلب العمل على إعادة بناء المفاهيم وتوطينها قبل توظيفها إجرائياً في الواقع وبما يتناسب مع الشروط الاجتماعية والثقافية والمعرفية العربية.
- تناوله لمفهوم المواطنة العالمية كأحد المفاهيم الجدلية المطروحة بقوة على الساحة العالمية بعد التوجه نحو عولمة المفاهيم في الألفية الثالثة، ورغم أنه أحد المفاهيم المعقدة والمتعددة الأبعاد؛ إلا أن تناوله كمفهوم تربوي له أهمية خاصة باعتبار التربية هي الأداة الوحيدة التي تتولى تشكيل المفاهيم وترسيخها في عقول الأجيال الجديدة.
- تقديمه لرؤية بنائية مقترحة تستهدف إعادة بناء وتوطين المفاهيم التربوية الوافدة، الأمر الذي قد يفيد الباحثين التربويين أو المهتمين بفلسفة المفاهيم في الفكر التربوي في إعادة بناء مفاهيم تربوية أخرى.

منهج البحث وأسلوبه:

في ضوء الطرح المقدم لقضية البحث، وتساؤلاته، وأهدافه، وطبيعة المعالجة التحليلية، وجب الاستعانة والاسترشاد بمنهجية مركبة من مناهج البحث العلمي وأساليبه، قوامها:

١- **المنهج النقدي:** النقدية عموماً هي نشاط فكري يتجه إلى نقد المفاهيم، ونقد التصورات، ونقد الأفكار، وبمعنى آخر نقد الأيديولوجيا الكامنة خلف المفاهيم، والنشاط العلمي والممارسات البحثية أو خلف أي نشاط إنساني آخر يقوم به فرد وجماعة معينة من الأفراد في أي مجال من مجالات الحياة. (البيلاوي، ١٩٩٣، ٢٩٦) وتتمثل أهمية هذا المنهج في النفاذ إلى ما وراء العالم الظاهري للموضوعات للكشف عن المضامين والعلاقات الاجتماعية المستترة وفهمها؛ وهو ما يقتضى استخدام التحليل الناقد من أجل النفاذ إلى

أعماقها والكشف عن العلاقات الاجتماعية المتضمنة فيها، فالتحليل النقدي لعدد من المفاهيم يوضح أن هذه المفاهيم والأفكار لا تجد بحال من الأحوال واقعاً موضوعياً حيادياً بل هى تكوينات اجتماعية تاريخية تتوسطها علاقات أخرى قد تحمل معنى السيطرة والخضوع. (نجيب، ١٩٩٧، ٣٣٤) ويعتمد البحث الحالى على المنهج النقدي باعتباره جوهر عمليات إعادة بناء المفاهيم والتي تمثل فى الأساس أبرز صور النقد الإبستمولوجى للمفاهيم ودلالاتها.

٢- أسلوب التحليل الفلسفى: وهو أسلوب يهدف إلى الوقوف على معانى ودلالات المصطلحات والمفاهيم وإدراك العلاقات فيما بينها، ويتم هذا فى ضوء السياقات المجتمعية المحيطة بها. (على، ٢٠٠٠، ١٤٣-١٤٨) كما أنه يجعلنا نقف أمام الفكرة، أو اللفظ، أو المصطلح، لنحاول بيان معناه ومدلوله ومقرؤه فى التربية، حيث تبرز المهام الأساسية للتحليل الفلسفى فى التدقيق فى المفاهيم، ووضعها فى سياقاتها المحددة لاستخراج واستخلاص المقومات، والأفكار، والرؤى، والتصورات، للوصول إلى نتائج محددة حول بنية ودلالة المفاهيم ومضامينها. (توفيق؛ وموسى، ٢٠٠٧، ٣٤٠) والتحليل الفلسفى كأسلوب منهجى يقوم على إيضاح الصلة بين كافة تلك المفاهيم وبين مجريات العملية التعليمية فى المؤسسات التربوية المختلفة، والتحليل هنا يتجه إلى بيان الجذور التاريخية للمفهوم محل الدراسة والأبعاد والدلالات المشكلة لهذا المفهوم فى ضوء الأبعاد الثقافية والسياسية والاجتماعية، وبيان مدى تأصيله تربوياً. (حسينى، ٢٠٠٥، ٩٧-٩٨) ويعتمد البحث الحالى على أسلوب " التحليل الفلسفى " كأسلوب معنى- فى أحد أهم وظائفه المنهجية- بكشف طبيعة المفاهيم وتحليلها فى إعادة بناء مفهوم المواطنة العالمية فى مجتمعنا خاصة مع بزوغ قضايا مفاهيمية قيمية وفلسفية فى عصر العولمة تتحدى خصوصية النظم التربوية القائمة فى أى مجتمع.

مصطلحات البحث:

ينطوى البحث الحالى على عدد من المصطلحات التى يمكن توضيحها على النحو

التالى:

١- المفاهيم الوافدة : Incoming concepts

المفاهيم Concepts بصفة عامة هى: منظومة فكرية يفترض أن تكون منسجمة، وعاكسة للجوهر الحضارى، تتضمن عناصر مختلفة ووحدات مفاهيمية متعددة ومتنوعة لا يمكن

رؤيتها إلا كعناصر مترتبة متراكمة تؤثر على موقعها في البنية المعرفية، وقيمتها في السياق الفكري، وحجيتها في العملية الحضارية الممتدة. (إسماعيل، ٢٠٠٨ ، ٢٧) كما تعرف بأنها: نتاجات تمثلات ذهنية وحصيلة حركية تفكير ونتاج لعملية دائمة التأسيس والبناء. (خرزى، ٢٠١٨ ، ١٨٠)

وتعرف المفاهيم الوافدة بأنها: المفاهيم التي تم وفودها، أو تدفقها، أو استيرادها من الحضارة الغربية من قبل بعض المفكرين العرب، في محاولة لاستنباتها داخل المجتمع العربي والإسلامي وهي تحمل سمات وخصائص المجتمعات الغربية. (الصاعدى، ١٤٣٥ هـ، ١٣)

ووفقاً للبحث الحالي، تعرف المفاهيم الوافدة - إجرائياً - بأنها: تصورات ذهنية مجردة مبنية في إطار معرفي، وثقافي، وتربوي، واجتماعي، وسياسي غير عربي، ويشكل هذا الإطار جزءاً جوهرياً من تفسيرها الدلالي، وتلك التصورات لا تكتسب معناها ودلالاتها إلا من خلال قدرة المفهوم على تفسير وفهم ظواهر تحققت في الواقع التي نشأت فيه.

٢- توطين المفاهيم الوافدة: Settlement of Incoming concepts

التوطين "Settlement" أو "Landsettlement" كمصطلح اجتماعي يشير إلى: نقل الأفراد من منطقة إلى أخرى، وقد يكون هذا التوطين قسرياً أو إجبارياً بوجود التوطين، وقد يكون اختيارياً طوعياً للعشائر التي تريد التوطين. وتتطلب عملية التوطين تسوية الأرض، وعلاج عيوب التربة، وتوفير الفنيات اللازمة لعملية التوطين. (بدوى، ١٩٩٣، ٢٤٠، ٣٥٦)

وقد أرجع البعض مفهوم التوطين إلى "Indigenization" بمعنى تكييف، أو تبيئة، أو تأصيل يتعلق بالحياة الطبيعية في منطقة محددة كاستيراد نبات من بيئة معينة واستزراعه في بيئة أخرى. ومفهوم فلسفي يمكن ربطه بالمجال المعرفي ليشير إلى عملية تستهدف تطوير نظام معرفي أو نظري مستورد من بيئة مغايرة كالبيئة الغربية؛ ليصبح بشكل جديد يتواءم مع الحقائق الاجتماعية والثقافية للأفراد والجماعات في البيئات العربية. (الخليفة، ٢٠١١، ١٢-١٥)

وقد تم استعارة هذا المصطلح في البحث الحالي وربطه بمسألة المفاهيم الوافدة أو الرحالة ليشير - إجرائياً - إلى: عملية تكييف أو تبيئة أو تأصيل المفاهيم الوافدة التي يتم نقلها قسراً أو جبراً بفعل الثقافة، أو اختياراً تحت دوافع التجديد الفكري والمعرفي في حقل معرفي معين (والمقصود هنا الحقل التربوي)، مع الأخذ في الاعتبار مراعاة الشروط الاجتماعية والثقافية والمعرفية اللازمة لإتمام عملية التوطين، ودون أدنى تأثير سلبي على المسار المعرفي للحقل المعرفي الناقل أو المسار الحضاري للمجتمع الحاضر.

٣- الفكر التربوى العربى : The Arab educational thought

الفكر التربوى هو: "أحد صور الفكر على وجه العموم، وهو وليد حركة المجتمع فى بنيته الأساسية وافرازها، وعلى صفحاته تنعكس الظروف الثقافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية وتشكل اتجاهاته ومساراته بما تتخذه هذه الظروف من مسارات واتجاهات". (على، ١٩٨٦، ٥)

ويمكن تعريف الفكر التربوى العربى - إجرائياً - على أنه: النتاج الفكرى والمعرفى التربوى الذى أفرزته كتابات وجهود بعض المفكرين البارزين فى عالم الفكر التربوى العربى المعاصر، ويدخل ضمن نتاج الفكر التربوى المفاهيم والمصطلحات التى وضعها هؤلاء المفكرين أو استخدموها فى تأسيس نظرياتهم وأفكارهم التربوية التى لا تكتمل بنيتها إلا فى إطار بنية المجتمع العربى الثقافية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية.

٤- إعادة بناء المفاهيم : Reconstruction of concepts

لا يوجد تعريف واضح ومحدد ومتفق عليه لبناء أو إعادة بناء المفاهيم وفقاً لما لاحظته الباحثه من خلال القراءات المتأنية للأدبيات والدراسات التى تناولت هذا الموضوع، وقد يرجع ذلك إلى عدم اعتماد العملية على منهجية واحدة، لكن تتنوع المداخل والإجراءات المنهجية وفقاً لطبيعة المفهوم المراد إعادة بنائه.

غير أنه فى أبسط تعريف له يعنى: "إعادة بناء دلالى لمفاهيم وألفاظ متداولة سابقاً". (خرازى، ٢٠١٨، ١٨٠) وهو ضمناً يمثل: عملية تدور فى إطار المراجعة النقدية للمفهوم فى ضوء عدة عمليات متعاقبه أبرزها: تفكيك دلالاته السائدة بتتبع تطورات الدلالية بمقاربة نقدية، والتأسيس من جديد طبقاً لحاجتها للتجاوز، والانتهاى إلى صياغته من جديد فى ضوء معيارى معين. (عمر، ٢٠١٦، ٥)

ويمكن تعريف مدخل إعادة بناء المفاهيم - إجرائياً - بأنه: مدخل فلسفى يتضمن تفكيك أى مفهوم من المفاهيم الوافدة، وتحليل عناصره، واستخراج دلالاته، ونقد ما رسخه من مضامين وتصورات تأصلت فى بيئته، وذلك للكشف عن عوامل الاعتراض والغموض والالتباس، والوصول إلى أبعاد دلالية لا يمكن الوصول إليها بالنقل المباشر؛ وذلك بالوقوف على تفاصيل التصورات والمضامين وما وراءها من مرجعية فكرية محركة وسياقات مجتمعية أسهمت فى تكوينها وبنائها، وبما يسمح باتخاذ قرارات القبول بالمفهوم أو رفضه، ومن ثم توطين المفهوم من عدمه.

٥- المواطنة العالمية : Global citizenship

هناك بعض المنظرين الذين يستخدمون العديد من المصطلحات للإشارة إلى المواطنة العالمية، مثل المواطنة الكوكبية، المواطنة الدولية، المواطنة الشاملة، المواطنة الكونية، المواطنة عابرة الحدود، المواطنة اللامحدودة (غير المقيدة)، المواطنة ما بعد الوطنية. ويشير اليونسكو إلى المواطنة العالمية على أنها: الشعور بالانتماء الذي يتجاوز الجماعة الوطنية إلى المجتمع العالمي الأوسع والإنسانية المشتركة، وتركز في ذلك على الترابط السياسي، والاقتصادي، والاجتماعي، والثقافي، والترابط بين المحلي، والوطني، والعالمى. (UNESCO, 2015, 14)

ويمكن تعريف المواطنة العالمية - إجرائياً - على أنه: أحد المفاهيم الوافدة التي يروج لها الخطاب العالمي للإشارة والدعوة إلى مجتمع عالمي يؤمن بالتعددية، والانفتاح، والعدالة، ويوفق بين احترام الخصوصيات، ويؤسس على تقاسم قيم جديدة تسمى القيم العالمية المشتركة والتي تشكل أساساً قيمياً موحداً يمكن من خلاله الانطلاق نحو معالجة القضايا الإنسانية التي تحيط بالمجتمع الدولي.

٦- الرؤية البنائية المقترحة : A proposed constructive vision

ويقصد بها إجرائياً: رؤية أو تصور بنائي محدد لخطوات إعادة بناء المفاهيم الوافدة وتوطينها في الفكر التربوي العربي المعاصر، وتتمثل في بنية معرفية متكاملة ذات رؤية فلسفية تربوية، وأهداف محددة، ومنطلقات نظرية وتصورات بنائية مرحلية، وإجرائية يتبعها آليات واجراءات واضحة تتسق مع فلسفة الرؤية وتساعد على تحقيق أهدافها.

خطوات البحث:

تسير خطوات البحث الحالي على النحو التالي:

الخطوة الأولى: يتم من خلالها عرض وتحليل الأطر الفكرية والفلسفية لمدخل إعادة بناء المفاهيم.

الخطوة الثانية: تهتم بإبراز دواعي ومبررات التوجه نحو إعادة بناء المفاهيم التربوية الوافدة وتوطينها في الفكر التربوي العربي.

الخطوة الثالثة: يتم من خلالها توضيح العمليات الأساسية لإعادة بناء مفهوم المواطنة العالمية وتوطينه كأنموذج مفاهيمي تطبيقي.

الخطوة الرابعة: يتم من خلالها وضع رؤية بنائية مقترحة لتوطين المفاهيم الوافدة في الفكر التربوي العربي على ضوء مدخل بناء المفاهيم.

وعلى ضوء خطوات البحث، فقد انتظمت المحاور البحثية على النحو التالي:

المحور الأول: الأطر الفلسفية والفكرية لمدخل إعادة بناء المفاهيم :

يحتل الاهتمام بالمفاهيم وبنائها وإعادة بنائها مركزاً هاماً في مختلف الحقول المعرفية العلمية والاجتماعية والإنسانية لما لها من دور هام في بناء النظريات والمناهج، وتجديد المعرفة وتطوير قدرتها على استيعاب التطورات المعرفية المتلاحقة ، ولما لها من دور في ضبط التعامل في الحياة العلمية والعملية، ويتجلى هذا الاهتمام في الكتابات والدراسات التي تتعرض للمفاهيم وتبحث في إمكانيات إعادة بنائها، ويتعلق هذا المحور بتوضيح الأطر الفلسفية والفكرية لمدخل إعادة بناء المفاهيم وذلك على النحو التالي:

١- المفاهيم: الماهية والدلالة والأهمية

المفاهيم جمع مفهوم، وقد حظى المفهوم بمحاولات تعريف كثيرة ومتعددة، فالمفهوم في أبسط التعريفات المعجمية هو لفظ الصفات الأساسية التي تدخل في تعريف الأشياء وتصنيفها والتمييز بينها وبين غيرها .(بدوي، ١٩٩٣، ٨٠) وهو في معناه الحاسم يعنى بجملة الصفات التي تكفي لتعريف لفظ ما، وفي معناه الضمني يعنى بجملة الصفات التي يثيرها استخدام لفظ ما مضافاً إليها المعانى التي تلزم عنها لزوماً منطقياً، وهو في معناه الذاتى يعنى بجملة الصفات التي يثيرها استخدام لفظ ما عند فرد أو جماعة بالذات. (وهبة، ٢٠٠٧، ٦١٢) والمفهوم إذاً مجموعة من المحددات التي تضبط حدود اللفظ وما يشمله من معانى. (اللوحيق، ١٤٣٠، ٩)

والمفهوم في تعريفه المنطقي داخل الدائرة الفلسفية هو: تمثيل ذهني لموضوع من الموضوعات قد يكون شيئاً حسيّاً أو فكرة مجردة، يتشكل هذا التمثيل من سمات دلالية تحدد صورة الموضوع وطبيعته ووظيفته، ويتم تحديده بالنظر إلى بقية المفاهيم التي يرتبط بها والتي تنتمي في مجموعها إلى ميدان معرفي محدد. (البوشيخي، ١٩٩٣، ٦٣) وهو مجموع الصفات أو الخصائص الموضحة لمعنى كلي، وعلى أساسه يقوم التعريف والتصنيف، ويطلق على مجموع الصفات التي يتكون منها، أو مجموع الصفات المشتركة بين أفراد صنف أو نوع واحد.(آل حبيل، ٢٠٠١، ١٠٠)، ولهذا يشكل المفهوم جهازاً نظرياً ذو طابعاً رمزياً منطقياً يستجيب لعدة شروط منها الموائمة في مواجهة إشكالية محددة وموضوعات معينة، والتماسك فيما بينها وبين القضايا التي تستعملها النظرية في حقل معرفي معين. (هارمان، ٢٠١٠، ١٥)

وفى إطار اجتماعى عرفت المفاهيم على أنها: رموز تعكس مضمون فكر أو سلوك أو موقف لأفراد مجتمع بواسطة لغتهم، أو أنها تجريدات لأحداث واقعية، وهى باختصار بمثابة وصف مختصر لوقائع وظواهر كثيرة مرتبطة و مترابطة. (زيانى، ٢٠١٨، ٤٣١) وبالتالي يمثل المفهوم خلاصة الأفكار، والنظريات، والفلسفات المعرفية، وأحيانا نتائج خبرات وتجارب العمل فى النسق المعرفي الذي يعود إليه وينتمي إلى بنائه الفكري. والمفاهيم ليست ألفاظا كسائر الألفاظ، وما هى مجرد أسماء تفهم او تفسر بمفرداتها، بل هي مستودعات كبرى للمعاني والدلالات كثيرا ما تتجاوز البناء اللفظي وتتخطى الجذر اللغوي لتعكس كوامن فلسفة الأمة، وتراكمات فكرها ومعرفتها، وما استنبطته ذاكرتها المعرفية. (العلوانى، ٢٠٠٨، ٧)

وأيا كانت التعريفات المقدمة للمفاهيم فإنها -إجماعاً- تمثل أساس لغة التعامل الإنساني ووسيلة الإنسان للتعبير عن معارف، وأفكار، ورؤى وتوجهات، وتشير إلى حالات وأوضاع واقعية محددة. (إبراش، ٢٠٠٩، ٢٣٥) وبالتالي تمثل المقوم الرئيس لبناء الفكر، والركيزة الأساسية فى تجديد المعرفة، وتكمن أهمية المفاهيم فيما يلي:

أ) دورها فى إبراز معالم الهوية:

فالمفهوم أشبه بوعاء معرفى جامع يحمل من خصائص الإنسان يحمل هويته وتطوره الدلالي، ويعكس التراكم الفكرى والمعرفى من خلال قول شارح، أو منطقي، فهو يمثل خلاصة الأفكار، والنظريات، والفلسفات المعرفية، وتجارب العمل فى إطار النسق المعرفى الذى يعود إليه وينتمي إلى بنائه الفكرى، لذلك كانت دائرة المفاهيم أهم ميادين الصراع الفكرى والثقافى عبر التاريخ. (العلوانى، ٢٠٠٨، ٧)

ب) قدرتها الهائلة على حمل دلالات ثقافية وأيديولوجية:

للمفاهيم قدرة كبيرة على حمل واستيعاب دلالات ثقافية وأيديولوجية، لذلك أصبحت أدوات هامة فى الصراع الحضاري والفكري بين الأمم، وفي داخل الأمة الواحدة، إذ يهتم أعداء أي مبدأ أو فكر فى صراعهم مع المبادئ الأخرى بالألفاظ والمصطلحات والمفاهيم، لأنها الوعاء المعبر عن العقيدة، أو الفكر، أو الثقافة، أو الرأي، ولذلك فإن كسر ذلك الوعاء غرض رئيس للمعادين لما قد يترتب عليه من خطورة كبرى على العقائد، أو الآراء أو الأفكار لأي أمة، وبهذا كان الحفاظ على ثوابت الأمة من المفاهيم والمصطلحات من جهة، ونقد مفاهيم ومصطلحات الأمم المعادية من جهة أخرى ركنين أصليين فى إدارة عملية الصراع الفكرى. (العاترى، ١٤٣٧، ١١٤٢)

ج) تعاضم دورها فى بناء المعرفة العلمية:

تؤدى المفاهيم والمصطلحات دور كبير فى بناء المعرفة العلمية عامة، وباكتساب صفة العلمية ترسخ المعرفة وجودها فى أرض المشروعات، وإذا كانت غاية المعرفة الإنسانية الارتقاء إلى مرتبة العلم فإنها لن تبلغ غايتها إلا إذا استطاعت أن تصل بمفاهيمها إلى درجة عالية من الدقة، وإلى مستوى من التطور يمنحها هوية معرفية يمكنها أن تتجسد فى صيغ معرفية علمية. (وظفة، ٢٠٠٣، ١٥٢) فإكتساب صفة العلمية هو استيفاء لجملة من الشروط النظرية والمنهجية والتجريبية والتجريبية، ويقوم النقد الإستمولوجى من خلال إعادة بناء المفاهيم بدور هام فى الدافع بالمعارف إلى استيفاء تلك الشروط، كما يعمل على إنضاجها وتطويرها عبر ملاحظتها بالنظر فى هندسة بنائها داخياً إلى ترميمها وتصويبها، أو إلى هدمها جزئياً أو كلياً وإعادة بنائها. (البوشى، ١٩٩٣، ٦١)

د) تعتبر أهم مداخل التجديد المعرفى:

تعد المفاهيم والمصطلحات مفاتيح العلوم ومسميات الأشياء التى تتصل بدنيا الواقع؛ لذلك ينبغى أن تحمل لغتنا العربية بنسبة كبيرة من المصطلحات التى تغزونا ليل نهار نتيجة التطور الفكرى والتكنولوجى فى العالم مع الثقة بأنها قادرة على استيعاب كل المفاهيم والمصطلحات بما وهبت من مرونة ومطواعية وليونة لتقبل جديد الفكر، لذا تأتى أهمية بناء المفاهيم والمصطلحات وتحديدها وتخصيصها بما يساعد على حسن الأداء، ويقرب مسافات الفهم، ويجنب اللبس والغموض، ويمهد للتجديد. (أبو راس؛ والصابرى، ٢٠٠٥، ٢٠٥) فليس لنا أن نتوقع تجديداً فى الفكر العربى بصفة عامة دون الإنطلاق من تجديد البنية المفاهيمية التى يؤسس عليها نظرياته وأفكاره ومعارفه؛ وتتمية قدرتها على استيعاب جديد الفكر.

هـ) تعد أهم محدد بنائى فى البحث الاجتماعى والتربوى:

للمفاهيم أهمية كبرى فى البحث العلمى بصفة عامة، وفى البحث الاجتماعى والتربوى بصفة خاصة، إذ أنه لاينبغى تجاوز تحديدها فى أى بحث من البحوث الاجتماعية والتربوية، فكما أن لها أهمية كبرى بالنسبة للنظرية الاجتماعية والتربوية، فهى تمثل أيضاً حلقة الوصل ومحور التفاعل بين النظرية والميدان، وبدونها تنتفى الصلة بينهما، وعليه يجب تحديد المفاهيم بدقة مع مراعاة الأطر النظرية العامة التى تحيط بها عند عملية التحديد حتى يكون لها الخصوصية فى المعنى، والتميز فى القيمة، والانفراد فى المؤشرات، ويجب الانتباه إلى أن التقصير فى عملية التحديد المفاهيمى يعتبر تقصيراً منهجياً يجب تقاذه. (غربى، ١٩٩٩، ١٠٠)

وتأسيساً على ما سبق، فإن الاهتمام بدراسة المفاهيم هو أمر ضروري لبناء وتجديد وتطوير الحقل المعرفي الذي تنتمي إليه، وفي إطار دراسة المفاهيم تأتي الحاجة إلى بناء المفاهيم الأساسية التي يبني عليها الفكر، وإعادة بناء المفاهيم التي تفد إلى الحقل المعرفي سواء من حقول أخرى أو من بيئات وثقافات أخرى منتجة لها. انطلاقاً مما يؤكد عليه (العلوانى، ٢٠٠٨، ٧) أن تحليل المفاهيم الأساسية لأي فرع أو حقل معرفي يعتبر المدخل الأول لتفكيك ذلك الفرع أو الحقل بشكل يسمح بتشخيصه، وتحديد وضعيته، ومعرفة مبادئه ومدخله في طريق إعادة بنائه وتجديده.

٣- مدخل إعادة بناء المفاهيم ودوره في توطين المفاهيم الوافدة:

ثمة علاقة وطيدة بين إعادة بناء المفاهيم والحاجة إلى توطين المفاهيم الوافدة في الفكر التربوي، حيث تأتي غاية التوطين للمفاهيم الغربية الوافدة في ظل أوضاع عولمية تجعل من الصعب تجنب عمليات الاحتكاك الثقافي والمثاقفة مع ثقافات أخرى غير عربية، وما يتبع تلك العمليات من وفود مفاهيم محملة بدلالات ومضامين هي نتاج بيئاتها، وبالتالي تأتي عملية بناء المفاهيم كضرورة ملحة ووسيلة أساسية للتعامل مع مثل تلك المفاهيم؛ للكشف عن دلالاتها ومضامينها وعوامل الالتباس فيها قبل، وتحديد مدى قابليتها للتوطين والتوظيف في الفكر العربي.

فالاختلاف بين المرجعيات الفكرية والسياسية والدينية والتاريخية بين العالمين العربي من جهة، والغربي من جهة أخرى، جعلت الهوية بين الطرفين كبيرة جداً، ويبرز ذلك في شكل واضح في صياغة المصطلحات والمفاهيم وإعطائها دلالات منحازة، حيث يوظف كل طرف خلفياته ومرجعياته الخاصة في وضعها والترويج لها، ولذلك فإن التسليم بما يضعه الغرب من مصطلحات ومفاهيم خاصة بالعالم العربي والإسلامي يعد مخاطرة كبرى، إذ لا بد من قراءته قراءة لغوية وسياسية متأنية وناقدة في بعدها التاريخي والحضاري والديني؛ لأن التسليم أو الاعتراف بمدلولاتها دون نقد يعني الاعتراف الضمني والصريح بقبول الوضع كما هو، وتصبح الإشكالية ليست في محاولات فرض الهيمنة وإنما في قابلية الهيمنة. (دغبار، ٢٠١٧، ٢٨١)

خاصة وأن المفاهيم قد توظف من قبل بعض القوى الدولية توظيفاً سياسياً وأيديولوجياً لخدمة مشاريعهم الاستعمارية والسياسية في العالم، إذ يتم شحن المفاهيم والمصطلحات بمعان عادة ما تكون ذات حمولات ومضامين متعددة ومتحيزة تتدخل فيها اعتبارات أيديولوجية تضي عليها صفات قيمية ذاتية، وهذا ما يطرح عدة إشكاليات منهجية ليس من السهل تخطيها، حيث

تصبح الأيديولوجية والخلفيات التاريخية والسياسية وغيرها هى الأساس فى وضع وصياغة تلك المفاهيم، وإضفاء صبغة من اللبس والضبابية والعموم عليها. (دغبار، ٢٠١٧، ٢٧٩-٢٨٠) كما يمكن دعم المفاهيم بحمولة دلالية وثقافية غير ملائمة للثقافة الناقلة، ومثل هذه الصورة لها وجهها التبادلى- الجدلى، كونها لا تخرج عن مقولة أن المعرفة هى بيئة تتكاتف فيها الدلالات وتتوالد تحت ضغط الحاجة الإجرائية، لذلك يكون المفهوم أو المصطلح منتجاً ثقافياً لا يغادر ضوابط المنتج أو معاييره، على اعتبار أنه وجه من وجوه التوافق بين من لهم أهلية التوليد والصياغة وهم المنتسبين إلى فضاء دلالى له خصوصيته، والذين دفعتهم الحاجة المشتركة إلى توحيد الخطاب، وتخصيصه ضمن سياق معين تمييزاً له عن دلالاته خارج السياق. (العاترى، ١٤٣٧، ١١٣٥)، ولهذا نجد عددًا كبيرًا من المفاهيم فاقداً للرؤية الإيجابية تجاه الكثير من القضايا المتعلقة بالجانب العربى والإسلامى.

وهنا يأتى دور إعادة بناء المفاهيم وتحليل بنيته فى الإدراك الدقيق والصحيح للمفاهيم الوافدة، واجتتاب اللبس، والتنبه للدلالات التى تكتسبها المفاهيم فى مراحل تاريخية معينة وسياقات بيئية معينة. (بليل، ٢٠١٦، ١٨-١٩) فهى عملية توجه نحو "بناء تجريبى" ينظر إليه كعملية ممتدة ومؤثرة تحاول رؤية المفهوم ضمن سياقاته الكلية وفحص منظوماته، وتبصر عناصره، ومستوياته، وتقديم محاولة نقدية لعالم المفاهيم فى بنائه الذاتى، أو فى استخدامه الفعلى والواقعى واستشراف واعتبار مآلات هذا المفهوم، وقدراته، وإمكاناته، فضلاً عن التطرق إلى الإمكانيات الكلية البنائية للمفهوم وتوابعها من إمكانيات التفعيل والتوظيف. وتأتى الأهمية فى ظل مفاهيم تتوافد إلينا من كل مكان لتنتشر فى أوساط معرفية كبيرة ومجالات معرفية متعددة، بعد أن عاصرنا حالة من السيولة المفاهيمية وعمليات الانتقال المفاهيمى من مفاهيم إلى أخرى للدلالة على ظاهرة تكاد تكون واحدة. (عبد الفتاح، ٢٠٠٧، ٣٥)

كما يتجسد -هنا- دور إعادة بناء المفاهيم كمدخل هام وضرورى لعملية توطين المفاهيم الوافدة، ذلك أن قواعد هندسة المفاهيم لا تتطلب إتخاذ موقف مسبق من ذلك الاتجاه الذى ينادى بالإفادة من الغرب، إلا أنه لايجعل الاستفادة من حضارة الغرب أو مفاهيمها أمر مطلق، فالإفادة مداخلها كثيرة وعناصرها متعددة، أما حصرها فى التقليد والنقل قد يجعلها أمراً غير محمود العواقب. (اسماعيل، ٢٠٠٨، ٢٩)

وتبرز أهمية هذا الدور- أيضاً- فى إطار قراءة الشواهد السابقة التى تؤكد الضرورة الملحة لتحليل المفاهيم والمصطلحات وتوضيح دلالتها؛ لارتباطه الوثيق بالحفاظ على الهوية

العربية وحماية وجودها، خاصة مع براعة الغرب فى استحداث مفاهيم جديدة يتم فيها ضخ مضامين ودلالات مستمدة من بيئته وثقافته، وتسارع العرب فى استقبال هذه المفاهيم بشغف دون تمحيص أو غرلة لمذلولاتها الغربية، وترديدها فى حقول معرفية مختلفة، مع المطالبة بتفعيل مضامينها دون اعتبار ارتباط تلك المفاهيم والمصطلحات بجذورها التاريخية، وتبعاتها المعرفية، وصيرورتها فى منظومة حضارية وفلسفية تختلف عن منظومة الحضارة العربية. (الأهدل، ١٤٣٦هـ، ٣)

وبالتالى فإن تجاهل عملية إعادة البناء قبل التوطين أمر غير محمود وله مخاطره. إذ أن القصور فى استيعاب المفاهيم والمصطلحات الوافدة هو ذاته الذي يقود إلى اختزال استيعاب التطور العلمي والمعرفي فى اقتراض مفاهيم متسقة مع المفاهيم والمصطلحات الأصلية التي يُراد نقلها دون نقد أو تمحيص، أي إنها تراعى الترادف بينهما فحسب دون النظر إلى طرائق صوغ هذه المفاهيم الأصلية ذاتها واتساقها الداخلي، ومن دون الانطلاق من الخلفية العلمية والمعرفية، والبيئة الثقافية والإبستمية (المعرفية)، والشروط الاجتماعية والاقتصادية المحيطة بها، وعليه وإذا كانت الجماعة العلمية رغبةً فى اللحاق بركب التطور العلمي ومواكبته، فإن عليها اتباع نهج متطور للتأصيل المفاهيمي والمصطلحي يسير وفق وتيرة مستمرة ونسق واضح يفيد فى الاستيعاب التلقائي الكامل، والتبئية التامة (التوطين) للمفاهيم. (ديانى، ٢٠١٧، ٩)

ويمكن النظر إلى مدخل إعادة بناء المفاهيم باعتباره نهج متميز يمكن اتباعه لتجاوز الإشكالات المفاهيمية التى تتبع النقل غير الواعى للمفاهيم الوافدة والتوطين غير الآمن لها، حيث أنه يمكن أن يقدم أدواراً هامة فى توطين المفاهيم الوافدة، ويتمثل أهمها فيما يلى:

أ) تقديم موقف نقدي إبستمولوجي يحدد على أساسه قابلية المفهوم للتوطين:

قد تكون عملية فهم أفكار ومفاهيم الغرب والتعامل معها إفادة، إلا أنه فى رفض بعضها والتحفظ على بعضها إفادة أيضاً، وهذا أمر يتوقف على فهم المقولات العامة من خلال تحليل المفاهيم وتحديد مضامينها، ووضوح معانيها حتى لا تكون مدخلاً للشعارات التى تترزين بالعملية شكلاً، وتتخفى تحت غطاء الانفتاح الحضارى، ويظل التعامل فى حدود ما يسمى بالأساطير العلمية والحضارية. (إسماعيل، ٢٠٠٨، ٣٠) إذ أن عملية إعادة البناء بما تتطوى عليه من عمليات النقد والكشف والبناء لا تعنى رفض الآخر مطلقاً، أو اتخاذ موقف متحيز ومسبق، لكنها توجه الجهد نحو استيعاب الآخر كمركب معقد يتم تفكيكه، من خلال اتخاذ موقف نقدي

إبستمولوجى مهمته إعادة بناء المفهوم انطلاقاً منه لإعادة بناء العلوم الإنسانية بناءً جديداً، ثم إعادة بناء الذات الخصوصية. (خوانى، ٢٠٠٥، ١٥٧)

ب) إبراز الدلالات والقيم الباطنة وأشكال اللامعقولية للمفاهيم الوافدة قبل عملية التوطين:

وفقاً لإعادة بناء المفاهيم، فإن المشكلة الأساسية ليست المفهوم فى حد ذاته إنما فى الاختلاف الحاد على معناه ودلالاته وقيمه المتضمنة، والفرق الكبير بين التنظير له وبين حقائقه الموضوعية الملموسة على أرض الواقع، وكثيراً ما نرى النظريات والأيدولوجيات إما تمارس خفض المعقولية والقيمة الأخلاقية لمفاهيمها، أو تكون معاييرها مزدوجة فى الدلالة والمعنى عند نزولها لساحة الفعل الإنسانى، لتتفقم مشكلة استغلال المفاهيم فى تحقيق غايات الهيمنة لقوى الاقتصاد والسياسة وبخطاب يحمل فى طياته مفاهيم تلامس القضايا الجوهرية للإنسان ولكنها قد لا تعدو تلميحاً لحركة مصالح كبرى يجرى تنفيذها ضمن استراتيجية معدة للهيمنة على العالم. (آل حبيل، ٢٠٠١، ٩٩) وتتصدى عمليات إعادة البناء المفاهيمى لمهمة إبراز الدلالات والقيم المتضمنة، والكشف عن أشكال اللامعقولية للمفاهيم الوافدة قبل البدء فى عمليات التوطين.

ج) إعادة النظر بكل ما لا ينسجم مع الثقافة الناقلة والفكر الموطن :

تسمح عملية إعادة البناء بالتعامل العقلانى مع المفاهيم الوافدة، وذلك بإبادة الرغبة والتوجه نحو استقبال كل ما هو ثقافى شرط الاقتراب قدر الإمكان من الواقع وتفكيك لغة الخطاب السابق أو الباعث، ونقد القيم السكونية، والتطلع إلى القيم الإيجابية النشطة على أسس برهانية، وعلى وفق منطق إعادة النظر بكل ما لا ينسجم من الثقافة الموروثة وطبيعة الفكر الناقل، ومع الواقع الذى يسعى إلى أن يمتلك سمة ومقومات النهوض، عند ذلك تبرز الضرورة لإعادة بناء فكر تربوى عربى جديد قادر على التخلص من الأيدولوجيات المهيمنة، وفكر ما قبل استعادة الذات العربية ووعيها. (زاهد، ٢٠١٠، ١٦٠) ولإعادة بناء المفاهيم دور هام فى ذلك خاصة مع قدرته على إزالة كافة عوامل الاغتراب والهيمنة التى تسيطر على الدلالات والمعانى الضمنية للمفاهيم الوافدة.

د) تقديم رؤية منهجية مرنة لتأصيل المفاهيم:

يصحب عملية إعادة بناء المفاهيم فى الغالب وجود رؤية منهجية واضحة لضبط وتأصيل المفاهيم خاصة المفاهيم الوافدة. وهو أمر له أهميته المعرفية والمنهجية خاصة مع وجود

فيض متراكم من التعريفات التي تعود إلى مراحل تاريخية مختلفة، وإلى سياقات مجتمعية متباينة، وإلى تيارات فكرية متنوعة، وبعد أن غاب البعد المنهجي الذي يضع التعريفات في سياقها التاريخي وفي أنساقها الفكرية، وندرة وجود نسيج واضح بين هذه التعريفات والمفاهيم، حيث تقدم الدراسات فيض من المفاهيم الانتقائية يتم اختيارها وفقاً لقناعات المفكرين الذاتية حيث يقدم كل كاتب في النهاية تعريفه الخاص مدعياً الطابع الإبداعي لتعريفه، الأمر الذي يزيد من تضاعف المشكلة ويكثف من التعريفات التي تضيف مزيداً من الغموض، والتي لا تقوم على أسس منهجية واضحة ولا تقوم على أساس فكري محدد أو نظرية واضحة أو روح نقدية متجددة تتجاوز حالة البؤس المنهجي عند التعامل مع المفاهيم. (وظفة، ٢٠٠٣، ١٥٣)

هـ) الانطلاق من عملية التوطين إلى إنشاء جهاز مفاهيمي عربي يضاها نظيره الغربي:

يعد مشروع بناء المفاهيم وتجديدها من التحديات الفكرية التي يمكن طرحها ضمن مشروع فلسفي حضاري، ذلك أن الرهان الحقيقي لتخليص الخطاب الفلسفي العربي من الجمود والخمود في اعتقاد بعض المفكرين لا يتأتى إلا بتجديد الموروث المفاهيمي وتأصيله، وعليه بات من الضروري بذل الجهد الفلسفي انطلاقاً من إنشاء جهاز مفاهيمي ذاتي وخاص يضاها الأجهزة المفاهيمية الغربية في القوة والجدارة ويتميز عنه في الوقت ذاته، ويكون جزء من مهمته إعادة النظر في النموذج المفاهيمي الغربي، والتحرر من سطوته والتأسيس في المقابل لترسانه مفاهيمية منتجة وغير مقلدة نابعة من عمق الهوية العربية والإسلامية. (ابن دنيا، ٢٠١٧، ١٤٤)

وبناء على ما سبق، فإن إعادة بناء المفاهيم له أهمية كبرى في التعامل العلمي الموضوعي مع المفاهيم الوافدة من خلال منهجية علمية واضحة ورؤية منهجية نقدية تساعد في إتخاذ موقف واضح تجاه تلك المفاهيم قبل الشروع في عملية التوطين، وتأتي الأهمية القصوى في الحقل التربوي، حيث تغيب المنهجية العلمية في تأصيل المفاهيم التربوية في أغلب الدراسات التربوية التقليدية وهي المنوطة بتأصيل المفاهيم ذات العلاقة بالموضوعات والقضايا التربوية، ولهذا نجد عددًا كبيراً من المفاهيم فاقداً للرؤية الإيجابية والموضوعية تجاه الكثير من القضايا التربوية العربية.

٣- خطوات وعمليات إعادة بناء المفاهيم:

إن البحث في المصطلحات والمفاهيم بصفة عامة ليس بالأمر الهين، بل هو عمل معقد تعقيد المصطلحات والمفاهيم ذاتها، لارتباطها بسياقات مختلفة وبمؤشرات متعددة، مما يتطلب

قراءتها قراءة دقيقة ونقدية لتكون مرآة عاكسة تعبر عن مضامينها في مختلف السياقات، وليستفيد منها الباحثون في العديد من المجالات والتخصصات بجملة من المعطيات والمعلومات والحقائق التي تساعده في قراءة وتحليل الظواهر والأحداث وفهم تطوراتها. (دغبار، ٢٠١٧، ٢٨٩) لذا تأتى عمليات بناء وإعادة بناء المفاهيم لتتصدى للإشكال الناجم عن طبيعة تحديد نطاق العلم فى الحقل المعرفى، فأى بحث -خاصة السوسولوجى والتربوى- يمكن قراءته وتتبعه واستنطاقه من خلال بناء المفاهيم وتطورها، وإبراز حدودها، وبلورة تصور واضح لاستقلاليتها فى أى مجال معرفى. (زيانى، ٢٠١٨، ٤٣٥).

غير أن عملية بناء المفاهيم هى أكثر من مجرد إعطاء تعريف يفى بالوصف، بل بناء مجرد يستهدف تفسير ماهو واقعى، وينطوى على عدة مراحل تتميز بالشمولية والمرونة، أبرزها تحديد الأبعاد التى تكونه والتى يفسر من خلالها دلالاته على الواقع، ثم تحديد الشواهد التى تمكن من قياس الأبعاد والمؤشرات، وتتناسب بسهولة عملية البناء طردياً مع بساطة المفهوم أو تعقيده، فهناك مفاهيم بسيطة بديهية فى الفهم ليس لها إلا بعد واحد ومؤشر واحد، وهناك مفاهيم معقدة جداً حتى إنها تستوجب تفكيك بعض الأبعاد إلى أجزاء ومكونات قبل الوصول إلى المؤشرات. (زيانى، ٢٠١٨، ٤٣٥ - ٤٣٦)

إذ تقوم عملية بناء المفاهيم على تحليل دقيق وعميق للنمط المعرفى الذى يستخدم فيه المفهوم، وهو ما يحتاج إلى تحليل دقيق للعناصر الأساسية والفرعية المرتبطة بمفهوم ما، ووضعها فى الأطر المعرفية cognitive style والسياقات الفكرية thinking style التى تستخدم فيها للدلالة على معانى محددة، ومن هذا المنطلق فإن بناء المفاهيم يمكن أن يتم من خلال استراتيجية محكمة تنطوى على المراحل أو الخطوات التى تمر بها عملية البناء، و تتمثل فى: مرحلة الدوافع والصور الذهنية، مرحلة الاستقراء المنطقى، مرحلة الاستدلال المعرفى، مرحلة السياقات الفكرية، الأطر المعرفية، الدلالات اللفظية والاصطلاحية. (محمد، ٢٠١٢، ١٩٣٨ - ١٩٤١)

أما عملية إعادة بناء المفاهيم كعملية كبرى فإن الشروع بها يتطلب أكثر من عملية متشابهة يمكن النظر إليها كخطوات بانية متسلسلة مرنة، وتختلف هذه الخطوات حسب طبيعة المفهوم، وتتلخص تلك العملية فيما يلى: (إسماعيل، ٢٠٠٨، ٢٨-٢٩)

- تحديد المفهوم وإلى أى تصنيف ينتمى نسب المفهوم إن صح هذا التعبير وهو جل اهتمام هذه الخطوة.

- بعد الاطمئنان إلى نسبة المفهوم، لا بد من تحديد المقاصد التي تتم من أجلها عملية البناء.
 - البحث عن هوية المفهوم من حيث "مرجعياته- ومصدريته" بما يفيد في النظر إلى سيرة المفهوم ذاته وتطوره، إن كان قابلاً للتطوير، أو التعديل، أو الإضافة، أو الإسقاط.
 - في ضوء الخطوات الثلاث السابقة يتم البحث في الوضعية الراهنة للمفهوم وما آل إليه من تعامل سواء في بنيته المعرفية أو في البنية المعرفية الناقلة إن كان من المفاهيم الرحالة التي يجب أن تأخذ معاني الرحالة فيها بعناصرها الثلاث (الإنسان، المكان، الزمان).
 - تشكل العناصر الأربعة السابقة مستلزمات أساسية لاتخاذ موقف تجاه المفهوم من حيث "اللفظ، المعنى، اللفظ والمعنى، أثر تركيب المفهوم على الموقف من المفهوم"، وتحديد الأهمية في البنية المعرفية، والوزن في المنظومة المفاهيمية، وبناء الموقف العام.
 - بناءً على الموقف الواعي من المفهوم تتم عمليات "المراجعة"، و"النقد".
 - في ضوء الموقف المفاهيمي، وعناصر المراجعة للمفهوم، وحيثيات النقد، تبدأ خطوة مهمة في تحديد إعادة البناء التجريبي للمفهوم وفق إجراءات محددة، وقواعد منضبطة، وغايات دقيقة مع الأخذ في الاعتبار أن عملية إعادة البناء ليست كتلة صماء بل تتطوى على تعامل متنوع مع الفئات المفاهيمية.
- وهنا يجدر الإشارة إلى مرونة تلك العمليات فعلى الرغم من كونها عمليات أساسية إلا أنها تختلف باختلاف نوعية المفهوم المراد بنائه وطبيعته والهدف من عملية إعادة بنائه، ورؤية الباحثين، وهو أمر يمكن ملاحظته بسهولة عند مراجعات الأدبيات والدراسات التي تعرضت لإعادة بناء بعض المفاهيم.
- فقد قدم (جعفر، ٢٠٠٨، ١٦٢-١٨٤) نموذج ينطوى على عدة خطوات هي: تحليل المفهوم في اللغة العربية، وفي اللغة والأدبيات غير العربية، سيرة المفهوم تطوراً وتاريخاً ومآلاً، وترجمة المفهوم ونقله إلى اللغة العربية، وبحث البديل الخاص بالمفهوم، وتحليل منظومة المفاهيم المرتبطة بالمفهوم، وموقع المفهوم في خريطة المفاهيم، ثم كيفية تشغيل المفهوم في النسق المعرفي والواقع العملي، ومستويات المفهوم وبناء الخبرة.
- وفي تشابه كبير قدم (عارف، ٢٠٠٨، ٢٦٠-٣٠٠) نموذج آخر لمفهومين متداخلين في الدلالة هما الثقافة والحضارة، ويعتمد هذا النموذج على تتبع تطور كل مفهوم في دلالاته الأصلية، وسيرة المفهوم بعد ترجمته إلى العربية، وتتبع دلالة المفهوم لكل منهما بعد التعريب

ومدى حفاظه على الدلالات الأصلية، ثم إعادة التعريف لكل منهما لفصل الدلالة التي تم دمجها أو خلطها. ويؤكد في نهاية العملية أنه لا يسلك منهجاً واحداً، بل تتعدد منهجياته، ذلك أن المفاهيم المتداولة ليست على مستوى واحد من الخلط والتشوية، ولم تخضع في الأساس لعملية بناء واحدة، وإنما هناك مستويات لهذه المفاهيم ونوعيات متباينة لها.

كما قدم (عبد الفتاح، ٢٠٠٧، ٢٤-٦٠) نموذج تجريبي لإعادة بناء المفاهيم بالتطبيق على مفهوم التربية المدنية، وتمثلت في عدة مراحل على النحو التالي: بيان الحالة المفهومية، ودواعى إعادة البناء، وتوجهات البناء المفاهيمي، والوسط المفهومي ومنهج النظر السياقي للمفهوم، ومستويات بناء المفهوم، والعلاقات المفاهيمية، والقدرات والامكانيات المفاهيمية، والتجريب المفاهيمي، وأخير توضيح جوانب الأزمنة والتأزيم في عمليات بناء المفهوم في الواقع. وفي تجربة أخرى قدم (العالم، ٢٠١٦، ٩١-١٠٥) نموذج بنائي استهدف التأصيل المعرفي لمفهوم القومية، وقد تضمن النموذج عدة خطوات منها: تعريف المفهوم ودلالته الأصلية، تحديد عناصر المفهوم الموضوعية، تحديد العناصر الذاتية للمفهوم، وتحديد أهمية تلك العناصر.

وبناء على ما سبق، ومن خلال قراءة هذه النماذج المختلفة لإعادة بناء بعض المفاهيم الجدلية يتضح الاتفاق على ضرورة المبدأ، وفكرته الفلسفية وأهميته المعرفية، والاتفاق على غلبة الرؤية النقدية، كما يتضح أيضاً الاختلاف والتنوع في وضع مسارات العملية البنائية في إعادة بناء المفاهيم، حيث اختلفت من باحث لآخر وتنوعت باختلاف المفهوم المستهدف إعادة بنائه، وهو ما يؤكد عليه (اسماعيل، ٢٠٠٨، ٢٩) والذي وجه إلى ضرورة الأخذ في الاعتبار أن عملية إعادة بناء المفاهيم أو الهندسة المفاهيمية تتطلب التدرج في عملية البناء وفق قواعد الضرورات والحاجيات المفاهيمية، والآليات التحسينية؛ وهو أمر يشير بدقة إلى اتباع سلم الأولويات المفاهيمية، وتصاعده، وتراتبته.

المحور الثاني: دواعى التوجه نحو إعادة بناء المفاهيم الوافدة وتوطينها فى الفكر

التربوى العربى المعاصر

إذا كانت الرموز والمفاهيم، المصطلحات في مجال العلوم الطبيعية تنسم غالباً بالثبات والحصر والوضوح، فإن الأمر في العلوم الاجتماعية والفكر الاجتماعى على خلاف ذلك. حيث تعج العلوم الاجتماعية بالعديد من المفاهيم والمصطلحات التي تتباين، وتتعدد التعريفات

والتصورات التي تعطى لها باختلاف المواقع الإيديولوجية، والمذاهب السياسية، والمدارس الفكرية. فالمفهوم الواحد يكون له أكثر من تعريف، وأكثر من دلالة الأمر الذي يؤدي إلى الفوضى والاضطراب أحيانا في الفكر الاجتماعي. (ابراش، ٢٠٠٩، ٢٣٥)

ويزداد الأمر تعقيداً في الفكر التربوي العربي المعاصر، إذ تبنى معالمه في ظل ارتباط واسع للحقل التربوي مع غيره من الحقول المعرفية التي تمده بالمفاهيم التي لاحصر لها، وتتداخل فيما بينها لتشكل بنية ومفاصل الفكر التربوي العربي، كما أن انفتاحه الشديد على المستجدات العالمية يجعل له حصيلة كبيرة من المفاهيم الوافدة التي تستدعي بالضرورة إعادة بنائها قبل توطئها.

وانطلاقاً من ذلك يواجه الفكر التربوي العربي المعاصر بعض التحديات والإشكاليات التي تمثل دواعي أو مبررات للتوجه نحو إعادة بناء المفاهيم التربوية الوافدة ومحاولة توطئها في سبيل الحد من مخاطر الاستهلاك غير المبرر، والاستخدام غير الواعي لها، ومن أهم هذه الدواعي والمبررات ما يلي:

١- المثاقفة أو التثاقف Acculturation وتحديات الأمن الثقافي:

المثاقفة هي إحدى أهم العمليات التي تفسر تكون الفكر العربي الحديث وتطوره، ومع أنها تعنى في الاستعمال الشائع مسائل التفاعل واللقاء والتواصل ما بين الثقافات المختلفة، فإنها في مفهومها العلمي - الذي تستخدمه دراسات الاتصال الثقافي - تشير إلى نمط معين من ظواهر الاحتكاك بين الثقافة الغربية والثقافات الأخرى التي يهمنها منها الثقافة العربية؛ باتت فيه المثاقفة سمة أفراد ومجتمعات بأكملها فقدت قيمها وثقافتها التقليدية تحت وطأة السيطرة الخارجية الغربية متعددة الأشكال والوسائل، وبالتالي يمكن القول إن المثاقفة ليست مسألة لقاء بسيط بين ثقافتين مختلفتين بقدر ما هي مسألة لقاء معقد تسوده علاقات التحكم والسيطرة. (باروت، ٢٠٠٤، ٥٢)

وتعد هجرة المفاهيم والأفكار وانتقالها أحد العناصر الأساسية التي تقع في فضاء عملية المثاقفة، وحين ينتقل مفهوم من ثقافة لأخرى بفعل عملية الاتصال الثقافي الناتجة في مرحلة تكون الفكر العربي وتطوره عن مفعولات عملية المثاقفة، وما تنطوي إليه من تغييرات ثقافية، فإنه يسقط شيء من عناصره، وتضاف إليه عناصر جديدة كي يمكن إدراك معقوليته وتتحكم رؤية العالم في الثقافة الأصلية، وفي دينامية التوفيق يتحول ما هو خارجي إلى داخلي، بل

ويغدو العنصر الخارجى عنصراً طبيعياً فى المنظومة التى تعيد بنائه. (باروت، ٢٠٠٤، ٥٣-٥٤) ومع عملية المتأقفة ومع كل هذا التطور التكنولوجى الهائل والتغيير فى جغرافية الزمان والمكان، يطل علينا مصطلح الأمن الثقافى ليدق بقوة ناقوس الخطر من انهيار الحضارات وتدهور ثقافات الشعوب، ويعلن أهمية تواجهه على الساحة المعاصرة وبقوة كمنهج ضرورى فى سياسات الدول كالأمن الاقتصادى والقومى والغذائى أو حتى السياسى. (جبر، ٢٠١٥، ١٣٤-١٣٥) وبالتالي فإن فحص المفاهيم والتدقيق فيها واستبطان مدلولاتها يعد أمراً ضرورياً لضمان التناقف الأمن بعيداً عن التأويل الخاطىء للمفاهيم والوقوع فى إشكاليات بالغة تطرحها عملية النقل غير الواعى.

٣- جدلية العلاقة بين البنية الاجتماعية والبنية المعرفية التربوية وضرورتها:

إن جدلية العلاقة بين البنى الاجتماعية والبنى المعرفية التربوية تقود حتماً للحديث عن العلاقة بين التربية والمجتمع، وترتبط بالخوض فى موضوع الارتباط بين الخطاب التربوى والخطاب الثقافى، وتشارك معظم المقاربات التى عالجت هذا الموضوع على الارتباط الوثيق بين التربية والمجتمع عموماً وبين البنية المعرفية التربوية والبنية الاجتماعية، أما الاختلافات فتعلقت بنمط هذه العلاقة واتجاهها وقوتها، فالبعض أكد على تأثير المسألة الاجتماعية بكل عناصرها وأبعادها على تشكل المفاهيم والمعارف وتكونها فى حين ذهبت اتجاهات أخرى إلى تأثير البنية المعرفية على الأوضاع الاجتماعية وعلى البنية الثقافية، ولكل مبرراته العلمية والمنهجية، وتبقى الخصوصيات الثقافية التى تميز المجتمعات عن بعضها البعض محدد محوري ومرتكز رئيسي يحرك هذه العلاقة ويوجهها إلى جانب الذات الباحثة بما تشتمل عليه من سمات شخصية وعلمية، وما تتوفر عليه من شروط ومعايير فاعل هام فى هذه العلاقة. (عثمان؛ وبرداعى، ٢٠١٧، ٦٤-٦٥)، وبالتالي فإن جدلية العلاقة بين البنية المعرفية والبنية الاجتماعية تمتد بالضرورة، إلى البنية التربوية لتصبح من الإشكاليات التى لا يمكن تجاوزها، وتُطرح بقوة أمام المشتغلين بالبحوث التربوية والفاعلين التربويين لتفرز جدالاً ونقاشاً بين القائمين على ضرورة انتقاء المفاهيم وربطها بالسياق المعرفى والاجتماعى والثقافى والتربوى؛ حتى تبرهن على ضرورة العلاقة القائمة بين البنية الاجتماعية والتربوية وأهميتها.

٣- ضاببية فلسفة التربية وانعكاس ذلك على فهم النظام التربوى:

تقوم فلسفة التربية على جهد عقلى نقدى لبناء، ومناقشة، وتحليل، ونقد المفاهيم الأساسية التى يركز عليها العمل التربوى كالتبعية الإنسانية، والحرية، والثقافة، والمعرفة،

والديمقراطية، وغير ذلك من مفاهيم تقوم عليها حركة التربية، ويؤسس عليها الفكر التربوي وما يرتبط به من قدرة على فهم الواقع ومشكلاته نابعة من حرص فلسفة التربية على توجيه النظر الكلى وتحكيم البصير الاجتماعى. (على، ١٩٩٥، ٢١-٢٢)، وبالتالي فإن وجود فلسفة تربوية عربية واضحة توجه العمل التربوي ضرورة لحركة تربوية رشيدة، وغيابها يجعل من التجديد التربوي ضرباً من الارتجال والوقوع من جديد فى الأخطاء القديمة، وإعادة التجارب الفاشلة. (تركى، ١٩٩٣، ٣٥) وتتضح هذه الحقيقة بجلاء حين تتغير فلسفة المجتمع وتضطرب الفلسفة التربوية فى التعامل مع التغيرات الحادثة ويحدث التخبط والارتجال؛ حيث يعتمد المجتمع إلى تبنى مفاهيم وصيغ وممارسات تربوية مستعارة من مجتمعات أخرى مع غياب فلسفة تربوية واضحة تعكس آمال المجتمع وتتبنى خياراته، وحينها تفقد حتى العناصر الوافدة قيمتها ولا تحقق العائد التربوي المتوقع منها. (عبدالعال، ٢٠١٣، ٥٦١).

وبالتالى من المفترض أن تقوم فلسفة التربية فى أحد أبرز وظائفها باختبار وفحص المفاهيم والمصطلحات والآراء والتوجهات الموجهة لنظام التعليم ومدى ملائمتها للحقائق والممارسات فى الواقع وكلما زاد وضوح الرؤية الفلسفية زاد فهمنا للنظام التربوي بمكوناته ومحتواه، وخلاف ذلك يتبعه خلل فى الممارسة؛ لأن الاختلاف الفكرى فى ميدان التربية هو اختلاف فلسفى فى جوهره. (الحاج، ٢٠٠٣، ١٠٤) وهو ما يكاد يجمع عليه المفكرون التربويون الذين يرون أن أول داء فى واقعنا التربوي وأكبر علة أصابته بالوهن والعجز هو الضبابية مع غياب فلسفة تربوية عربية رشيدة تحمل مقومات التراث العربى والهوية الثقافية، وتحكم التعامل مع الواقع العربى واشكالياته، وتستشرف المستقبل العربى، وتفرض التعامل الرشيد مع تجليات الواقع العالمى. (عبدالعال، ٢٠١٣، ٥٤٣-٥٤٥) وعليه، فإن فلسفة التربية العربية وبكل ماتعانيه من ضبابية فى علاقتها بالواقع التربوي، تجد لزاماً عليها اليوم أن تتصل بهذا الواقع وتخضعه لعملية مراجعة كلية، لكن عليها قبل ذلك أن تبدأ من المفاهيم عن طريق التحليل الدقيق لها ومراجعة قابليتها للتوطين.

٤- تنامي ظاهرة الاستهلاك التربوي العربى للمفاهيم الغربية دون نقد أو تمحيص :

رغم الاعتراف بأنه من الغفلة أن نصوغ فلسفة تربوية عربية بمعزل عن رؤى الواقع العالمى وتجلياته ومحركاته، ورياح التغيير التى حملتها العولمة، إلا أن العلوم الإنسانية والاجتماعية فى البلدان العربية والتربية من بينها قد بالغت فى استيراد معظم المفاهيم

والمصطلحات من الخارج، ولم تولى جهداً يذكر حتى في نحتها أو إنتاجها أو إعادة بنائها، حتى أدمنت التربية تماماً عملية نقل المصطلحات دون إعمال فكر نقدي ودون فحص أو تمحيص، وأصبحت العلوم الاجتماعية والتربوية ناقلة لآخر ماتسمع، ولهذا فقدنا القدرة على تنظير المعرفة التربوية، وأصبحت عاجزة عن تسمية الأشياء بالشكل الذي أفقدها السيطرة على الواقع. (عبد العال، ٢٠١٠، ٦٢)

وربما كان سبب انخداع جماهير النخبة (والمقصود هنا التربية) وإقبالها على استيراد المفاهيم ومحاولة فرضها، ما لاحظته لعناوين هذه المفاهيم الوافدة من بريق ظنت أنه يمكن أن يشكل دافعاً إيجابياً في إيقاظ الأمة وتحريكها، غير واعية أن هذه المحاولات ما زادت إلا تراجعاً؛ لتثبت بما لا يدع مجالاً للشك أن تحريك الأمة العربية لا يمكن أن يتم بما يخالف عقيدتها أو يتناقض مع مفاهيمها الأساسية. (العلواني، ٢٠٠٨، ١٠) وبالتالي إذا كنا مضطرين إلى التعامل مع الفكر الغربي يجب أولاً التخلص من النظرة الذاتية الدونية لذواتنا العربية، وعدم قبول لغة الاستعلاء الوافدة، وبعد ذلك يمكن استقبال هذه المفاهيم استقبالاً موضوعياً دون استهتار أو انبهار، وإخضاعها لعملية إعادة بناء في ضوء المعطيات الثقافية والاجتماعية قبيل عملية التوطين.

٥- ضعف تأصيل المفاهيم الإنسانية في الأيديولوجيات الثقافية والتربوية العربية:

يقرر البعض أن العقل العربي اليوم عقيماً لا ينتج المفاهيم، وبالتالي فإنه منح الأخر ضمناً حق الإنتاج والصياغة معاً، وهو أمر له مخاطره على مكانة الفكر العربي المعاصر. (تريكي، ٢٠١٠، ١٤١)، وفي ذلك يؤكد (دياني، ٢٠١٧، ٩) أن ضعف تأصيل المفاهيم العلمية باللغة العربية، والفوضى التي تسم الوضع الفكري العربي المعاصر لا يمتان إلى اللغة العربية بصلة، وهي منهما براء، من حيث هي لغة ووعاء للعلم والمعرفة والحضارة والدليل على ذلك تحملها النهضة الأولى للمجتمعات الإنسانية، بل إن أسباب ذلك تعود إلى فقر التراكم العلمي العربي المعاصر من جهة، وإلى تهاون الباحثين العرب في تأصيل فهم عربي صحيح وراسخ للمفاهيم الوافدة أو الموظفة وفق نسق علمي منهجي متسق من جهة ثانية.

ويزداد هذا الضعف في الفكر التربوي العربي، خاصة وأن الأسلوب المتبع في ملء الفراغ المفاهيمي التربوي بالاستعارة من الغرب، فننقل الفكرة ونقيضها بدون وعي، ودون اعتبار لخصوصية الأيديولوجيا والثقافة والفكر، ودون الوقوف أمام ما استعرناه موقفاً نقدياً، ودون قراءة الملابسات والظروف الاجتماعية التي احتضنت الأفكار والرؤى التي استعرناها من غيرنا. (عبد العال، ٢٠١٣، ٥٥٠) وهو ما يؤكد ضرورة التوجه لإعادة بناء المفاهيم الوافدة وتأصيلها عربياً

٦- السبولة الثقافية وتراجع دور التربية في درء مخاطر الهوية :

تتجه ظاهرة العولمة لصبغ المجتمعات ثقافياً بسمات تقوم على محاولة إلغاء الهوية والأصالة والثقافة المحلية من خلال نشر ثقافة وأنماط استهلاكية تخدم ثقافة مسيطرة وتحاول فرض السيطرة على غيرها، وتربوياً يسعى المستفيدون من هذه الظاهرة إلى توجيه النظم التعليمية في إطار يخدم العولمة وذلك بالسيطرة الثقافية على المجتمعات. (نبيه، ٢٠٠٢، ٣٢)، وعلى هذا فإن العولمة تنطوي في أهدافها على إقصاء الخصوصية، وتذويب الهوية، وتكليف العمل العقلي والفكري في موضوعات بعينها، وإنماء الاستهلاك ليس فقط في صورة سلع وخدمات، وإنما في أخطر أنماطه وهو الاستهلاك الثقافي الذي بدأ بارزاً مع حالة السيولة الثقافية التي نعيشها، في سبيل إحداث تغييرات قيمة تتوافق مع استراتيجياتهم الاقتصادية.

وفي ضوء مظاهر السيولة الثقافية، ومع إقرار البعض أن العقل العربي اليوم عقيماً لا ينتج المفاهيم بل مستهلكاً لها وهو أمر له مخاطره، إذ تصير الهوية مهددة بمفاهيم منتجة في مخابر الآخر وبلغة الآخر، تنتقل إلى عالمنا مشوهة غالباً لأنها صيغت صياغة مشوهة مغتربة عن طريق العقل الناقل، فكان للمفاهيم المتلقاه أثر بارز في إعادة تشكيل هذا العقل حسب إرادة الملقى، بعد أن صيغت هذه المفاهيم التي شكلت هويته العلمية والحضارية صياغة غريبة سواء على مستوى البناء المفهومى، أو على المستوى الصياغى، وبالتالي ودون مراعاة شروط وخصائص البناء تصبح تلك المفاهيم مشوهة للعقل العربي وموجهة لإعادة صياغة هوياتية جديدة للذات العربية المعاصرة في عصر "حروب الهويات" أو "إعادة تشكيلها". (تريكي، ٢٠١٠، ١٤١)

وعلى ذلك، وفي ضوء ما نشهده من تراجع دور التربية في الحفاظ على الهوية العربية والإسلامية، فإن مواكبة التربية للسيولة الثقافية، والنزوع إلى تبنيها ينبغي أن يكون محصلته ثقافة محصنة هوياتياً، وهو أمر نقنقه عربياً، وهنا لا نقصد في بناء الهوية الدعوة إلى الإقصاء، أو الاستبعاد، أو العزلة، إنما يجب الحذر من أن ثمة هويات معينة قد تتعرض للذوبان جراء تواصلها غير الواعى مع قوى كوكبية خاصة مع مظهرها الاصطلاحي والمفاهيمي التي يظهر فيها الصراع الهوياتي، وعليه فإن رسوخ الهوية وسيلة دفاع ضرورية ضد قوى النمذجة الثقافية. (تريكي، ٢٠١٠، ١٤٦)

٧- خطورة الانزياح الدلالي المتنامي للمفاهيم التربوية :

مع التبعية الواضحة لفكرنا التربوي المعاصر للفكر التربوي الغربي، فإن أغلب المفاهيم والمصطلحات المشكلة لمعرفتنا التربوية، قد استعيرت وهي تحمل كل تحيزات النموذج المعرفي

الغربى المادى الحديث، وهذا النموذج المعرفى مرتبط بسياقة الثقافى الحضارى الذى نشأ فيه، ومن ثم كانت المصطلحات مستقرة فى هذا النموذج المعرفى، تفى بالغرض الذى صيغت من أجله، ولكن كل هذا يضع حدوداً حضارية وتاريخية على فعاليتها خارج سياقها، ومن قصورها وانزياح دلالتها. (عبد العال، ٢٠١٠، ٦٢-٦٣)

وانتماء المفهوم والمصطلح إلى حقل معرفى محدد، يترتب عليه انتظامه فى علاقة جدل خصبة بحيث يصبح مولداً للمفاهيم ومنتجاً للمعرفة فى هذا الحقل من جهة، وخاضعاً للإطار الثقافى العام فى هذا الحقل، وحين ينتقل هذا المصطلح من حقل معرفى إلى حقل آخر ويتفاعل مع جهازه الاصطلاحي يحدث الانزياح الدلالى فتختلف دلالة المفهوم الواحد من حقل معرفى إلى آخر إذ يوجه الحقل مفهومه، ويحدد دلالاته، والتربية فى الوقت الحالى مضطرة إلى نقل مصطلحات من حقول معرفية عديدة إلى حقلها الثقافى كونها شريفة معرفياً وحائرة تتنازعها علوم مختلفة هى الأخرى أبعد ما تكون حالياً عن الاستقرار نظرياً وعملياً. (عبد العال، ٢٠١٠، ٦٧)

وبالتالى فإن المعرفة التربوية - فى واقع الحال - لم تؤسس على مفاهيم راسخة الدلالة بعد أن توجهت إلى ملء الفراغ المفاهيمى إما باستيراد المفاهيم من حقول معرفية أخرى أو باستيرادها من الفكر الغربى دون نقدها وتمحيصها أو إعادة بناءها، ودون قراءة الشروط الاجتماعية التى أحاطت بنائها. وتكمن المشكلة فيما يتبع عملية الاستيراد والنقل - سواء من حقول معرفية أخرى أو من ثقافات أخرى - من انزياح دلالى قد يعيق المفهوم فى إعطاء المعنى الحقيقى، وبالتالي تشوش المعرفة التربوية القائمة عليه، وتعوّق بناء نظريات تربوية عربية قادرة على تفسير الواقع.

٨ - ضعف مقومات التجديد فى الفكر التربوى العربى المعاصر:

إن حالة النكوص والتردى التى يعانى منها الفكر العربى المعاصر بصفة عامة، تجعلنا نتساءل عن مقومات التجديد فى زمن بلغت فيه أزمة العقل العربى والفكر العربى مالم تبلغه فى الأزمنة الماضية مجتمعة من الانهيار والتدننى إلى الحد الذى بات التساؤل الأهم عن مقومات الانهيار بدلاً من مقومات التجديد. (بنساسى، ٢٠٠٥، ٢٢٤) فالتداعى والنكوص والتهيان الفكرى والوهن العقلى الذى أمسى يستشرى فى كيان الذات العربية وفكرها، إنما هو راجع فى نظر بعض المفكرين العرب، إلى الانبهار بالنموذج الفلسفى الغربى، والاعتقاد بأنه النموذج العقلانى الأوحى الجازم الذى لا يقبل النقد أو الاستبدال، وهو ما أدى إلى انتكاس الفكر العربى

وانحساره، وبالتالي تأتي الحاجة لوضع رؤية تأصيلية كفيلة بإنتاج فلسفة عربية مبدعة لا مقلدة، وتجديد الفكر العربي وحل إشكالاته الفلسفية، من خلال أحد أهم مقوماته وهو تجديد المفاهيم الذى يتطلب ما يلي: (ابن دنيا، ٢٠١٧، ١٤٠-١٤٣)

- تجديد العقل العربى والمنهج للوقوف على مكامن الضعف فى بنيتة الفكرية، وتنمية قدرته على إبداع أنساق فلسفية متجددة.
 - إنتاج المفاهيم المأصولية باعتبار أن الفكر لا يقوم له مبنى ولا يستقيم له معنى ما لم ينشأ مفاهيمه ومصطلحاته الذاتية الخاصة.
 - إعادة ضبط المفاهيم وتدقيقها والكشف عن آليات إنتاجها، وذلك من خلال إخضاع المفاهيم والمقولات لعمليات التطويع وإعادة البناء؛ لأن تجديد الخطاب الفلسفى لا يتحقق إلا بإخضاع المفاهيم والمقولات والتصورات للتدقيق والمراجعة النقدية.
- وبالتالى تعتبر قدرة العقل العربى على إنتاج وإبداع وتأصيل المفاهيم الحداثية المجددة للفكر التربوى أحد أهم مقومات التجديد فى الفكر التربوى العربى، وضعفها أحد مقدمات الانهيار. وعليه، إن اضطرت التربية للتعامل مع المفاهيم الوافدة المجددة فإن عليها أولاً إعادة بناء المفاهيم وضبطها، وإخضاعها للتدقيق والمراجعة لتكييفها مع البيئة الاجتماعية والثقافية والتربوية العربية.

المحور الثالث: مفهوم المواطنة العالمية بين إعادة البناء وقابلية التوطين (نموذج تطبيقي)

فى ظل المتغيرات الحاصلة على الساحة العالمية تصاعد لحن الكوكبية، وأصبحت القيم الإنسانية والحضارية المعاصرة المتفرعة عن مبادئ الإنسان كالمواطنة، وحقوق الإنسان، والتسامح، وقبول الاختلاف من بين أهم المفاهيم القيمة الحداثية التى واكبت التحولات الكبرى التى عاشها العالم وحملتها رياح العولمة إلى البلدان العربية والإسلامية، وإذا كان هذا المعطى الكونى الجديد قد طرح أسئلة النظر الفلسفى والسوسيولوجى والسياسى، فإنه أمسى مطلوباً امتلاك رؤية تربوية واضحة وموقف حضارى منفتح و متمكن من استيعاب تحولات اللحظة الحضارية الراهنة، وإبراز النماذج العربية والإسلامية فى تلك المجالات، والبحث فى إمكانية إعطاء التربية على المواطنة العالمية مشروعية تربوية واجتماعية خلال مسارات التحول الحداثى، خاصة وأن السؤال المركزى لم يعد كيف نضع حداً لتدفق المفاهيم والأفكار

والمعلومات من الشمال إلى الجنوب؟، بل كيف يمكن التفاعل معها والانخراط في الحوار الإيجابي بشأنها دون الإفراط في الهوية الثقافية؟. (جيدوري، ٢٠١٢، ٧٨)

ويعتبر مفهوم المواطنة العالمية من المفاهيم الوافدة التي تحمل مضموناً حضارياً أنتجه الحراك العالمي في العقود الأخيرة، والذي يجب الوقوف عنده، نظراً لما أفرزه هذا المفهوم من جدال أكاديمي حاد نتج عنه تباين الآراء حول مشروعيته ما بين مؤيد ومعارض، وانطلاقاً من ذلك يقدم البحث الحالي عدة مبررات لاختيار مفهوم المواطنة العالمية كأ نموذج مفاهيمي يجب إخضاعه لعملية إعادة البناء قبل التوطين في الفكر التربوي العربي، ومن أهم هذه المبررات:

- ارتباط مفهوم المواطنة عموماً عبر تطوره التاريخي بمجموعة من القيم الفلسفية والفكرية والدينية والثقافية والاجتماعية المتباينة مما جعل المفهوم مفهوماً ديناميكياً متاراً باستمرار سياسياً وأيديولوجياً وأكاديمياً وتربوياً بطرح بالغ الحساسية والتعقيد، فالمعالجة المتعمقة لمفهوم المواطنة تتطلب حتمية الوعي بجذوره وخلفياته وتبعاته الفكرية والحضارية. (خذارية، ٢٠١٧، ٢٢٤)

- حالة المفهوم العولمية، تلك الحالة التي يحرك فيها أي مفهوم على الساحة العالمية والكونية في مسافة جغرافية واسعة، ووفقاً لحالة مثل تلك المفاهيم المفصلية والاكثاسحية، وبالتالي لايتحرك على الساحة العالمية على شاكلة واحدة ولا بنفس الزخم، والقلق من أن يتشكل هذا الانتشار وفقاً لقواعد المصالح. (عبد الفتاح، ٢٠٠٧، ٢٨) هو ما يدفعنا إلى القيام بإعادة بناءه.

- يقع الاختيار على مفهوم المواطنة العالمية كمفهوم سياسي وتربوي بارز ومعقد ومتعدد الأبعاد انطلاقاً من الإيمان بأن التربية فعل سياسي، والسياسة فعل تربوي، ولايمكن الفصل بينهما، فكلاهما يستهدف المواطن كفرد أو كعضو في جماعة؛ ليس من أجل إعادة إنتاجه على نحو يضمن خضوعه لأصحاب المصالح، بل يستهدف تكوين المواطن الحر القادر على الاسهام بفعالية وبمساواة في كل مناشط الحياة. (نصار (أ)، ٢٠١٦، ٨٩).

- أن مفهوم المواطنة بصفة عامة، ومفهوم المواطنة العالمية بصفة خاصة يستند بالأساس إلى التربية كعملية أساسية ووسيلة رئيسية في ترسيخ الأبعاد المعرفية والمهارية والقيمية والوجدانية التي تشكل جوهر ومضمون مفهوم المواطنة، وبالتالي فإن الفهم الواعي للمفهوم، وإزالة اللبس والغموض الذي قد يعتريه هو الضامن الأول لنجاح التربية عليه.

- تزايد الطرح العالمي والمحلي لضرورة تبني مبادرات التربية على المواطنة العالمية بشكل مبالغ فيه، دون أن يسبق ذلك عمليات تأصيل للمفهوم ذاته في الثقافة العربية أو في

الثقافات الأخرى، وبما يكفي للاطمئنان على مدى استيفائه لجملة الشروط الفكرية والثقافية والاجتماعية والسياسية اللازمة للحفاظ على خصوصية البيئة العربية والهوية والسيادة الوطنية.

▪ نقد المفهوم نفسه في بيئته الأصلية؛ وهو ماتم ملاحظته من خلال قراءة الدراسات والأدبيات الأجنبية التي تناولت مفهوم المواطنة العالمية والتي تتناول في أغلبها بعض جوانب النقد المقدمة للمفهوم، وبالتالي ماذا علينا نحن الناقلون والمستقبلون للمفهوم؟ ومعظم الدراسات والأبحاث -إلا قليل- تتجاوز عملية النقد إلى عملية التوظيف التربوي المباشر للمفهوم وسبل تطبيقه.

وتأسيساً على ذلك، تجد الباحثة أن مفهوم المواطنة العالمية بات من المفاهيم التي تفرض ضرورة إعادة البناء تجنباً لمخاطر عمليات الأخذ أو الاستعارة المباشرة للمفهوم دون مراعاة للاختلافات الواضحة بين البيئة الأصلية المصدر له، والبيئة العربية المستوردة له، خاصة وأنه مفهوم يستهدف علاقة المواطن بالوطن، وفي هذا الإطار يقدم البحث عمليات إعادة البناء للمفهوم من خلال عدة عمليات متسلسلة انبثقت من طبيعة المفهوم، وذلك على النحو التالي:

١- التطور البنائي التاريخي لمفهوم المواطنة العالمية:

غالباً ما يقع بعض الدارسين تحت وطأة اسقاطات الفكر الغربي لاسيما في تحديد مفهوم المواطنة إغفالاً لقضية غاية في الأهمية هي أن المفاهيم تتموضع لأنها قد تظهر في ظروف تاريخية وحضارية مغايرة تماماً للتشكل المفاهيمي العربي، فيقوم الدارسون بنقل المصطلح والمفهوم من صيرورته الأوروبية أو الغربية إلى الواقع الفكري العربي المعاصر مما يحدث تشوهات في البنية المعرفية والتطبيقات اللاحقة عليها من دون الالتفات إلى أن للمفهوم جذراً حضارياً ورحماً تاريخياً. (زاهد، ٢٠١٠، ١٥٦-١٦٠)

ومفهوم المواطنة - كما استقر في الفكر السياسي المعاصر - هو مفهوم تاريخي شامل ومعقد، اكتسب مع الحركة التاريخية أبعاداً عديدة منها ما هو مادي - قانوني، ومنها ما هو ثقافي سلوكي، وهو وسيلة وغاية يمكن بلوغها تدريجياً، وينتج انطلاقاً من حراك اجتماعي معقد تتحكم فيه السيرورة التاريخية المستمرة، حيث تتخذ مدخلاته القانونية والثقافية وتترجم إنتاجاته الحضارية عملياً من خلال الدولة؛ لذا فإن للمفهوم أبعاداً متشابكة يصعب معها نفي حضور

مجموع القيم المشكلة لتلك الحضارة، بما فيها عقائد المجتمعات وثقافته، والمتغيرات العالمية الكبرى. (الكواري، ٢٠٠١، ١٢٣ - ١٢٤).

وتجمع الأدبيات السياسية على أن المواطنة فى الأصل مفهوم غربى المنشأ، تعكس جذوره التطور التاريخي والاجتماعي الغربى، وقد اكتسب هذا المفهوم معان مختلفة؛ نظراً لارتباطه بتطور الجماعة السياسية فى الغرب والتشكيلات الاجتماعية داخلها بدءاً من مجتمع "المدينة" اليونانية القديمة وحتى ظهور الدولة القومية الحديثة. (الطراف، ٢٠١١، ١٣) (زبون، ٢٠٠٩، ٣٦٧)

إذ تعود البذور الأولى لمفهوم المواطنة تاريخياً إلى المجتمع الإغريقي وما سنّه من أنظمة وقوانين - كانت طابع المدن اليونانية فى ذلك الوقت - تؤكد على تحقيق العدل والمساواة بين أفراد المجتمع بعدما كان يعانوه من ظلم، وعلى نفس النهج الفكرى كانت محاولات المجتمع الرومانى فى وضع تصورات أولية لهذا المفهوم فى العصر القديم تقوم على العدل والمساواة، لتترك تلك المجتمعات شىء من التنظيم لحياة الناس وعلاقتهم فيما بينهم وبين الأنظمة الحاكمة. (حمدان، ٢٠٠٨، ٢٠٥)

وتبلور مفهوم المواطنة "citizenship" مع عملية المخاض الطويل التى عاشتها أوروبا أثناء تشكل الدول القومية خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر، وبدأ يأخذ دلالاته على يد مفكرى عصر التنوير أمثال: توماس هوبز Tomas Hobbes، وجان جاك روسو Jean-Jacques Rousseau اللذان أعطيا لمفهوم المواطن والمواطنة أبعاداً واضحة تجعل للأفراد فى المجتمع حقوقاً يحظون بها بعد أن كانت امتيازاً للنخبة السياسية والاجتماعية من قبل، وقد مكنتهم تلك الحقوق من ممارسة الأدوار الاجتماعية والسياسية خاصة التى تتعلق بالشؤون العامة فى المجتمع. (محمود، ٢٠١٨، ٦٨).

وقد تشكل المفهوم فى تلك الفترة مستظلاً بقواعد الحداثة وفلسفة التنوير وطموحات الليبرالية نحو تحقيق الحرية والديمقراطية، حتى اكتملت معالمه فى القرن التاسع عشر باعتباره الرابط السياسي بين الفرد والدولة، والعاكس لتصور الهوية القومية. (نصار (أ)، ٢٠١٦، ٨٠) حيث بدأ مفهوم المواطنة فى منتصف القرن التاسع يتحدد بالعلاقة بين الفرد والدولة، وبدلالة المساواة أمام القانون والمشاركة فى الحياة العامة، وقد أصبح هذا المفهوم يشير إلى نموذجاً مثالياً يأخذ فيه المواطن صورة الفرد الذى يعي انتماءه الاجتماعي والسياسي. (محمود، ٢٠١٨، ٦٨)

وكان الهدف من ذلك الإقرار بكرامة الإنسان والمساواة بين الآخرين، واعتبارها قيمة حضارية وإنسانية أقرت حق الفرد فى المشاركة الفاعلة فى مؤسسات الدولة السياسية والمدنية

الحديثة في الغرب الأوروبي لتصبح المواطنة أساس الشرعية السياسية لنظام الحكم في الدولة. وعرفت المواطنة منذ ذلك الحين على أنها: منظومة حقوقية، وقيمية، وسلوكية تتشكل من خلال نسيج علاقات الأفراد ونظام تفاعلاتهم داخل مختلف بيئاتهم العائلية والسياسية والثقافية والاجتماعية... إلخ، وبالتالي تمثل الحركة التاريخية التي تهدف باستمرار إلى توسيع مساحة مشاركة المواطن في الحياة العامة للمجتمع. (الشيباني، ٢٠١٥، ٣٦ - ٣٧)

ونظرًا لأهمية المضامين الجوهرية لمفهوم المواطنة والتي أسست للعدالة والمساواة في المجتمعات الغربية، بدأت الترجمة العربية لمصطلح "citizenship" في دائرة الحضارة الغربية بالمواطنة، وقد اعتبرها البعض ترجمة مقبولة وموقفة، حيث رأى الباحثون والمفكرون العرب تأصيلًا للمفهوم وتقريبًا له من ذهن الإنسان العربي، من خلال ربطه بمفهوم الوطنية ذات الأهمية الكبرى في العمل المشترك بين جميع المواطنين من أجل النهضة الحضارية وتحقيق الاندماج الوطني وبناء الدولة المستقلة. (الكواري، ٢٠٠١، ١٢١)

وقد تطور المفهوم الحديث للمواطنة مع الدولة الحديثة التي لها السيادة المطلقة داخل حدودها الجغرافية، وبرز من خلاله مفهوم المواطن للحد من استبداد الدولة، هذا المفهوم الذي يجعل للفرد حقوق أساسية يتمتع بها، وتتمثل في: حقوق مدنية تتضمن تحقيق العدل والمساواة، وحقوق سياسية تتعلق بالمشاركة في اتخاذ القرار السياسي، وحقوق جماعية تتعلق بالشؤون الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ وبالتالي تحددت أهمية المواطنة داخل إطار الدولة في التخفيف من حدة الصراعات القائمة على الاختلاف في العرق، والدين، والجنس، والنوع لتحقيق البعد الأهم وهو الانتماء الوطني. (أبو عليوة، ٢٠١٧، ١١١)

ومع استقرار المفهوم وانتشاره، وجد أن تاريخ تجارب المواطنة يكشف بوضوح أنه ليس هناك تجربة واحدة كانت نتيجة تخطيط مسبق أو عقود مسبقة أو وعى سياسي أو حقوقى دعا إليها أو سعى إلى تحقيقها بالشكل الذى انتهت إليه، فالأثر الذى كانت تحدثه التجارب المختلفة هو ما أسهم فى ظهور المناخات الفكرية الباعثة للثورات الفكرية والسياسية فى الغرب الأوروبى، ثم امتد ليشمل كل دول العالم، لهذا لا يمكن أن نتحدث عن مواطنة واحدة، لتوصيف مختلف التجارب الإنسانية. (الشيباني، ٢٠١٥، ٣٨)

وبالرغم من أن مفهوم المواطنة يتضمن تفسيرات مختلفة تتعلق بالمواقع الاجتماعية والسياسية، وقضايا فلسفية أساسية تتعلق بالمحاولات الهادفة إلى التعليم من أجل المواطنة، فإن

مفهوم المواطنة المعاصر قد تطور حتى أصبح يمثل تلك العلاقة بين الفرد والدولة وفق القانون الذي يحكم تلك الدولة وبما يحتويه من حقوق وواجبات، فممارسة المواطنة تتطلب توفير حد أدنى من هذه الحقوق، والتزام مقابل بالواجبات. (العمارى، ٢٠١٤، ٣٤-٣٥)

وقد استمر تطور مفهوم المواطنة كنتيجة للتطورات السياسية والاجتماعية والاقتصادية في معظم دول العالم، إضافة إلى تأثير العولمة وثورة الاتصالات، لتصبح الديمقراطية وتحقيق مبادئ المساواة والتعددية السياسية وحقوق الإنسان ركائز المواطنة المعاصرة والدولة الحديثة. وبالتالي بات مفهوم المواطنة هو المحرك الرئيس لتكريس حقوق الإنسان وتحويلها من مجرد نصوص قانونية إلى منظومة قيمية، وهو السلوكيات الإيجابية التي يمارسها المواطن مستنداً بذلك إلى حبه وإيمانه بالوطن ومصالحته والتضحية دفاعاً عنه، بحيث يمارس الأفراد هذه السلوكيات بشكل تلقائى في ظل دينامية المواطنة باعتبارها آلية فاعلة لتكريس عالمية الحقوق الإنسانية وترجمة قيم ومبادئ المجتمع وتحويلها إلى واقع معاش. (العمارى، ٢٠١٤، ٣٦-٣٧)

وفى القرن الحادى والعشرين شهد مفهوم المواطنة تطوراً مال به نحو العالمية، نتيجة للمتغيرات العالمية التي يمر بها المجتمع العالمى، وبروز التحولات فى الكثير من المفاهيم، والتي انعكست على مفهوم المواطنة ومبادئه ومضامينه، بعد أن أضيفت أبعاداً عالمية جديدة إلى أبعاد المفهوم التقليدى ومن أهمها: الاعتراف بوجود ثقافات مختلفة، وديانات مختلفة، وأيديولوجيات مختلفة يجب فهمها، واحترام حق الآخر المختلف، بالإضافة إلى فهم اقتصاديات العالم، والاهتمام بالشئون الدولية والقضايا العالمية، والمشاركة فى تشجيع السلام العالمى، وإدارة الصراعات، واستند هذا المفهوم العالمى إلى عنصرين أساسيين هما: عالمية التحديات فى طبيعتها، وحدة التنوع والاختلاف الثقافى والدينى والعرقى والأيدىولوجى. (أبو حشيشن ٢٠١٤، ٢٥٨)

وقد أسفرت الاجتهادات الغربية المعاصرة لتحليل طرفى هذه المعادلة عن صياغة عناصر جديدة للمواطنة وتأسيس مصطلح جديد فى الخطاب المعاصر هو مفهوم المواطنة العالمية Global citizenship متعددة الأبعاد الشخصية والاجتماعية والمكانية والزمانية. (الصائغ، ٢٠٠٩، ٣٢٤) حيث أفرز النظام العالمى الجديد إلى جانب الإفرازات الاقتصادية والاجتماعية إفرازات معرفية من ضمنها مفاهيم جديدة فرضت نفسها، ومفاهيم قديمة أعيد بلورتها كمفهوم المواطنة. (دروش، ٢٠١٤، ٤٧) والذى تجاوز القومية إلى العالمية.

ويأتى هذا انطلاقاً من فكرة أن المواطنة دائماً فكرة ديناميكية قابلة للتغيير والنضال الدائم بسبب محتواها الدقيق، ومعناه أن التحولات التكنولوجية والاقتصادية والسياسية الحديثة

دائماً ما تتمخض عن تطوير مفاهيم بديلة للمواطنة تتجاوز الفهم الكلاسيكي للمواطنة المتعلقة بالدول القومية إلى مستوى عابر للحدود. (Commaerts & Van Audenhove, 2005, 147-148) بعد أن صاحب مفهوم المواطنة تحولات عميقة في ضوء التغيرات السياسية والمعرفية التي فرضتها التحولات الجارية في عالمنا المعاصر، وأصبح للمفهوم بُعد عولمي، واقتصادي، واجتماعي، وثقافي، وسيكولوجي، وتربوي، واتصالي وتعددت نعوته مثل المواطنة العالمية، المتعولمة، الكوكبية، الشبكية،... إلخ (خذارية، ٢٠١٧، ٢٢٦)

ونبت المفهوم انطلاقاً من أن المشكلات والتحديات المختلفة في العصر الحالي أصبح من الصعب على أي دولة أو بلد مواجهتها بمفردها، خصوصاً أن العالم كله أصبح يواجه مشكلات متقاربة ومتشابهة إلى حد كبير، وهو ما يفرض تجاوز مفهوم المواطنة من حدود الدولة القومية إلى المواطنة الكوكبية أو العالمية يكون أساسها التعاطف الإنساني بين الجماعات، وتقدير التنوع والعدالة الاجتماعية، والمسئولية، والعمل على السلام العالمي، وصاحب هذا التغيير فعاليات عالمية مثل عقد مؤتمرات، ومعاهدات، واتفاقيات عالمية لمناقشة مواجهة القضايا العالمية من خلال التعاون بين الدول المختلفة في مجالات عدة أبرزها حقوق الإنسان. (أبو عليوة، ٢٠١٧، ١٠٨)

وقد جاءت الحاجة - كما يرى المروجون للمفهوم الجديد - نتيجة استقرار العولمة، وحمية التفاعل معها، وتداخل المشكلات السياسية والاقتصادية وقضايا البيئة والتقنية وتدويل الإرهاب بين دول العالم وشعوبه، بشكل أوجد حاجة ماسة للنظر لمفهوم المواطنة بشمولية وأفق عالمية، إضافة إلى بروز هيمنة القانون الدولي وضرورة التعامل معه والاتفاقيات الدولية والملمزة للدول وسكانها. (الرباح، ٢٠١٧، ٤٦)

وقد تبلور مفهوم المواطنة العالمية ليشير إلى الديمقراطية والتعددية والالتزام الجماعي وقبول الاختلافات الثقافية ومعالجة المشكلات ضمن منظور عالمي يهدف إلى خدمة الإنسانية كافة وليس الأفراد فحسب، مستندين إلى التربية كوسيلة لتدعيم قيم المواطنة العالمية كقيم السلام العالمي والحوار مع الآخر والتسامح معه. (الجزاوي، ٢٠١٧، ١٥٧)

وبرز المفهوم ليؤسس لنمط جديد من المواطنة لا يتعلق بأمة أو دولة أو وحدات جغرافية وسياسية مماثلة، بل يتعلق بالمشاركة في مجتمع عالمي، والتضامن حول وحدة الهوية البشرية، وحول الالتزام بصلاحية حقوق الإنسان على المستوى العالمي، ويؤسس على مقترح

لبعض الحقوق والواجبات على المستوى العالمى انطلاقاً من أن الإنسانية نفسها تشكل روابط أقوى من روابط الأمة. (Wintersteiner & et al, 2015, 16)

وقد استندت دعاوى الترويج للموطنة العالمية إلى مبرر أن المشاكل العالمية لا يمكن حلها عالمياً، وهو ما يتطلب تحفيز الأفراد والمجتمعات كي يحتضنوا مفهوم المواطنة العالمية وتحمل جميع ما يترتب عليه من مسؤوليات نحو هذا الكوكب، ويتوجهوا نحو الاهتمام بقضايا يتجمع حولها من يعيشون عليه. (الأحمدى، ٢٠١٢، ٢٠٢)

وقد ساعدت زيادة سطوة الآلة الإعلامية العالمية الممثلة لمختلف المصالح الدولية والاتجاهات الفكرية والسياسية على عقول الأفراد من خلال شبكات التواصل الاجتماعى ووسائل الإعلام الجديدة التى روجت بقوة للمفاهيم الجديدة كالمواطنة عابرة الحدود أو المواطنة العالمية التى يتشارك فيها كل مواطنى العالم وهى مواطنة تتطلب عضوية جماعات أو منظمات ليست محلية أو إقليمية فقط بل وعالمية أيضاً. (نصار(أ)، ٢٠١٦، ٨٥)

وعليه برز الحوار والنقاش حول الصعود المفاهيمى لكونية أو عالمية المواطنة وما ولده من مفاهيم أخرى مرتبطة بها مثل المواطن العالمى، والمجتمع المدنى العالمى، والتربية العالمية تعبيراً عن رفض المجتمعات البشرية ممثلة بفلاسفتها ومفكرها ومتقفيها لمفهوم الصراع الفكرى والهوياتى فيما بينها، وعنيت مؤسسات معنية برفع شعار "حوار الحضارات" الذى اتخذ أشكالاً متعددة، منها حوار الأديان، أو حوار الحضارات، أو حوار الثقافات، أو تتخذ منحى الحوار الفكرى من وجهات نظر فلسفية أو استشراف المستقبل نحو مصير البشرية. (البرهوى، ٢٠١٥، ٢٣)

وعلى الرغم مما قد يبدو إسهاماً من العولمة فى تكريس المواطنة العالمية كونها تدفع بمزيد من الحرية فى الفعل والتنقل والتعبير، وكونها تنحو نحو تشييد الانفتاح والديمقراطية وحقوق الإنسان، فإن عوامل التضاد بين العولمة والمواطنة العالمية، هى أقرب إلى الشيع منها إلى عوامل الالتقاء والتكامل. (مهناوى، ٢٠٠٨، ٧٢)

ومع الصعود الواضح لمفهوم المواطنة العالمية كأحد المفاهيم الرحالة ذات البعد العالمى، فإنه أصبح يخضع لمجموعة متنوعة من التفسيرات النابعة من سياقات مختلفة، كما أصبح يواجه عدداً من الأفكار المتداخلة، الذى يترتب عليها ازدياد اللبس والغموض خاصة مع اختلاف تفسيرات المفهوم داخل وعبر السياقات الاجتماعية المتنوعة، ولهذا فإن الارتباك الناتج عن المفهوم ليس ناجماً عن مجرد مشكلة فى علم الدلالة، إنما المشكلة فيما يواجهه مفهوم العالمية ويستدعيه من أفكار قابلة للتكيف مع البيئات المختلفة. (Oxley & Morris, 2013, 302)

وتأسيساً على ما سبق، نجد أن مفهوم المواطنة العالمية فى الفكر الغربى هو مفهوم يحدد عن اعتباراته الأولى القائمة على علاقة مواطن بوطن، وهو ظاهرياً يحمل قيماً إنسانية لا خلاف عليها ولكننا يجب أن نحذر فهى بالمقابل وبأساليب مباشرة أو غير مباشرة قد تكون هادمة لقيم أخرى تتعلق بالهوية والخصوصية الوطنية خاصة لدى النشء والشباب فهم أكثر انبهاراً بالفكر الغربى وأكثر دافعية للانفتاح الثقافى المصاحب للعولمة، وأكثر تفاعلية مع الخطاب الغربى، وهنا تكون الإشكالية ليست فى الغزو الثقافى، وإنما فى قبول هذا الغزو، فأبرز ما يبيده مفهوم المواطنة العالمية حالياً هى فى معظمها مجرد دلالات ظاهرية للمفهوم يجب ألا نؤمن لها أو نؤمن بها دون التأكد من اتقاقها مع الدلالات الكامنة التى يمكن استخراجها بعد تفكيك عناصر الموضوع وتحليله وهو لب ما يلى من عمليات .

٣- تفكيك الحالة التركيبية وتحليل السياق الدلائل لمفهوم المواطنة العالمية:

تتألف بنية أي مفهوم من مجموعة من العناصر المكونة له، وهذه العناصر لا تأتي بدرجة واحدة من حيث البناء والأهمية، بل هناك عناصر أساسية وعناصر أخرى مكملتها وقد تشتق منها أحياناً؛ والعناصر الأساسية تتمتع بأسبقية منطقية فى بنية المفهوم، إذ إنها لا تشتق من غيرها وإنما يمكن لغيرها أن يشتق منها. (عبد الحق ، ٢٠٠٨ ، ٤٨)

وضمن الحالة المفاهيمية تأتي عملية التصنيف لعالم المفاهيم ما بين البسيطة والمركبة، وقد ينصرف البعض إلى أن المفهوم يعد مركباً حين يتركب من أكثر من كلمة، فى حين لو تكون المفهوم من كلمة واحدة يعد بسيطاً، ورغم وجاهة هذا المعيار فى بعض العلوم الطبيعية، إلا أنه قد يختلف فى العلوم التى تتناول ظواهر مركبة مثل السياسة والاجتماع والتربية، فقد يشار إلى المفهوم بكلمة واحدة إلا أنه قد يكون مفهوماً شديداً التركيب والتعقيد فى داخله. (عبد الفتاح، ٢٠٠٧ ، ٢٨)

وعن مفهوم المواطنة العالمية Global Citizenship فهو فى مفرداته يتكون من عنصرين شديدي التعقيد والتركيب، وكل منهما يمثل مفهوماً شاملاً ترتبط عناصره بدلالات مركبة، والموصوف والوصف كلاهما يعانين حالة من التداخل والتشابك، وعليه تأتي أهمية إبراز دلالات كل مفردة منهما على حدة، لذا تقتضى مسألة الضبط المفاهيمى لمفهوم المواطنة العالمية التقصى اللغوى لمعنى (المواطنة Citizenship)، و(العالمية Global) فى اللغة ومدلولاتهما الاصطلاحية من جهة أخرى بعد تفكيكهما على النحو التالى:

أ) مفهوم المواطنة Citizenship :

المواطنة كلفظة، وكمفهوم، وكاصطلاح معرفى مفتاحى فى الفكر الاجتماعى والسياسى والتربوى نشأ ونما فى رحم الثقافة الغربية، وولد مع ميلاد الدولة الحديثة. (خذارية، ٢٠١٧، ٢٢٦). حيث يعود أصل لفظ المواطنة ومدلولها إلى الكلمة اللاتينية القديمة polis ومعناها مجتمع "المدينة"، ويعود مدلولها إلى اليونان القديمة باعتبارها بناءً حقوقياً ومشاركة للفرد فى شؤون المدينة. (الصائغ، ٢٠٠٩، ٣٠٧).

وكما ورد بالمعجم الفلسفى فإن الكلمة أو اللفظ من الأصل Cite وتعنى المدينة باعتبارها بناء حقوقى، كما تستعمل كلمة المواطنة كترجمة للكلمة الفرنسية Citoyen والمشتقة من كلمة Cité ومن الأصل الإنجليزى citizenship والمشتق من كلمة City المدينة، وواطن القوم أى: عاش معهم فى وطن واحد ومنه المواطن وهو: الذى يتمتع بالحقوق التى يتمتع بها أبناء دولته أو مدينته. (صليبا، ١٩٨٢، ٤٣٩)

والمواطنة لغة مأخوذة من "الوطن" وهو المنزل الذى نقيم به، وهو موطن الإنسان ومحله ويقال وطن بالمكان وأوطن به أى: أقام، وأوطنه اتخذته وطناً. (ابن منظور، ١٤١٤هـ، ٤٥١) والمواطنة مصدر الفعل واطن" بمعنى شارك فى المكان إقامة أو مولداً، وأوطن إيطاناً بالمكان أى أقام به، واستوطن المكان، أقام به، والوطن هو: منزل إقامة الانسان ولد فيه، أو لم يولد. (المنجد فى اللغة والإعلام، ٢٠٠٨، ٩٠٦)

ويذهب معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة إلى أن لفظة المواطنة فى اللغة العربية يرجع إلى الفعل "وطن" لا من الفعل "وطن" كما هو شائع، إذ أن وطن تعنى وافق، فتقول واطنت فلاناً أى وافقت مراده، وهو ما سار عليه أهل اللغة فى بناء دلالة مقارنة للمفهوم المعاصر، وذلك من خلال ربط الموافقة بالمسايرة والمعاشية والالتزام، فنجد لفظ وطن فلان فلاناً أى: عاش معه فى وطن واحد. (العدنانى، ١٩٨٩، ٧٢٥)

والوطن بالمعنى العام - كما ورد بالمعجم الفلسفى - هو: منزل الإقامة، والوطن الأسمى هو المكان الذى نشأ فيه، والوطن بالمعنى الخاص هو: البيئة الروحية التى تتجه إليها عواطف الانسان القومية. (صليبا، ١٩٨٢، ٥٨٠)

أما المواطنة فى الاصطلاح، هى صفة المواطن والتى تحدد حقوقه وواجباته الوطنية، ويعرف الفرد حقوقه ويؤدى واجباته، وتتميز المواطنة بنوع خاص من ولاء المواطن لبلاده فى أوقات السلم والحرب، والتعاون مع المواطنين فى تحقيق الأهداف القومية. (بدوى، ١٩٩٣، ٦٠) كما أن

المواطن citizen عضو في دولة ما، له فيها ما لأى شخص آخر من الحقوق والامتيازات، وعليه ما على أى شخص آخر من الواجبات التى يفرضها الدستور، ويجب التفرقة بين المواطن citizen، والرعية subject، والتابع ressortissant، فالمواطن هو الذى يتمتع بكامل الحقوق السياسية والمدنية فى الدولة التى ينتمى إليها، أما الرعية فهو مواطن ناقص الحقوق، والتابع يدل على المواطن التابع لدولة تخضع لنظام الحماية أو الوصاية أو الانتداب. (بدوى، ١٩٩٣، ٦٠) وفقاً لدائرة المعارف البريطانية تعرف المواطنة بأنها: علاقة قائمة بين فرد ودولة يكون مديناً لها بالولاء وفى المقابل تقدم له الحماية، وتعنى أن يتمتع المواطنون داخل الدولة بالحقوق السياسية الكاملة، ويلتزمون بالواجبات والمسئوليات التى يحددها قانون تلك الدولة. (Encyclopedia Britannica, 1992, Britannica.com)، كما تعرفها موسوعة الكتاب الدولى بأنها العضوية الكاملة لفرد فى دولة أو بعض تنظيمات الحكم، مع التأكيد على تساوى المواطنين فى الحقوق مثل حق التصويت وتولى المناصب، وعليهم واجبات كدفع المستحقات من الضرائب، والدفاع عن الوطن. (The world book encyclopedia, 1996, 15).

والمواطنة من منظور الفكر السياسى هى: صفة المواطن الذى يتمتع بالحقوق كحق الاقتراع، ويلتزم بالواجبات التى يفرضها عليه انتسابه إلى وطن، وأهمها واجب الخدمة العسكرية، ودفع الضرائب، وذلك باعتباره عضواً فى مجتمع سياسى الذى هو المدينة أو الدولة. (الكىالى؛ وآخرون، ١٩٩٣، ٣٧٣).

ومن منظور علم الاجتماع تعد المواطنة مكانة أو علاقة اجتماعية تقوم بين شخص طبيعى وبين مجتمع سياسى أو ما يعرف بالدولة، ومن خلال هذه العلاقة يقدم الطرف الأول الولاء، ويتولى الطرف الثانى مهمة الحماية، وتتحدد هذه العلاقة بين الشخص والدولة عن طريق القانون كما حددها علماء العقد الاجتماعى هوبز، وجون لوك، وجان جاك روسو. وبهذا المعنى فإنها تعتبر انتماء الإنسان إلى الدولة التى ولد بها أو هاجر إليها، وخضوعه للقوانين الصادرة عنها، وتمتعه بشكل متساوٍ مع بقية المواطنين بالحقوق، والتزامه بأداء الواجبات، وهى بذلك تمثل العلاقة بين الفرد والدولة كما يحددها قانون تلك الدولة. (العمارى، ٢٠١٤، ٣٤).

ومن منظور سيكولوجى يشير مفهوم المواطنة إلى الشعور بالانتماء والولاء للوطن الذى يعتبر مصدر إثباع الحاجات الأساسية وحماية الذات من الأخطار. حيث تعرفه الموسوعة العربية العالمية بأنه اصطلاح يشير إلى الانتماء إلى أمة أو وطن، وينطوى تحت مفهومها

حقوقاً للمواطنين وواجبات معينة يلتزمون بها، تختلف تلك الحقوق والواجبات من دولة إلى أخرى. (الموسوعة العربية العالمية، ١٩٩٩، ٣٢٠).

ومن منظور حقوقى وقانونى ينظر إلى المواطنة على أنها نسق من الحقوق المضمونة دستورياً؛ بمعنى أنها علاقة قانونية بين المواطن والدولة تقوم على مجموعة من الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التى ينبغى للدولة أن تضمنها للمواطنين جميعاً على قدم المساواة، ويقابل ذلك واجبات على المواطنين الوفاء بها. (الطراف، ٢٠١١، ١٣)

وبالتالى يرتبط مفهوم المواطنة بالوطن من خلال روابط أهمها الانتماء والهوية، حيث يحمل مفهوم المواطنة بداخله المواطن وهو المعنى الذى يضاف للإنسان حين يرتبط بالمجتمع، وهو الانسان مضافاً إليه مدلول من دلالات الوطن. (قدور، ٢٠١٠، ٢٠٥)

وكما يبدو جلياً أن المواطنة بشكلها الكلاسيكى المتأصل تشير لفظاً واصطلاحاً إلى المواطن الذى يرتبط بالوطن والذى يتمتع بالحقوق التى يتمتع بها أبناء مدينته أو دولته، فى حين تتجاوز المواطنة العالمية ذلك، وتشير إلى فكرة المدينة العالمية، وترى أن المواطن الذى يجد فى نفسه كل المقومات التى تمكنه من أن يحيا الخير والسلام فى المجتمع العالمى هو مواطن عالمى، وبالتالي يجب ألا يعيش الناس منعزلين بعضهم عن البعض الآخر تفصل بينهم الحدود والحواجز المصطنعة ويخضع كل منهم للقانون الخاص بدولته، بل يجب أن يعتبر كل مواطن هو جزء من وطن كبير هو المدينة العالمية. (المحجوب، ٢٠١٥، ٣٣)

وتأسيساً على ما سبق، فإن مفهوم المواطنة فى الأساس وبمختلف المنظورات الفكرية يشير إلى عضوية فرد فى بيئة سياسية واجتماعية وثقافية وتربوية قائمة ضمن الحدود الجغرافية والسياسية للدولة، وينطوى على رابط وجدانى قوى هو الانتماء، كما ينطوى مفهوم المواطنة على فكرة التكاليفات الملزمة لطرفين بحكم القانون هما المواطن والدولة، وبالتالي هو مفهوم خاضع للعديد من التفسيرات داخل إطار الدولة القومية، وعليه تصبح محاولات الانتقال بالمفهوم لمستوى أكبر عابر للحدود القومية، وصولاً إلى مستوى عالمى هى مسألة تحتاج إلى وقفة استقهامية عند مفهوم العالمية لبيان جوهره، وتأثيرات ربطه بمفهوم المواطنة؛ لإبراز نقاط التناقض وعناصر التنافر فى المفهوم الجديد.

ب) مفهوم العالمية Global:

يرجع مفهوم العالمية- فى الأصل- إلى مصطلح الكوزموبوليتية cosmopolitanism ومنبعه اليونانية القديمة ويعنى: (الكون أو العالم) ويتضمن أفكاراً عالمية حول (الفرد، والمجتمع)، وتعتبر الكوزموبوليتية شكل من أشكال الإمبراطورية العالمية الجديدة التى تؤسس

فكرها على أن جميع البشر يتشاركون نفس القيم الأساسية. (Oxley & Morris, 2013, 305-306) وتتعلق الكوزموبوليتية من فكرة المواطن العالمي في العالم القديم، والتي انتشرت على نطاق واسع خلال عصر التنوير الأوروبي في القرن الثامن عشر، وكان للفيلسوف الألماني إيمانويل كانت Immanuel Kant الفضل في تشكيل وشيوع تلك الفكرة. (Osler & Starkey, 2005, 20) وقد تشكلت فكرة الكونية/العالمية عند "كانت" من ثلاثة مبادئ أساسية هي: (بالابانوقا، ٢٠١٧، ٨٣)

- الأفراد يمثلون وحدة، ويمكن للقدرات البشرية أن تكون متطورة بشكل كامل في حالة من العدالة الدولية.
- تحقيق العدالة الشاملة تتطلب وجود مجتمع مدني عالمي قائم على الإنسانية وليس الجنسية أو الولاء المحلي.
- الحق العالمي يدور حول مبادئ معيارية أساسية اكتتبت ضمن دستور عالمي .

وفي أواخر القرن التاسع عشر، وبدايات القرن العشرين ضعف التوجه الكوزموبوليتي مع تصاعد قوة الحركات القومية في أوروبا بسبب الصراعات والحروب العالمية، ومع ذلك تزايد بروزه مع تزايد الطرح العالمي حول المفاهيم الجديدة للمواطنة. (Wintersteiner & et al, 2015, 17) حتى أن مفهوم المواطنة الكوزموبوليتية Cosmopolitan citizenship أصبح يستخدم في بعض الأحيان بشكل مترادف مع مفهوم المواطنة العالمية global citizenship، وفي بعض الأحيان الأخرى يتم النظر لكل منهما على أنه مفهوم مستقل عن الآخر، غير أن جوهر الحال في المواطنة العالمية هو المكون الأساسي للمدخل الكوزموبوليتي cosmopolitan approach . (Cabrera, 2010, 14)

حيث ترتبط الكوزموبوليتية بالحكم العالمي والدستورية العالمية الموجودة اليوم من خلال المنظمات الدولية، والمؤسسات عابرة الحدود، والمعاهدات والاتفاقيات الدولية الملزمة، وكذلك النظم العالمية اللامركزية التي يتم اتخاذ القرارات فيها على مستويات مختلفة محلية وإقليمية وعالمية، كما ترتبط بالحوكمة العالمية التي تهدف إلى مراقبة حقوق الإنسان بالدول القومية من خلال منظمات دولية ومؤسسات علمية، وحركات مجتمع مدني، وأشخاص، وشركات... إلخ. (Dobson, 2006, 156-184) (Dobson, 2005, 259-273)

وعلى كل حال فقد شهد مفهوم العالمية Global عبر مراحل التطورية مضامين مختلفة، فقد حصرته الثقافات في مجال المسؤولية الأخلاقية، والمساواة، والحرية وغيرها من قيم توسم

بالعالمية، ثم تبع ذلك مضامين أرقى بدعوتها لمجتمع لا طبقى على صعيد عالمى، غير أن بعض المفكرين قد نبهوا إلى أن هذا التمرحل لا يمثل تجسيدا لفكرة التقدم المجردة؛ لأن مفهوم العالمية لا بد أن يرتبط بمفاهيم أخرى تحكم معاً تطور المجتمع. (ناظرية، ٢٠٠١، ١٣٥)

وهو بهذا المعنى يختلف اختلافاً كلياً عن مفهوم الأممية أو القومية المشتقة من الكلمة الإنجليزية nation والتي تتسم فى العادة بخصائص محددة تميزها عن غيرها من الأمم الأخرى، ولهذا تختلف القومية كمفهوم اجتماعى أو سياسى من شعب إلى آخر، كما تتبدل وتتغير عبر الزمن بفعل عوامل تاريخية مختلفة دخلت فى تشكيل كل أمة، إضافة إلى الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التى أسهمت فى نموها من خلال روابط مشتركة تعبر عن الولاء للجماعة، لذا فإن الأممية أو القومية مبدأ روحى قبل أن تكون مذهب سياسى. (العالم، ٢٠١٦، ٩٣-٩٤)

فى حين يأتى مفهوم العالمية كظاهرة تعنى: انتقال الظواهر الاجتماعية والسياسية من المستوى القومى والوطنى إلى المستوى العالمى، وهى ظاهرة موضوعية يتحدد مدى انتشارها بمستوى تطور القوى المنتجة ووسائل الاتصال، وهى تطور سياتى لظاهرة القومية والوطنية. (عريقات؛ آخرون، ٢٠١١، ٣٢٢)

ومن منظور ثقافى يرى البعض أن العالمية تعنى: الاحتكاك بالثقافات العالمية مع الاحتفاظ بخصيوصية الأمة وفكرها وثقافتها، كما أن عالمية حقوق الإنسان تعنى الالتزام بالمفاهيم التى أقرها المجتمع الدولى من خلال الإعلان العالمى لحقوق الإنسان والاتفاقيات والعهود الدولية، بمعنى أن اللفظ يعبر عن تغيير من داخل المجتمع يدفعه طموح للارتقاء بالخصيوصية إلى مستوى عالمى. (عنانى، ٢٠٠٨، ٧١)

ومن منظور أيديولوجى ينظر البعض إلى مفهوم العالمية "نظرة ربية وشك"، حيث الاعتقاد أن العالمية ليست إلا مفهوماً جديداً بمضمون قديم من حيث أنه دعوة إلى التخلص من "الهوية" والارتقاء فى جوف الإمبريالية وغير ذلك من مفاهيم أيديولوجية يزخر بها الخطاب السياسى العربى المعاصر، فى حين يرى آخرون أن مفهوم العالمية إنما يعبر عن الأيديولوجيا والفكر والثقافة الإنسانية المشتركة بغض النظر عن أصل ومنشأ هذه الثقافة سواء كانت غربية أم عربية أم غير ذلك، المهم فى هذه الثقافة "العالمية" أن تشكل إراثاً إنسانياً مشتركاً. (تركى، ٢٠٠٠)

كما يتخوف البعض من صفة العالمية، إذ يرون أنها تتساوى بصفة الغربية لدى الغربيين، فالأدب العالمي يقابل لديهم الأدب القومي الأوروبي، والقيم العالمية تعبر عن القيم الغربية، وليس من الإنصاف - كما يرى شكرى عياد - أن نتوقع من الغربيين أكثر من ذلك في ضوء التجارب السابقة، فمفهوم "العالمية" مفهوم حديث مثل "الدولية"، أو "الأممية" وهي مفاهيم تنصرف بالنواحي السياسية، إلا مفهوم العالمية بالأخص ينصرف نحو الجوانب الحضارية والثقافية، وبما أن للعالمية معايير فلا يمكن لأحد أن يدعى أن هذه المعايير يمكن أن تجمع كل ما في طاقة البشرية والإنسانية. (عياد، ١٩٨٩، ١١)

وهذا الأمر في الحقيقة له وجاهته، حيث تمثل المفاهيم ذات المعايير الدولية أو العالمية أخطر المفاهيم التي قد تجابه مجتمعاتنا العربية والإسلامية؛ لما قد تمثله من حرباً واضحة على خصوصية ثقافة الآخر الذي لم يشارك بحكم ضعفه وتبعيته وتخلفه في تشكيل هذه المفاهيم وصياغة هذه المصطلحات، خاصة وقد وضع تلك المعايير الحضارة الغربية المتفوقة التي ربما بوضعها لتلك المعايير تريد إزالة الخصوصيات الحضارية للآخر، وتريد أن تجعل من هذا الآخر مستهلكاً مفاهيمياً كما هو مستهلكاً لمنتجاتها المادية، لأنه باستهلاك المفاهيم تضمن إطالة الاستهلاك المادي. (تركي، ٢٠١٠، ١٤٨)

لهذا يرى البعض أن العالمية ومحاولة إضفاء العمومية على مفهوم المواطنة يخرجها عن سياقها التاريخي، والاجتماعي، والثقافي، وإطاره الزماني والمكاني؛ وبما يشكل تجاهل للعناصر التاريخية المحركة لعجلة التاريخ، وتجاهل الخصائص الثقافية والاجتماعية للمجتمعات. ومن ثم هناك تغافل كبير من تلك الأطروحات الغربية لطبيعة المجتمعات الأخرى بمكوناتها الثقافية. (العامر، ٢٠٠٣، ٢٢٤) فمفهوم العالمية ينظر له هنا بوصفه مرادفاً للعام في مقابل الخاص.

يتضح من خلال ما سبق، ومن خلال تحليل بنية المفهوم، نجد اختلافاً واضحاً للدلالات الأساسية التي اكتسبها مفهوم المواطنة خلال مراحلها التاريخية عند ارتباطه بالعالمية، كما يتبين أن مفهوم المواطنة العالمية هو مصطلح يبدو للوهلة الأولى متناقض المفردات، فهو كمصطلح لفظي يتكون من كلمتين ذات سياقين مختلفين هما: المواطنة التي تشير إلى الوطن، والعالمية التي تشير إلى العالم، فالمواطنة كمفهوم عام ومتداول هو علاقة فرد بوطن ودلالته دوماً تشير إلى الوطن الذي ينتمي إليه الفرد، وعليه توفير الحماية المطلوبة في شكل حقوق

يقابلها الفرد بواجبات ملزمة،. أما العالمية فتشير - حسب الكثير من التعريفات - إلى عالم بلا حدود ولا هوية محددة، وهو المفهوم الذي يتناقض بكل تأكيد مع مفهوم المواطنة فى إطارها المحلى أو القومى، ويشير دوماً إلى الانفتاح والتحرر من القيود الثقافية التى يفرضها المجتمع فى مقابل الالتزام بالقيم العالمية. كما يمكن أن نتوقع فى ضوء ذلك ما يلى:

- قصور ومحدودية باطن المفهوم على عكس اتساع مدلولات ظاهرة، فعلى الرغم من أن مفهوم المواطنة العالمية بلغ حداً مقبولاً من الإشباع النظرى إلا أنه أصبح معه متعدداً فى سياقاته الدلالية، ومتداخلاً فى مقاصده إلى الحد الذى جعله قاصراً ومحدوداً على عكس ما كان متوقعاً؛ وقد يرجع ذلك إلى مبالغة منظرية المؤيدين فى إعطائه دلالات متنوعة يعجز المفهوم بتناقضاته الحالية عن استيعابها جميعاً.
- عدم وفاء المفهوم للمعانى التى يحملها، خاصة مع افتقاد المعايير والضمانات التى تدعم المساواة فى الحقوق والعوائد الاجتماعية.
- جوهر مفهوم المواطنة العالمية نسبى ومتناقض خاصة مع عدم وجود قوانين ومعايير وضوابط يتم بموجبها إعطاء تعريف موحد يروج للمساواة والعدالة النظرية والإجرائية لجميع الأجناس والطوائف والمجتمعات، وهو ما قد يقلل من تباين مستويات تمثله وتطبيقه.

٣- شبكة المفاهيم المتولدة من مفهوم المواطنة العالمية: العلاقات المفاهيمية

طرح مفهوم المواطنة العالمية إشكالية تتعلق بتطور مفهوم المواطنة إلى شخصية مفهومية اعتبارية *personage conceptual* بمعنى توليده لمفاهيم فرعية، ومنتجة لحقوق وحرىات تجاوز حدود المدينة أوالدولة مثل بروز مفهوم المواطن العالمية والمجتمع المدنى العالمى، وغيرها. (الإدريسى، ٢٠٠٤، ٦٧-٧٣)

حيث تشير علامة ترسيخ المفهوم إلى إمكانية تشكيله لطبقة جديدة من المفاهيم التى تعمل كمبرر لمنطقه، وتبرهن قدرته على التجديد والإبداع ليس على مستوى الفكر والنظر فقط بل على مستوى إجرائية تلك المفاهيم على أرض الواقع بمعنى الممارسة والفعل.

وقد ارتبط مفهوم المواطنة العالمية نسقياً ببعض المفاهيم التى ألحقت بها صفة العالمية تمييزاً لها عن الشكل الذى صيغت به فى الماضى، والتى تعد الرابطة الاساسية المجمع لها فى إطار فلسفى واحد؛ لتشكل مجتمعة منظومة كبرى تتكامل دلاليًا وتستمد دلالاتها من بعضها البعض، ومن أهم هذه المفاهيم ما يلى:

أ) مفهوم تربية المواطنة العالمية: Global Citizenship Education

أدى الاهتمام المتزايد بالمواطنة العالمية إلى إيلاء مزيد من الاهتمام بالبعد العالمي للتربية على المواطنة، انعكست آثاره على السياسات، والمناهج، وأساليب التدريس، والتعلم؛ لتعمل كقوة تحويلية داعمة للمفهوم وأبعاده المفاهيمية الأساسية المعرفية، والاجتماعية، والوجدانية، والسلوكية. (UNESCO, 2015, 14)

وتربية المواطنة العالمية أو التعليم من أجل المواطنة العالمية Education for Global Citizenship هو مفهوم تم تأسيسه في العالم الناطق بالإنجليزية، وليس في الغرب فقط أو "الشمال العالمي"؛ وذلك بهدف الحصول على اعتراف متزايد بالمواطنة العالمية باعتباره مفهوم أوسع يشمل معتقدات وقيم عالمية مثل تعليم السلام، استيعاب الثقافات، والتربية العالمية، ولم يقدم هذا المفهوم باعتباره بديلاً عن أنماط التربية الأخرى، ولكنه قدم باعتباره نوعية خاصة بترسيخ مفهوم ومبادئ المواطنة العالمية، كما جاء كمفهوم شامل يغطي موضوعات عدة مثل: التعليم من أجل التسامح، وتقدير التنوع، وحل النزاعات وبحث أسباب الصراعات، ونشر السلام والعمل الإنساني، والنقد لمبادئ حقوق الإنسان والقانون الإنساني، وكذلك المسؤوليات المدنية، لأن هذه المواضيع تتعلق بالمستويات المحلية والوطنية والدولية. (Wintersteiner & et al, 2015, 9)

وفي ضوء ذلك، يرى راى وبيكر (Rae & Baker, 2011, 5) أن التربية العالمية الداعمة للمواطنة العالمية تعكس خمس محاور يجب التركيز عليها، وهى:

- الترابط العالمى من خلال فهم العلاقات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المعقدة.
 - الهوية والتنوع الثقافى من خلال فهم الذات والانفتاح على ثقافة الآخرين.
 - العدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان من خلال فهم تأثير عدم المساواة وعدم التمييز، وأهمية احترام الحقوق والمسئوليات.
 - بناء السلام وتسوية النزاعات من خلال فهم أهمية بناء العلاقات الإيجابية والثقة والطرق السلمية لمنع المشكلات أو حلها.
 - مستقبل مستدام من خلال فهم الطرق التى يمكن من خلالها تلبية الاحتياجات الحالية دون تدنى لجودتها مع الحفاظ على قدرة الجيل المستقبلى على تلبية احتياجاته.
- كما يرى راى؛ وبيكر (Rae & Baker, 2011, 5) أن مفهوم التربية للمواطنة العالمية يجب أن يراعى فيها البعد المكانى لمراعاة التداخل بين المحلى والعالمى، والتأثير على هوية

المجتمعات وترابطها وقدرتها على إحداث التغيير، والبعد الزمني والصلات بين الماضي والحاضر والمستقبل في عالم ديناميكي محاط بجملته من التغييرات التي قد تؤثر على الهوية والترابط بين الأفراد وقدرتهم على التعاطي مع القضايا العالمية، وأبعاد التربية العالمية ومبادئها التي تساعد الطلاب على تطوير القيم والمعارف والمهارات من أجل أن يصبحوا مواطنين عالميين.

هذا، ويواجه مفهوم التربية على المواطنة العالمية نفس حالة الجدل التي يعاني منها مفهوم المواطنة العالمية. ويرى البعض أن تجاوز إشكالات المفهوم يجب أن يكون من مزايا التربية على المواطنة العالمية العمل على إعادة التوازن بين ما هو محلي وما هو كوني للتخفيف من سيطرة قيم العولمة وما ترتب عنها من انهيار للحدود بين الثقافات المحلية والعالمية، وما صاحب ذلك من آثار سلبية أحياناً؛ وذلك للمحافظة على الهوية الوطنية والخصوصية الثقافية بشكل يضمن الانتماء الذاتي والحضاري للمواطن دون تصادم مع الأفكار الرائجة في محيطه (العماري، ٢٠١٤، ٣٥).

٢- مفهوم المواطن العالمي: Global citizen

مفهوم المواطن العالمي يشير إلى المواطن الذي يحمل جملة من السمات النابعة عن مزيج من المعرفة والمهارات والقيم التي تشكل النموذج المفاهيمي للمواطن العالمي، والتي يجب أن تمثل الغايات الكبرى والأهداف الرئيسة للتربية من أجل المواطنة العالمية، ويمكن توضيحها في إطار هذا النموذج المفاهيمي لمفهوم المواطن العالمي وخصائصه على النحو التالي:

(Wintersteiner & et al, 2015,11)

- **المعرفة Knowledge:** المواطن العالمي قادر على الاعتراف بالقضايا والمشكلات العالمية ضمن إطار بيئته السياسية والاجتماعية، واستيعاب البعد الثقافي والاقتصادي والبيئي والسياسي، ومراعاة التنوع الوطني والديني والثقافة والاجتماعي، والهويات المشتركة التي تمثل جسور لعبور الفروق الفردية، والثقافية، والعرقية، والدينية.
- **القيم values:** يوظف المواطن العالمي معرفته بالقضايا العالمية المشتركة في نقل القيم العالمية كالعدالة، والمساواة، والكرامة، واحترام حقوق الإنسان.
- **الكفاءات أو الجدارات competences:** المواطن العالمي لديه الكفاءات التي تسمح بإبداء وجهة نظره محلياً وعالمياً بشكل نقدي ومنظم وخلاق، واتخاذ وجهات نظر مختلفة تعبر عن فهم القضايا والمواقف من مختلف الأبعاد، ولديهم كفاءات اجتماعية مثل التعاطف

والتضامن، والقدرة على فض الصراعات، ومهارات التواصل والتفاعل الاجتماعي مع الأفراد من سياقات مختلفة (كالأصل، والدين، والثقافة، إلخ)، من أجل إيجاد حلول مشتركة للمشكلات العالمية.

وبالتالي فإن إعداد المواطن العالمي يرتبط بشكل كبير بانتمائه وانضمامه لمجموعة يدرك مبادئها ويلتزم بها، وهناك ارتباط بين الوعي العالمي والبيئة المعيارية Normative Environment وهي البيئة العالمية التي يتم إعداد الفرد من خلالها، وتغرس الأنماط الثقافية الجديدة لدى المواطن، وتقيم مدى تحققها في الواقع الفعلي. (أبو عليوة، ٢٠١٧، ١٠٨)

وبناء على ذلك، وفي ضوء هذا المفهوم الجديد للمواطن، تقف إشكالية كبرى تمثل تحدياً أمام ترسيخ المفهوم الجديد للمواطن، ألا وهي تتعلق بالقدرة على الإجابة عن عدة تساؤلات هامة أبرزها: من سيضع تلك المبادئ والمعايير العالمية؟، وإلى أي حد ستجاذب أو ستتنافر مع المعايير الوطنية؟، وأين سيتشكل هذا الوعي العالمي، وبيد من؟، وكيف؟... إلخ، إن الإجابة عن هذه التساؤلات تتطلب أن تكون محددة تحديداً واضحاً، وخلاف ذلك سيزيد من جدلية المفهوم ذاته بدلاً من حل الخلافات القائمة حوله.

٢- مفهوم المجتمع المدني العالمي: Global Civil Society

يتصل مفهوم "المواطنة العالمية" بظاهرة بزوغ "المجتمع المدني العالمي"، وفي هذا الشأن يربط كثيرون بين العولمة والمواطنة العالمية، وبين المجتمع المدني العالمي كمفهوم يتم ربطه بخطاب العولمة وعالمية المواطنة.

وقد ارتبط تطور مفهوم المواطنة العالمية ارتباطاً ديناميكياً بمفهوم المجتمع المدني، فقد لعبت الجهات الفاعلة في المجتمع المدني دوراً هاماً في دعم المواطنة العالمية من خلال تنظيم نفسها على المستوى العابر للحدود، والتعامل مع القضايا التي تتجاوز حدود الدولة القومية لتعطي الشرعية الديمقراطية للجهات الفاعلة عبر الوطنية الأخرى مثل المنظمات الدولية أو الشركات، كما أنها تسمح للمواطنين العالميين بالتعامل مع مثل هذه القضايا "غير المحدودة"، ومحاولة إنشاء مجال عام عبر وطني لمناقشتها بشكل موسع. (Commaerts & Van Audenhove, 2005, 147-148)

ورغم وجود اختلافات بينية واضحة بين مفهومي المواطنة والمجتمع المدني، إلا أن المجال العام وظهور المجتمع المدني أمر حاسم في بناء وترسيخ مفاهيم المواطنة المحدودة

وغير المحدودة، بعد أن ارتبطا ارتباطاً وثيقاً ببعضهما البعض تاريخياً، حيث ينتج المجتمع المدني - كجزء من المجال العام - أفكار المواطنة ذاتها، ويعمل على تجسيدها، ومع ظهور المفاهيم غير المحدودة للمواطنة - التى تنتظر دوراً أكبر من دورها فى إطار التعريف الكلاسيكي للمواطنة القومية - برز مفهوم المجتمع المدني العالمى، ويمكن تفسير ذلك جزئياً بالصلة الواضحة بين أفكار المواطنة غير المحدودة وظهور مجتمعات حوار عالمية عابرة للحدود والتى طورته مجموعة من المنظمات والحركات الاجتماعية. (Commaerts & Van Audenhove, 2005, 150-151)

وبحكم التقارب بين الشعوب الذى أحدثته تكنولوجيا الاتصالات، والنشاطات المكثفة للمنظمات غير الحكومية، وكذا بفعل افرازات العولمة بدا واضحاً قيام حس عالمى إزاء قضايا عالمية، وبرز إلى السطح مفهوم المجتمع المدني العالمى وبقوة فى سياق فلسفة ما بعد الحداثة، وكذا فى خطاب العولمة، ودعاوى المواطنة العالمية، ليشير إلى مجموعة العلاقات الاجتماعية التى لا تندمج فى سياسات الدولة الوطنية ولا تحدد من طرفها، وإنما تعنى مجموع العلاقات الاجتماعية العابرة للحدود والتى تحددها القيم العالمية. (العربى، ٢٠١٠، ١٢٧)

فالمجتمع المدني العالمى لم يعد مفهوم نظرى فقط، وإنما تعدى ذلك إلى كونه واقعاً معاشاً تنتشر مكوناته عبر شبكات مؤسسات عالمية مدنية تضم أعضاء من مختلف أنحاء العالم تؤكد قوته وامتداداته، وبالتالي لم يعد حبيس الدولة القومية، حيث بات يعنى بقضايا الديمقراطية والتعددية واحترام الإنسان على مستوى عالمى. وبالتالي تم النظر إليه باعتباره فاعلاً جديداً ومؤثراً من فواعل النظام العالمى باستطاعته إحداث تغييرات وتحولات جوهرية فى صلب الدول والمجتمعات. (العجيل، ٢٠١٥، ١٣٧).

غير أن نقل مفهوم المجتمع المدني من الإطار المحلى إلى الإطار العالمى، وكما هو الحال فى مفهوم المواطنة العالمية، سيخلف إشكالاً معقداً ذلك أن المجتمع المدني يعبر عن وسيط أو حلقة وصل بين مؤسسات الدولة والمجتمع، وهى معادلة صعبة التحقيق على المستوى العالمى إلا إذا ما اعتبرنا أن المؤسسات الدولية فى مجموعها تشكل نسقاً يفضى إلى ما يسمى بالحكومة العالمية. (العربى، ٢٠١٠، ١٣٢)

ومن خلال ما سبق، يلاحظ أن مفهوم المواطنة العالمية قد بدأ فعلياً فى تكوين شبكة مفاهيمية ترتبط نسقياً ببعض المفاهيم التى ألحقت بصفة العالمية التى أصبحت الناظم الأساسى فى صياغة تلك المفاهيم تمييزاً لها عن أشكال الصياغات القديمة التى صيغت بها فى

الماضى، والرابطة المجمع لها فى إطار فلسفى واحد، لتشكل مجتمعة منظومة مفاهيمية كبرى تبدأ فى التكامل دلاليًا، ورغم أن قدرة المفهوم على تشكيل وتوليد شبكة مفاهيمية هى من أبرز علامات ترسيخه إلا أن المفاهيم التى تتمخض عن مفهوم المواطنة العالمية لا تزال مثله تعاني الجدل، والغموض، وعدم الوضوح الذى بات يتسرب من مفهوم لآخر ليدلل بقوة على غموض المفهوم العالمى للمواطنة.

٤-التحديات التى تواجه المفهوم العالمى للمواطنة: (أزمات بناء المفهوم)

رغم رواج الخطاب العالمى المعاصر حول عالمية المواطنة، إلا أن إقرار مفهوم المواطنة العالمية بجوهره وفلسفته الإنسانية التى يروج لها تواجهه عدداً من التحديات من أهمها ما يلى:

أ) تحدى العولمة وسيادة الدولة:

مع بزوغ عصر العولمة وما صاحبه من إحداث تحولات مفاهيمية لمفاهيم اعتقد الجميع أنها قد استقرت، بدأت الأزمة الحقيقية بين مفاهيم (الدولة/ والوطن) و(المجتمع/المواطنة)، خاصة وأن العولمة تقوم على فكرة العمل العالمى والترابط الشبكي بين الدول بحيث لا تعمل دولة خارج هذا الإطار، وهناك أكثر من نموذج فكرى أثر بوضوح فى تطبيق العولمة كالنموذج الرأسمالى العالمى الذى تفقد الدولة خلاله مركزها السياسى وتراجع قوتها الوطنية أمام رأس المال لتتحول إلى الدولة الرخوة، ومع هذا يرى البعض أن فكرة المواطنة العالمية- فى ظل ذلك- يمكن تطبيقها مع توفير مقاربات خاصة وشاملة للمجالات الداعمة تشارك فيها دول العالم. (أبو عليوة، ٢٠١٧، ١١٣)

لكن حتى مع تجاوز ذلك تظل العولمة نفسها تحدياً قائماً أمام سيادة الدولة وبالتالي المواطنة. وفى هذا المعنى يقول ناصيف نصار وهو فيلسوف عربى معاصر عُرف بدعوته إلى استئناف النهضة العربية، والمضى نحو نهضة جديدة تضطلع فيها الفلسفة بدور هام يتعلق بخلخلة بعض المفاهيم المحورية فى الفكر العربى الحديث: "يخطئ من يعتقد أن العولمة قد تجاوزت مفهوم الأمة والقومية، وأن مرحلة جديدة من تاريخ البشرية يمكن وصفها بأنها ما بعد قومية قد بدأت، أننى أتناول المفاهيم والقضايا التى أرى من الضرورى تناولها من أجل شق طريق التفلسف المستقل فى الثقافة العربية ومرجعيتى الأولى هى الكونية لأن الفلسفة كونية الموضوع والمرمى، إلا أننى ارتكازاً على نظرية الواقعية الجدلية فى تفسير الواقع الاجتماعى

والتاريخى، لا أجد مايسوغ الخلط بين وحدة البشر النوعية، ووحدهم المجتمعية والتاريخية التى تزعم العولمة أنها دخلت بقوة فى أولى مراحلها". (نصار (ب)، ٢٠١٦، المقدمة)

وبالتالى، وفى ظل مرحلة الصراع هذه بين العولمة وسيادة الدولة ينشأ الصراع بين مواطنة عالمية وحقوق تبدو وهمية شكلية لا تلزم المؤسسات الدولية بأى معايير، وبين الحقوق الملموسة التى تتجسد فى قوانين ودساتير دولة، يظهر على إثره اتجاه شعبى يرفض المواطنة العالمية والحقوق الوهمية المرتبطة بها ويرفضون بقوة السطو على سيادة الدولة من خلال مثل هذا المفهوم.

ب) إشكالية الهوية وفرض أولويات الانتماء:

تجمع الأدبيات السياسية على أن مفهوم المواطنة بالأساس هو انتماء وإحساس لكيان الدولة، يصد عنه كل محاولة للاختراق أو التهديد، فالانتماء كيان تؤسسه المواطنة وهي على صلة وثيقة بمبدأ الديمقراطية، باعتبارها كما هو معلوم "حكم الشعب بالشعب"، لذا فالمواطنة لا تترسخ فى سياق مجتمع ما كقيمة سوسيوثقافية موجبة للتفكير والوجدان المحدد لأولويات الانتماء الفردي والجماعي، ونماذج الفعل المؤسس والسلوك إلا إذا تحققت فى هذا السياق أهم شروط ومستلزمات البناء المتزن لديمقراطية تشاركية سليمة وحقيقية لا تمثيلية ولا صورية. (خزارية، ٢٠١٧، ٢٢٥)

وحيثما تشير فكرة المواطنة العالمية إلى حقوق وواجبات الأفراد باعتبارهم أعضاء فى الكيان العالمى، ولا ترتبط بوجودهم داخل كيان دولة معينة، تكون المشكلة هنا أن هوية الفرد تتجاوز الحدود السياسية والجغرافية وأن الحقوق والواجبات والمسئوليات تستمد من العضوية فى مجتمع عالمى أوسع، وبالتالي يمكن الفرد أن ينتازل عن جنسيته وهويته المحلية بسهولة أو يعتبرها فى المركز الثانى بعد عضوية المجتمع العالمى، خاصة إذا ما قدم له مغريات تسهل له حرية التنقل والهجرة مع بروز مفهوم المواطن العالمى. (أبو عليوة، ٢٠١٧، ١١٠) وهو ما توقعه بين اختيار محسوم لأولويات الانتماء الذى سيتحدد عادة بحجم تلك المغريات.

ج) تحدى التنوع الثقافى ومقتضياته:

يعتبر التنوع الثقافى من أهم القضايا التى تتصدى لها المواطنة حيث تقدم إطاراً قانونياً واجتماعياً يحدد للمواطنين على اختلافهم كيفية التعايش لتحقيق الانتماء الوطنى، والمواطنة الحقيقية والنشطة لا تتحقق إلا فى وجود التعددية الثقافية، وسيادة الحق، والقانون، والديمقراطية التى تعتبر سر ازدهار المواطنة. (أبو عليوة، ٢٠١٧، ١١٥)

لهذا يواجه مفهوم المواطنة العالمية تحدياً ليس بالسهل يتمثل في إقرار التنوع الثقافي، في حين ينطوي المفهوم - بالأساس - على فكرة التمحور الثقافي. وهنا يشير (البرهومي، ٢٠، ٢٠١٥-٢١) إلى أن إغفال العلاقة بين مستجدات الراهن البشري وذاكرة الحضارة الإنسانية قد يورط في حالات كثيرة في المأزق ذاته الذي تردى فيه فريق من المستشرقين ورواد العولمة الثقافية، وإلا فما هي حدود القول في زمن تجاوز نظرية التمحور الثقافي لتكون ثقافة بعينها هي منبع القيم الإنسانية، وعلى الثقافات الأخرى أن تصغى إليها لتتجاوز بربريتها الثقافية، في حين يفترض أن تبنى العلاقة بين الثقافات على أساس تجانسي توصلي في سياق التنوع الثقافي ومقتضياته.

د) إشكالية التوفيق بين العام والخاص في تركيبة المفهوم:

المواطنة الحقيقية لا تتعالى على حقائق التركيبة الثقافية والاجتماعية والسياسية ولا تمارس تزييفاً للواقع؛ وإنما تتعامل على مع هذا الواقع من منطلق حقائقه الثابتة، وتعمل على فتح المجال للحرية والانفتاح والتعددية في الفضاء الوطني. (قنديل، ٢٠٠٨، ٤١)

وبالتالي فإن فصل التشكل القيمي والثقافي الخاص عن صيرورة مفهوم المواطنة يفقد مكونات هذا المفهوم أبرز عناصره، وهو الثقافة المجتمعية الخاصة والقيم المفضلة في السلوك والتعامل الاجتماعي ولاسيما بين الفرد والدولة، وهو ما لا يمكن إغفاله خاصة وأن البحث في جوهر المواطنة يكشف عن الأسس الفلسفية للمفهوم وهي: (زاهد، ٢٠١٠، ١٥٣)

- الأساس الأول: الوجود الإنساني المتقادم عن إقليم جغرافي محدد ابتداءً واستمراراً.
- الأساس الثاني: وجود علاقة فطرية بين الفرد وبين عناصر الإقليم (المجتمع، الدولة، النظام، الأرض) ترتكز على مبدأ الشراكة الملزمة، والمؤثرة في رسم الاتجاهات الوجدانية الإنسانية تجاه البلد، ونمط التفكير بالأمال والطموحات والمصالح التي تتطلع إليها أنظار الناس.
- الأساس الثالث: تحول هذه العلاقة من شعور وأمان إلى قواعد دستورية ثم قانونية، تحدد حجم الحقوق والالتزامات المتبادلة مثل حق المواطن بالحماية، والانتفاع بالثروات الوطنية مقابل واجب الولاء للوطن وخدمة عمليات تقدمه على أساس نهضوى تقدمي.
- الأساس الرابع: اندماج الخصوصيات العرقية والدينية والسياسية في دائرة المجتمع الكلية والانطلاق من ثوابت المواطنة، وضبط متغيرات حركة الأقليات على أسس تلك الثوابت التي تشتمل على مصالح مستقبلية للجميع.

وفى ضوء هذه الأسس الفلسفية لمفهوم المواطنة الكلاسيكية، تقف إشكالية التوفيق بين العام (العالمى) والخاص (الوطنى) لتشكل تحديًا كبيرًا أمام مفهوم المواطنة العالمية والذى عليه أن يوفق فى الانتقال من الخاص إلى العام فى تركيبته الثقافية والاجتماعية والاقتصادية دون المساس بجوهر مفهوم المواطنة الذى تأسس تاريخيًا ليقوى من روابط الفرد بوطنه لا أن يضعفها.

هـ) إشكالية الأبعاد الحقوقية والقانونية المشكلة للمفهوم:

مفهوم المواطنة له ثلاث أبعاد وتتمثل فى: بُعد قانونى، وفيه ينظر إلى المواطنة باعتبارها صفة قانونية تمنح الحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية، من خلال الدستور والقانون، وبُعد الممارسة السياسية للمواطن كعضو نشط فى كافة الهياكل السياسية بالدولة، وبُعد وجدانى يتعلق بالانتماء القومى كعضو فاعل فى المجتمع، ورغم مثالية الأبعاد الثلاثة للمفهوم إلا أن مسألة المساواة العملية أمر غير مضمون لجميع المواطنين. (Eðvarðsson, 2012, 10)

بالنظر إلى مفهوم المواطنة العالمية يبقى التكامل بين الأبعاد الأساسية للمواطنة أمر غاية فى الصعوبة، وأقل هذه الصعوبات افتقاد إطار قانونى يحدد وضع المواطن العالمى فى ظل سيادة دولية كبرى تقدم الامتيازات المختلفة لمواطنى العالم فى العالم النموذجى أو المثالى الذى تنشده كل دولة فى ظل سيادتها. فالمواطنة العالمية تتطلب بشكل حتمى وجود هيكل سياسى جديد ومختلف عن المتعارف عليه داخل الدولة، هذا الهيكل أو النموذج يتطلب أولاً: الاجابة عن تساؤلات تتعلق بمن الذى ينتمى إلى النظام السياسى؟، وكيف ينظر أعضاء النظام للسلطة؟، وكيفية ممارسة السلطة وأساليبها؟. (أبو عليوة، ٢٠١٧، ١١١)

وعليه، فإن هذا الأمر يشير إلى صعوبة بالغة تقف أمام تطبيق وتعميم هذا المفهوم الجديد للمواطنة خاصة مع احتياجه لقلب سياسى عالمى موحد وقوانين واحدة، وهو ما يتنافى مع طبيعة الحياة البشرية وحقيقة الفكر السياسى القائم على التنوع والاختلاف.

و) إشكالية تجاوز التنظير إلى ضمان المساواة فى الإجراء والممارسة الحقوقية:

من أبرز عوامل ترسيخ أى مفهوم هو قدرته على تجاوز نزعتة المجردة، وإنزاله من مستوى التنظير إلى المستوى الإجرائى، وغير ذلك قد يمثل إشكالية كبرى فى طريق التأصيل. وبالتالي فإن مفهوم المواطنة العالمية يواجه إشكالية كبرى تتعلق بالقدرة على ضمان الالتزام بمعايير إجرائية تضمن تحقيق المساواة فى الممارسة الحقوقية والقانونية على كافة المستويات الدولية.

فعلى سبيل المثال مع مفهوم المواطنة العالمية يتبدى حق الهجرة كأحد الحقوق الرئيسية للمواطن العالمى، غير أن الحديث عنه فى الدول الغربية منشأ هذا المفهوم يقوى ويزداد عندما تكون تلك الحقوق متعلقة بالمصالح الإيديولوجية مثل هجرة اليهود والسوفيت، بينما يكون الحديث مزعجاً، ويحتاج إلى التصدى له عندما يتعلق بالهجرة الطبيعية والمنطقية التى تجرى بين شعوب العالم الثالث إلى الشمال بحثاً عن حياة أفضل. (درويش، ٢٠٠٩، ٢٢٠)

ز) تحدى الفهم المشترك للقيم الإنسانية العالمية:

يروج مفهوم المواطنة العالمية إلى ضرورة السعي نحو عالم أكثر جوهرية وشمولية وعالمية؛ وهو ما يتطلب إعادة تعريف البناء القيمي الحاكم لمفهوم المواطنة لتجنب الاختزال والغموض الذى قد يحيط بها؛ للوصول إلى إطار أخلاقى مشترك محكوم بمفهوم عالمى للقيم، انطلاقاً - كما يرى المروجون- من ضرورة الحاجة إلى أن تكون القيم والمعتقدات المحلية والعوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية المؤثرة فيها مفهومة فى السياق العالمى حتى لا تعوق التجانس الثقافى من خلال توفير نظام القيمة الموحدة دون الوقوع فى فخ النسبية الأخلاقية. (widows, 2017, 77-80)

وقد حاول البعض وضع قائمة قيمية كدليل يمكن من خلاله بناء أو إيجاد أرضية مشتركة بين جميع الثقافات المختلفة على أساس أن جميع الأفراد فى جميع المجتمعات تتقاسم فهم مماثل للقيم والأهداف على الرغم من أنها قد لا تتفق دائماً على أهميتها فى كل حالة، وقد تم تعريف هذه القيم العالمية بأنها "أهداف مرغوبة عبر الحدود" والتي تكون بمثابة مبادئ توجيهية فى حياة الأفراد، ومنها القوة، والانجاز، والمطابقة للمعايير الاجتماعية، العالمية، الخير، التوجيه الذاتى، الأمن، التقاليد. (Eðvarðsson, 2012, 27- 28) (Alkire, 2002, 170-172)

وعلى الرغم من أنها تبدو ساذجة، إلا أن هذه القائمة ذات أهمية من حيث أنها تظهر الوحدة الأساسية للفكر البشرى فى جميع أنحاء العالم. ولا يعنى ذلك أن جميع الثقافات تتشارك بالضرورة جميع هذه القيم، ولا أنها تقدر بنفس الأهمية، ولكن هذا يعنى أن قيم أي شخص أو ثقافة يمكن أن يفهمها شخص من ثقافة أخرى، كما يعنى أن هناك أساس للتفاهم بين جميع الثقافات حتى مع وجود اختلافات حول بعض القيم، وعلى الرغم من أن القيم العالمية تبدو عامة للغاية إلا أنها ستكون مفيدة فى التفاهم والتواصل المشترك بين الثقافات.

(27 , 2012 , Eðvarðsson) ولكن يظل ذلك تحدياً قائماً يمكن اعتباره من أصعب التحديات التى تواجه المفهوم الجديد.

ح) إشكالية التوازن بين المحلى والعالمى فى التربية على المواطنة:

ازداد اهتمام المجتمعات المتطورة بالتربية على المواطنة بهدف مواجهة تنامي العنف، وتفكك العلاقات الاجتماعية، وصراع المصالح، وتدعيم منظومة القيم وقواعد السلوك الرشيد في المجتمع، حيث تبدأ عملية التنشئة الاجتماعية بما فيها نقل الموروث الثقافي والقيمي لأفرادها بغية تنمية المواطنة، وإعداد المواطن الصالح القادر على مواجهة متطلبات الحياة المستقبلية والتعايش معها. (العمارى، ٢٠١٤، ٣٥)

وفى ضوء مفهوم المواطنة العالمية فإن التغيير القيمي الذى يعد من أهم محددات تشكيله، يصبح مطلباً أساسياً لبناء الدولة المعاصرة المرتكزة على قيم الحداثة وأهمها: قيم المواطنة وحقوق الإنسان بما تمثله من أساس تربوى وثقافى لإعادة بناء المجتمع المحلى والعالمى، وتوجيهه نحو غاياته المنشودة فى الحرية، والمساواة، والعدالة، والتسامح، والسلام. وتلعب التربية على المواطنة دوراً حاسماً فى تكوين الإنسان المواطن فى إطار المجتمع المحلى أو العالمى الذى ينتمى إليه. (الجزاوى، ٢٠١٧، ١٥٨)

وبالنظر إلى العوامل المشكلة لمفهوم المواطنة بصيغتها التقليدية أو العالمية، وتأثيرها فى البناء الاجتماعى والثقافى والتربوى، وتعزيز منظومة القيم الاجتماعية؛ بغية الوصول إلى بناء اجتماعى متماسك يقوم على الاعتزاز بالمجتمع وتاريخه وثقافته وقيمه، وفى نفس الوقت يراعى التجديد ويتطلع إلى مواكبة التغيير العالمى من حوله، فإننا نجد تحدياً كبيراً يواجه مسألة التربية على المواطنة العالمية، ويتعلق بالقدرة على إحداث التوازن بين أهداف وضعت من قبل للتربية على المواطنة بسمتها القومية، وأهداف مستحدثة للتربية على قيم عالمية هى فى ذات الوقت تمثل جوهر وفلسفة المفهوم العالمى للمواطنة.

لهذا يرى (العمارى، ٢٠١٤، ٣٦) أن دراسة الاتجاهات المعاصرة فى تربية المواطنة ببعديها المحلى والعالمى تشكل ضرورة ملحة، لما لها من أثر تحديد أولويات المجتمع نحو تربية معاصرة للمواطن بما يكفل تربية مواطنة سليمة ومتوازنة، مما يضع التربية أمام ضرورة تجديد

أدوارها ووظائفها بشكل مستمر مع التغيرات العالمية. وبما لا يخل بوظائفها الأساسية في الحفاظ على التراث الثقافي والاجتماعي ودعائم الهوية.

٥- الإطار النقدي العام لمفهوم المواطنة العالمية وحيثياته:

يجب الاعتراف بأن مفهوم المواطنة العالمية هو مفهوماً جديلاً، فثمة اختلاف في وجهات النظر حوله، تلك التي تبحث في الإجابة عن تساؤل رئيس هو: إلى أى مدى تشكل المواطنة العالمية امتداداً للمواطنة المقيدة في إطار الدولة القومية، وإلى أى مدى تتناقض أو تتنافس معها؟ (UNESCO, 2015, 14) ومحاولات الإجابة عن هذا التساؤل هي ما تحدد عناصر المراجعة النقدية للمفهوم، وتبرر حيثيات النقد، ويعتمد البحث الحالي في المسألة والنقد على مرجعيات فكرية متنوعة عربية وغربية تتباين مواقفها ما بين التأييد والرفض؛ وهو ما يمكن توضيحه على النحو التالي:

أ) نقد المفهوم على مستوى الفكر الغربي:

في السنوات الأخيرة، وعلى مستوى الفكر الغربي، نتج عن المفهوم الجديد للمواطنة نقاش أكاديمي عنيف بين معارضون يلتزمون بالتعريف التقليدي للمواطنة وبين أولئك الذين يدعون أن المواطنة قد تغيرت بسبب عمليات العولمة، وذوبان الحدود، والإمكانيات التفاعلية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وانهيار العصا السابقة للدولة القومية؛ وبالتالي يمكن أن تأخذ المواطنة أشكالاً جديدة من المواطنة "غير المقيدة". (Commaerts & Van Audenhove, 2005, 148)

وقد اعتبر البعض أن مفهوم المواطنة العالمية يعد مفهوماً مميزاً بسبب قطبية الآراء المتجمعة حوله سواء بالتأييد أو الرفض، فهو بالنسبة للمؤيدين ينطوي على الالتزام العميق بنطاق أخلاقي أوسع، بينما يرى الراضين أنه ليس مفهوماً واقعياً بسبب تغيب مفهوم الحوكمة العالمية التي هي بديلاً عن السلطة الحاكمة لمبدأ المواطنة. (Oxley & Morris, 2013, 303)

وفي سياق التأييد يرى بعض المؤيدين لمفهوم المواطنة العالمية أن روابط الإنسانية التي ينطوي عليها المفهوم أهم وأقوى من روابط الأمة نفسها، والمثال الواقعي الذي يستندون عليه هو التطورات العالمية التي صاحبت مجال الدستورية العالمية كمعاهدات حقوق الإنسان وغيرها من المعاهدات المصممة لحماية الحقوق والحريات الفردية، والتي أصبحت تحتل مرتبة أعلى من بعض طرق الحماية التي تقدمها الدولة خاصة مع الجدل المطروح من المفكرين السياسيين حول

طبيعة استمرار الدولة كإطار سياسى مرجعى صالح للمشاركة السياسية ومعبّر عن الهوية فى ظل التطورات والظروف الراهنة كالعولمة وتزايد معدلات الهجرة. (Wintersteiner & et al, 2015, 16)، بل وبيالغ البعض ويدعى أن المواطنة التقليدية أصبحت جامدة، فى مقابل المواطنة العالمية التى تشق من مدرسة فكرية ترى أنه لم يعد هناك حاجة إلى تقسيم العالم إلى قارات ودول. (Stephens , 2010, 33-34)

كما يرى المدافعون أن المواطن اليوم لا ينبغى أن ينظر إلى المواطنة كشكل من أشكال الهوية وإنما باعتبارها ممارسة عامة، كما لا ينبغى النظر إلى خصائص المواطنة العالمية بشكل فردى مفرد ونزعة مجردة غير متصلة بحياة المواطنين الحقيقية، بل يجب تحديد مجموعة الخصائص الشمولية أو الحصرية لكل فئة من مواطنى العالم؛ بحيث تقلل من حدة التنوع الهوياتى. (Oxley & Morris , 2013, 304)

ويبرر البعض تأييدهم للمفهوم وتشجيعهم وتنشيطهم لعملية الانتقال المفاهيمى من القومية إلى العالمية بأن المواطنة لا بد أن تترجم فى الساحة العالمية إذا كان علينا أن نتعامل بجد مع مشاكل الحداثة والمشاكل عالمية النطاق، والتى توجب التكيف مع طريقة عالمية من التفكير للبحث عن حلول عالمية، وهو أمر طبيعى حيث أثبت التجارب التاريخية أن الإنسان مخلوق قابل للتكيف، وبالتالي فإن عليه تكيف أفكاره وهياكله مع الظروف الجديدة التى تتطلب ثقافة متقاربة وهوية مشتركة حتى تكون المواطنة كمفهوم قابل للتطبيق فى الواقع، ولهذا يرون أنه لا داعى لأن تظل المواطنة محدودة فى مجتمعات معينة، خاصة وأن المجتمعات الوطنية تحد من علاقات الناس زمانياً ومكانياً وتعوق التفكير الجمعى كمواطنين عالميين. (Eðvarðsson, 2012, 16)

وفى سياق النقد، يتساءل أحد النقاد البارزين لمفهوم المواطنة العالمية وهو "ديفيد ميلر" قائلاً: "كيف يمكن الانطلاق من المواطنة القومية المحدودة إلى المواطنة العالمية غير المحدودة عن طريق إزالة الحدود الوطنية من مصطلح المواطن؟"، ويجب إنه أمر بلا معنى؛ فأى محاولات لتطبيقه عالمياً إما ستكون خيالية أو ستكون فاشلة فى تقديم فهم حقيقى لمعنى المواطنة، ويقرر أنه حتى لو نجح المفهوم فى تقديم التزامات دولية للعدالة، فكيف له وضع طرق منصفة وعادلة لتصريف هذه الالتزامات؟. (Miller, 1999, 65-66)

ويؤكد " ميلر " أن مفهوم المواطنة العالمية سيبقى محل نزاع، طالما كانت هناك تفسيرات منافسة لمعناه تحمل مختلف التراتبات المعيارية من جهة، ومن جهة أخرى هناك قلق من أن

العالمية كإطار يضم أعدادًا هائلة من المواطنين هو إطار واسع جداً بالنسبة للمواطنة؛ وبالتالي يصعب أن تنشط فيه بشكل مثالي، وقناعتته في ذلك أن النطاق الطبيعي للمواطنة الحقيقية التي يمكن تزدهر من خلاله هو الدولة أو الأمة باعتبارها رمز الهوية ومركز الولاء، وهو ما تؤكد تاريخياً منذ عصر النهضة وحتى اليوم. كما يرى أن سهولة التنقل وتطور وسائل الاتصال وحدهما لا يكفيان لجعل جماعات كبيرة من الناس يتصورون أنفسهم كأعضاء في المجتمعات ذات الطابع الثقافي المحدد الذي وضع لهم بصرف النظر عن اختلافهم كما يرى أنصار الكونية. وهنا يرى "ميلر" أن مبرره قد يكون غير مقنع لدى بعض المؤيدين، لكنه يشعر أنه يرتكز على نقطة أقوى من مفهوم المواطنة العالمية نفسه. (Miller, 1999, 65-68)

كما تتفق معه "تومبسون" من خلال استعراضها لبعض أوجه النقد الموجهة للمفهوم والتي تؤكد من خلالها أن مفهوم المواطنة العالمية لا معنى له إذا ما تم تجاهل المعنى الحقيقي للمواطنة القومية الذي ينطوي على تكثيف واجبات التضامن الاجتماعي والواجبات الأخلاقية تجاه مواطني الدولة كمجموعة محدودة ومقيدة، وإذا تم تطبيق مصطلح المواطنة على البشرية كلها يصبح المعنى مجرد؛ لأن الانتماء للجنس البشري لا يعني بالضرورة أن لديهم فهم مشترك للحقوق والواجبات. (Thompson, 2001, 139) إذ يشك النقاد عادة في وجود قيم أو مبادئ عالمية للعدالة، وأن ما يوجد من قيم ومثل عليا تقوم عليها المؤسسات السياسية الغربية تعكس هيمنة تلك المؤسسات، وبالتالي لا يمكن المطالبة بعالمية هذه القيم والمثل، كما يدعي آخرون أن المثل العليا للحقوق العالمية والعدالة بعيدة للغاية عن الدوافع القيمية والأخلاقية الحقيقية للأفراد التي تحددها ثقافة مجتمعاتهم، سواء أكان القبيلة أو الأمة أو الجماعة الدينية أو أي مجتمع آخر. (Thompson, 2001, 137)

وفي سياق الهيمنة والقيم الداعمة لها يرى "دوبسون" أن العالمية في حقيقة الخطاب السائد هي الفضاء السياسي الذي يسعى فيه مجتمع مهيم للسيطرة العالمية، ويحرر نفسه من القيود المحلية والوطنية والدولية، وبالتالي فإن العالمية - في أغلب الاحوال - لا تمثل المصالح الإنسانية العالمية، إنها تمثل محلية الدول الكبرى التي تملئ مبادئ العالمية، فبعض الدول لديها قوى العولمة والبعض الآخر ليس إلا متعولم في ظل شمال يمتلك وصولاً عالمياً وآخر لا يمتلك إلا محليته بما يدعم اللاتوازن بين الجانبين. ولهذا يتحدى دوبسون مفهوم المواطن العالمي والمواطنة العالمية لأنها لا تأخذ في الاعتبار العلاقات غير المتكافئة بين الشمال والجنوب، وحتى مع افتراض الترابط بين

جميع أنحاء العالم فإن تربية المواطنة العالمية غالباً ما تكون مصحوبه بالقصور فى فحص مفاهيم الإنسانية المشتركة. (Dobson, 2005, 261-262)

من ناحية أخرى نقد "أولريش بك" هذا المفهوم الجديد للمواطنة عابرة الحدود حيث أنه يتطلب إنشاء منظمات للمصالح المشتركة وتشكيلات كبرى تكون مهمتها حل الخلافات السياسية عبر الوطنية، واحتضان النزاعات والقضايا العابرة للحدود، وتكمن قوتها فى الكشف عن التناقضات والأنايات الثقافية والسياسية، غير أن تلك المنظمات ستواجه نوعاً من الصعوبات أكبر حجماً كلما ازداد تناقض الخلفيات الثقافية وأوضاع الاقتصاد وشروط النظم السياسية، فالمنظمات والحركات العابرة للحدود والراعية للمواطنة عليها أن تتحمل هذه التناقضات، وعليها أن تكسب قوتها السياسية فى حل صراعات الهوية، كما عليها أن تناضل من أجل تسوية القضايا العابرة للحدود مع مراعاة الأوساط الثقافية الوطنية وهو أمر غاية فى الصعوبة. (بك، ٢٠٠١، ١٩٩-٢٠٠)

ومع ذلك وكما يرى "بك" يبقى السؤال الرئيسى طبقاً لهذا المفهوم: أين تجد روابط الجماعات عبر الحدود التى لا يساندها المكان (الجوار)، ولا الأصل (الأسرة)، ولا الأمة (تضامن المواطنين المنظم حكومياً) قاعدتها المادية والزاميتها؟، كيف ستكون القرارات الملزمة جماعياً لما بعد الوطنية؟، وكيف سيكون العمل السياسى ممكناً؟. (بك، ٢٠٠١، ١٧٤) ويضيف "بك" بعداً آخر للسؤال قائلاً: "فى إطار ذلك من نكون؟ من سيكون حاملاً لهذا النوع من حركة المواطنين العابرة للحدود؟ هناك، حيث تصبح الشمولية مشكلاً يومياً أو موضوعاً للتعاون فى العواصم، وفى المدن الكونية الجديدة Global cities، وفى المنظمات العابرة للحدود، كيف وأين سيتكون الوعى لمواطنة المجتمع العالمى بمفهوم ما بعد وطنى للدولة، والسياسة، والمسئولية، والعدالة، والفن، والعلم، والمبادلات العامة؟، إنه سؤال سيظل بلاجواب، وما هو واضح إلى اليوم : هو أن الاتصال بالإنترنت وحدة لا يخلق مواطناً عالمياً". (بك، ٢٠٠١، ٢٠٠)

كما يشير "بك" إلى جانب آخر يتعلق بالمسئولية الذاتية للمواطن المتعدد النشاط فى ديمقراطية لا تزال تجريبية، فما من مكان إلا ينمو فيه القلق من أن اتجاه المجتمعات الحديثة اتجاهاً جمعياً إلى حد بعيد، يجعلها تتهاوى فى أوضاع متناقضة تفقد فيها قدرتها على إيجاد الروابط الاجتماعية مع تقسيم التوجهات القيمة، وهناك اعتراض فحواه أن عمل المواطن فى مجتمع العمل العالمى لا يستطيع أن يكون فعالاً بالمقابل مع عمله فى المجال الحيوى الجغرافى

الاجتماعى الثقافى الذى مكنه هو نفسه من الوجود، حيث قد يضطر إلى مناهضته إذا استدعى الأمر. (بك، ٢٠٠١، ١٦٨)

على الرغم من أن هذا المفهوم يواجه انتقادات تبدو منطقية ومقنعة، وتساؤلات هامة تنتظر إجابات محددة وواضحة، إلا أن التحقيق الأعمق يبين لنا أن المفكرين الغربيين يؤكدون - كما يبدو واضحاً من خلال تحليل أوجه النقد المقدمة- أن هناك حاجة لمواطنة قومية حقيقية بالأساس ننقل منها للبحث عن هوية المشتركة وروابط ثقافية مشتركة، ومقومات للفهم المشترك، وبالشكل الذى يسمح بتنحى عوامل الهيمنة، وبالحشد والتضامن والاهتمام بقضايا عالمية، والعدالة فى التمثيل والواقعية فى الإجراء، وعندها فقط يمكن أن تكون المواطنة العالمية قابلة للتطبيق .

ب) نقد المفهوم على مستوى الفكر العربى:

فى ظاهرة قد تبدو غريبة، نجد على مستوى الفكر العربى أن هناك تأييداً واسعاً لمفهوم المواطنة العالمية فاق الاعتراض، حيث توجهت الدراسات - فى معظمها - إلى البحث فى سبل ترسيخ المفهوم دون مراجعة أو تمحيص أو نقد، وذلك فى الفلسفة، والسياسة، والثقافة، والتربية بصفة خاصة؛ والتي شهدت زخماً فى نوعية الدراسات التربوية الموجهة نحو إمكانية تطبيق المفهوم فى الفلسفة التربوية والمناهج والأنشطة، والبحث فى أدوار المدرسة والإدارة والمعلمين فى دعم التربية على المواطنة العالمية، ويمكن مراجعة ذلك من خلال البحوث والدراسات التى تناولت التربية على المواطنة العالمية أو التعليم من أجل المواطنة العالمية.

ورغم ذلك، وكما هو الحال فى الفكر الغربى، فقد تراوحت آراء بعض المفكرين العرب -الذين حددوا موقفهم من المفهوم- بين التأييد والرفض. حيث يرى البعض أنه بالرغم من أن العولمة والمحلية عنصران متناقضان إلا أن المواطنة العالمية قد تقوم بالتوفيق بين العنصرين باعتبارهما وجهين لعملة واحدة، ويمكن التعبير من خلاله على المستويين العالمى والمحلى، حيث أن المواطنة ترى العولمة مرتبطة بالمحلية، ولا تقتصر على الجنسية أو الإقليم، حيث أن البشر أولاً وأخيراً هم مواطنون فى عالم واحد. (السروجى، ٢٠١٠، ٦٥).

بينما يرى بعض الرافضين أن التناقض بين مفهوم العولمة ومفهوم المواطنة يرجع إلى الإطار النظرى التصورى أو ما يطلق عليه المرجعية الفكرية، وكذلك يرجع إلى التناقض فى الإرساءات المتضمنة فى كل منها، فالعولمة توحد النظرة الاقتصادية والاجتماعية، وتوحد

المبادئ الثقافية والأنظمة القيمية الداعمة لذلك، وتتبنى أساليب وممارسات واحدة فى مختلف دول العالم، بينما المواطنة تعنى وجهة نظر اقتصادية واجتماعية وقيم ثقافية خاصة ومتميزة، وسياسات وأساليب وممارسات خاصة. (درويش، ٢٠٠٩، ١٤٢) فى إشارة إلى صعوبة الربط بين المواطنة كمفهوم قيمى خاص، وبين عالمية تدعيها العولمة التى توحد بين النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتربطها برابط نفعى لمصالح قوى بعينها.

كما يتسأل (دروش، ٢٠١٤، ٤٩) عن أوضاع مجتمعاتنا العربية فى ظل ذلك قائلاً: "كيف لمجتمعاتنا العربية المعاصرة بكل ما تعانیه من مشكلات تنعكس فى مفاهيم سائدة أبرزها الحقل السوسولوجى منذ الثمانينات من القرن الماضى كمفهوم ثنائية المجتمع، والشرح الاجتماعى، والاقصاء أو الاستبعاد الاجتماعى، تلك المفاهيم التى تبعث إلى ظهور نوع جديد من الفقر الاجتماعى بأبعاده المختلفة، وبالتالي تلتقى تلك المظاهر مع عجز المواطنة عن تحقيق أهدافها ومبادئها فى تلك المجتمعات".

فى سياق متصل، يطرح (البرهومي، ٢٠١٥، ٢١) سؤالاً هاماً قائلاً: "كيف ندعى لأنفسنا شرقاً كنا أم غرباً أن نضع تصوراً لمواطنة عالمية أو كونية واحدة لها الحق فى حراسة التاريخ البشرى؟، وأحياناً النطق على ألسنة العلماء والمفكرين والقيادات الدينية والسياسية والنقابية التى تتحمل مسئولية هندسة تاريخها". وهو هنا يستثير البعض للحوار حول ما يتبع المفهوم الجديد من فرض الوصاية والولاية والهيمنة.

وفى إطار النقد العربى، أخذ البعض يشير إلى مخاطر الأخذ بعالمية المفهوم؛ حيث يشير (الربيعى، ١٩٩٩، ٢٣) إلى أن مفهوم المواطنة فى الأصل قد استقر على إعطاء دلالات اجتماعية، وقانونية، وثقافية، وسياسية، وتربوية تجعله يرتبط برباط قوى مع الهوية، إلا انزلاقه نحو الكلية التاريخية ووحدة المبدأ تجعل كل ما يتعلق بتنظيم الحقوق المدنية والدستورية داخل المجتمع الواحد لا يخرج عن تأثيرات العلاقات الخارجية أو الدولية، ويقدر ما تفرض سياقات التصادم والتعارض بين الأفراد، نجد الأمر يتسع ليشمل الصراع على المستوى الدولى، وتزداد مسألة الاستشعار بالخطر، والحذر من الصدام حتى فى أشد العلاقات الدولية سلاماً.

وقد تخوف (درويش، ٢٠٠٩، ١٦٣-١٦٤) من خطورة المفهوم على تفكيك آليات الدول فى توفير الضمانات الاجتماعية للمواطن، فالليبرالية الجديدة تحاول إبراز مفاهيم جديدة مثل المواطنة العالمية، وعليه يكون مصير الإنسان وحقوقه فى أيدي قوى مجهولة لا يمكن أن

تضمن للفرد ولا لجماعة أو منظمات المجتمع المدني الحصول العادل والمستدام على حقوق المواطنة منها.

كما يرى (العربي، ٢٠١٠، ١٣٢) أنه حتى لو تحقق الطموح الذي يسعى إليها منظرو ودعاة المواطنة العالمية والمجتمع المدني العالمي، فمن شأنه أن يضيف تأثيراً آخر على الدولة القومية، على غرار الاختراقات الممارسة من قوى السوق العولمية والمؤسسات العالمية، والشركات متعددة الجنسيات، وقد تشهد الدولة أو الأمة - في المستقبل - استلاباً واحتواءً لقضاياها الاجتماعية بل ولسياساتها الاجتماعية.

وعليه يؤكد (نصار (أ)، ٢٠١٦، ٨٥-٨٦) أنه في ظل حدة الاستقطاب السياسي العالمي، وسيطرة السطوة الإعلامية العالمية، لا يمكن لمفهوم واحد أن يتصدى لعدد من الحقوق المتضاربة والانتماءات المتصارعة، والهويات المتقاتلة من ناحية، وهو من ناحية أخرى يعمل على ذوبانها في السياق العالمي العام، إذ حتماً سيكون تماسك المجتمع واستقرار الدولة مهدداً، في ظل تهديد مزدوج يواجه ترسيخ قيم المواطنة المحلية والعالمية.

وبناءً على ماسبق، وفي ضوء أوجه النقد المقدمة لمفهوم المواطنة العالمية في الفكر العربي والغربي، فإن توطین المفهوم يتطلب انفتاحاً على مفهوم المواطنة على أسس عقلانية نقدية أخذين في الاعتبار مناقشة كل ما يطرح من تنظيرات مبررة للرفض أو القبول، وتحليل كل عوامل نجاحات واخفاقات تطبيقات المفهوم وبما يساعدنا على الفهم السليم والتوطين الآمن والتوظيف الجيد للمفهوم، مع الرصد الواعي لآثاره على الشعور الوطني والهوية الوطنية، ويجب الإجابة أولاً على سؤال هام: من أين نبدأ تشكيل البنية الفكرية التربوية للمواطنة العالمية؟.

وهنا نؤيد - من حيث المبدأ - ضرورة البدء بتعزيز المواطنة في الدولة القومية، واعتبار ذلك أفضل طريقة لتعبئة الأفراد والمواطنين نحو القيم الإنسانية العالمية مع استشعار الميل العالمية الضارة، فالبدء بالتركيز على عالمية المواطنة قد يؤدي إلى مشاكل تتعلق بالهوية والالتزامات المرتبطة بها، فلسنا مضطرين لأن نضحى بالمصالح الوطنية من أجل تحقيق الأهداف العالمية. غير أن الموقف التفصيلي من المفهوم في البحث الحالي سيوضح من خلال معالجة المحور التالي.

٦- توطین مفهوم المواطنة العالمية بين القبول والرفض: (الموقف وعناصر المراجعة)

إن ملاحظة مآل المفهوم والموقف الواعي وعناصر المراجعة وقواعد النقد، إنما تؤكد أن الموقف المبسط من مفاهيم آلت إلينا من حضارة أخرى كحضارة الغرب كالرفض المطلق أو القبول

المطلق قد يحمل عناصر خلل شديد فى التعامل الحساس مع قضية أخطر ما تكون، ويصبح من الأجدى رد مجمل البنیان المعرفى إلى مجموعة مفاهيم ومنظومة متكاملة من المفاهيم تجعل الأولوية لعناصر تقدير المصلحة فى تبنى مفهوم معين، أوروبما رفضه، أو التحفظ عليه، أو على جوانب منه، وهى عمليات معقدة يجب حسابها بدقة. (إسماعيل، ٢٠٠٨، ٢٩)

إن الموقف من مفهوم المواطنة العالمية هو فى الحقيقة أقرب إلى المأزق Dilemaa وهو موقف يتضمن مشكلة أو أكثر، ويعرض عدة حلول قد يكون أحلاها مر، فالوقوف بين المواطنة القومية والمواطنة العالمية تضع أمامنا اختياريين الأول: رفض قد يحدث عزلة عن الحركة العالمية وهو ما قد يعوق التقدم، والثاني: قبول قد تضيع على إثره الهوية وتندثر الثقافات المتراكمة لكل دولة عبر التاريخ. (اسكاروس، ٢٠١٥، ٥٤)

ويتجه البحث الحالى رغم كل ما نتج من خلال تحليل العناصر السابقة لإعادة بناء المفهوم وفى ضوء التحليل السابق أن مفهوم المواطنة العالمية قد يحمل رصيد قيمي وأخلاقي وإنسانى باق داعم لإمكانية التوطين فى الفكر التربوى العربى شريطة اعتبار مفهوم المواطنة العالمية مفهوم استكمالى ليس إلا امتداداً للمواطنة القومية والمحلية لا بديلاً أو تعويضاً عنها، واستقباله باعتباره بديلاً هو أمر يجب أن يكون مرفوضاً من البداية. لكن ذلك يستدعى تجاوز بعض الخصائص الحالية للمفهوم وإعادة توجيهه نحو المعانى الإنسانية التى يروج لها والتصورات الحقيقية المميزة لها، وهذا هو التصور الحقيقى لمفهوم المواطنة (العالمية) بل (الإنسانية) التى يجب أن تؤسس التربية العربية عليه سعياً لتحقيق إنسانية المواطنة الضامن الوحيد لعالميتها، أما القبول بمفهوم المواطنة العالمية من منظور غربى فى الإملاء والمصطلحات هو نفسه أمر غير مقبول، لكن ما يقبل به هو الالتزام بالشروط التالية:

أولاً: مفهوم المواطنة العالمية يجب أن يضمن الشروط السياسية العالمية وتفعيل جميع النوايا الحسنة، خاصة وأن النظام العالمى المتحيز وغير العادل لا يزال هو القائم بمظاهره السائدة كالاختلافات الحادة فى الثروة، وفرص الحياة، والسلطة السياسية، فكيف للتربية أن تصنع مواطناً عالمياً بالمعنى الكامل للمصطلح وهيكل العلاقات الدولية القائم يمنع ذلك؟، وبالتالي علينا أولاً أن نحقق وبشكل نقدى فى الأزمات والمشكلات والتطورات الدولية كالحروب، المجاعات، التعليم، حالة حقوق الإنسان، التجارة الدولية، وسنجد هذه المعايير غير كافية، وبالتالي يصبح المعيار التوجيهى الأساسى لنهج المواطنة العالمية هو عالم السياسة الداخلية أولاً والتي يجب أن تعكس المستوى الدولى حتى لو كان هذا

ليس ممكناً في الوقت الحاضر، كما يجب التركيز على بعض القواعد العامة كالديمقراطية فلا قمع للضعيف من قبل الأقوى، ومبدأ حقوق الإنسان يجب أن يكون له معيار مقبول دولياً، المفاهيم العالمية للعدالة، التدابير السياسية للحد من الظلم الاقتصادي، المواطنة الوطنية ثم المواطنة عبر الوطنية. (Wintersteiner & et al, 2015, 12)

ثانياً: أن مفهوم المواطنة العالمية يشير إلى قضية مركزية في التربية على المواطنة العالمية، والتي ينبغي أن تتصدى لمعالجة المفهوم بأبعاده المختلفة سياسياً وثقافياً واقتصادياً خاصة مع تعمق جذور عدم المساواة في السلطة والثروة، وتقسيم العمل في ظل نظام عالمي معقد، لذلك ومن أجل فهم القضايا العالمية، فإن أمام التربية شبكة معقدة من المفاهيم والعمليات، والثقافات والسياسات المحلية والعالمية تحتاج إلى تفكيك، وإذا نجحت التربية في ذلك فإنها تكون قد قامت بتعزيز مهمة حضارية جديدة في إعداد جيل يحمل عبء الحضارة العالمية، وتحفيز قدرته على إحداث فارق إنساني كقوة عالمية بارزة . (Andreotti & 2006, 41)

ثالثاً: أنه للحد من مخاطر الأخذ بالمفهوم ينبغي على التربية على المواطنة العالمية أن تركز على إحداث توازن بين الأخذ بالمفهوم وبين تعزيز الهوية الوطنية بحيث يكون الهدف الأساسي هو الاطمئنان إلى ترسيخ مفهوم ومبادئ المواطنة القومية أولاً ثم استثمار هذا الرصيد التربوي في التوجه نحو المواطنة العالمية. ويمكن تحقيق ذلك من خلال الاعتماد على تحقيق التوازن والانسجام وإزالة التناقض بين المقاربتان المختلفتان للمواطنة وهما: المقاربة الوطنية pariotic Approach حيث النظر للمواطنة على أنها قيم الاعتزاز بالانتماء إلى بقعة أرض جغرافية تسمى وطن يكون للمواطن فيها حقوق وعليه أداء واجبات معينة، والمقاربة الثانية هي المقاربة العالمية أو الكونية cosmopolitan approach حيث النظر إلى المواطنة الكونية على أنها قيم الاعتزاز بالانتماء إلى العالم/ الكون الفسيح بما تطرحه من حقوق وواجبات للمواطن العالمي. (اسكاروس، ٢٠١٥، ٥٩)

رابعاً: يجب أن تبدأ التربية على المواطنة العالمية ببناء وعي عالمي أولاً، يسعى لتقريب وجهات النظر من خلال خمسة منظورات: (وعي المنظور العالمي، ووعي بحالة كوكب الأرض، ووعي عابر للثقافات، الوعي والمعرفة بالديناميات العالمية، والوعي بالخيارات البشرية المتاحة). ويجب أن توفر هذه المنظورات أو النماذج أيضاً رؤية قياسية معيارية قوية

للمواطنة العالمية. (Oxley & Morris, 2013, 304)، وبالتالي إذا كان هناك اتفاق حول المعايير العالمية سواء كانت متغيرة أو ثابتة، وإذا كان هناك تشكل لوعى عالمى فى كل المجتمعات، فإن ترسيخ المفهوم لن يتم إلا إذا اكتمل هذا الوعى وحينها ستصبح المواطنة عالمية وإنسانية حقاً. ومن المهم أولاً مناقشة مفهوم العالمية ووضع قاعدة معرفية عامة له تكون مرجعية مشتركة للتقاهم بين المتحاورين دون الدخول فى مسألة التفسير الذاتى للمفهوم حتى لا تحدث أزمة معيارية.

خامساً: لابد من تركيز الفاعلين التربويين على إزالة الغموض الذى يحيط بمفهوم المواطنة العالمية قبل تحديد السمات الرئيسية لمجموعة متنوعة من الغايات للسياسات والبرامج التعليمية التى تعزز المواطنة العالمية، عن طريق بناء تصنيف واضح ومحدد للتصورات المتنوعة لمفهوم المواطنة العالمية والتمييز بينها، ويعتمد التصنيف على أساس عالمى موجه cosmopolitan based وأساس محلى (تأبيدى -دفاعى) advocacy based ، ويتضمن الأول أربعة تصورات مميزة لمفهوم المواطنة العالمية هى: السياسية، والأخلاقية، والاقتصادية، والثقافية، وهذا الأخير يضم أربعة أخرى هى: الاجتماعية والنقدية والبيئية والوجدانية، ويمكن الاعتماد على تلك التصورات فى تقييم عناصر النقد للمناهج الداعمة لتعزيز المفهوم حيث يوفر التصنيف وسيلة جديدة وفعالة لتحليل السمات الرئيسية لمجموعة متنوعة من الغايات للسياسات والبرامج التعليمية التى تعزز المواطنة العالمية. (Oxley & Morris , 2013,301-325)

سادساً: الاطمئنان إلى التضمين القيمى للمفهوم المواطنة العالمية: إذ لا ينحصر العمل الفلسفى على بناء المفاهيم والمصطلحات وتأصيلها، وإنما يتعدى ذلك إلى ضرورة تضمينها قيماً معينة، انطلاقاً من الاعتقاد بأن شحن المفاهيم بالقيم ضمان لاستمراريتها وبعث التجديد فيها. لأن المفهوم الذى نود الاشتغال عليه فى حقل الفكر العربى هو المفهوم حامل للقيمة، أى معتد بمنظومة القيم التى يدور فى فلكها، بهدف جعل القيمة موجهاً دلاليًا لمعنى المفهوم أو المصطلح، ومساراً من مسارات تاريخ كامن فى اللغة، لأن القيم تضبط المفاهيم وتمنحها إمكاناتها الدائمة على التجاوز والإبداع. (ابن دنيا، ٢٠١٧، ١٤٩) وبالتالي يجب على التربية أن تؤسس لمفهوم المواطنة العالمية من خلال قوام قيمي مستند إلى منظومة عقيدية وأخلاقية وثقافية واجتماعية عاكسة لجوهر الحضارة العربية قبل أن تكون عاكسة للقيم العالمية.

سابعاً: إن سعى التربية إلى عملية إعادة بناء المفهوم وتوطينه يستوجب إدراك المراحل التي يمر بها تكوين المفهوم في التجربة الإنسانية عامة، وهي العمليات العقلية التي يتم من خلالها بناء المفاهيم في العملية التربوية خاصة وتحديد استخداماتها المعرفية المتعددة، (الصاعدي، ١٤٣٥هـ، ٢٢)، وعليه يجب الوعي بالعمليات البنائية التاريخية والتطورية لمفهوم المواطنة العالمية، والاسترشاد بها في التجارب التربوية الجديدة التي تستهدف عملية التوطين.

المحور الرابع: نحو رؤية بنائية مقترحة لتوطين المفاهيم التربوية الوافدة في الفكر التربوي على ضوء مدخل إعادة بناء المفاهيم.

ترتسم الرؤى والتصورات في ذهن الإنسان وحده على ضوء معطيات معرفته، وتخصصه، واهتمامه، ومنهج الانتماء لديه، وكذلك حضوره وفاعليته في المجال المراد التخطيط له، ولأن التخطيط يمس الحقائق الموضوعية للإنسان فسيكون من الضروري وضمن فعل الصيرورة الإنسانية أن يتوجه جمهور ما نحو المفاهيم؛ لكي تتجز استهدافاتها المستقبلية بالإثبات والإنكار وكذلك التأييد والرفض وربما عدم الاكتراث والمحايدة. ودون ذلك قد تجتهد قوى بعينها في سبيل الاستحواذ علي المناطق الفارغة من المستقبل والخاملة من النشاط الإنساني العام، وقد يكون ضمن الهيمنة إذا لم تجد تلك القوة المتحركة في طريقها أي ممانعة أو تقدم نحو مزيد من سد الفراغات المفاهيمية، الثقافية، الاجتماعية، الدستورية، القانونية، وكل ما يتعلق بقضايا الحريات، والمشاركة وغير ذلك مما قد يتجمل به النظام العالمي الجديد في سبيل توسيع مساحات تدخله في شأن المجتمعات الجامدة. (آل حبيب، ٢٠٠١، ١٠٣ - ١٠٤)

والرؤية البنائية المقترحة كما نعيها هنا في مجال البحث تستدرك البعد المفاهيمي في جميع تصورات، وتحاول طرح اجراءات بنائية جديدة لتحديد المراحل والعمليات الأساسية الأكثر فاعلية في حسم الجدال المفاهيمي الذي يحيط بالمفاهيم الوافدة، والتي يمكن الاستناد عليها عند إعادة بناء المفاهيم التربوية الوافدة قبل إتمام عمليات التوطين، مع الإشارة إلى مرونة تلك الرؤية التي تترك الباب مفتوحاً للإضافات، وتسمح بقابلية التغيير.

١- المرتكزات والمنطلقات الفلسفية للرؤية البنائية المقترحة:

تؤسس الرؤية البنائية المقترحة على بعض المنطلقات والمرتكزات الفلسفية والإبستمولوجية التي تمثل عوامل الحفز ودعامات البناء ، وتتمثل في:

- حاجة المعرفة بصفة عامة والمعرفة التربوية بصفة خاصة إلى دعم إنتاج الأجهزة المفاهيمية والاصطلاحية سواء على صعيد التنظير أو الممارسة، ويترتب عليها نوعاً من المواءمة أوالتأصيل حول المصطلحات والمفاهيم بما يتفق والبنية الحضارية الثقافية من ناحية، وشروط حقل المعرفة من ناحية ثانية، وحاجات التلقى والاتصال بالحضارات الأخرى من ناحية ثالثة. (نافع، ٢٠١٤، ١٠)
- أن الدعوة إلى وضع اعتبارات عديدة للاستهلاك التربوى للمفاهيم والمصطلحات التربوية من الثقافة الغربية ليست دعوة إلى التفوق داخل شرنقة الذات ولا إلى عزلة ثقافية أصبحت فى العصر الحالى مستحيلة، ولكنها دعوة صادقة إلى مراعاة وإدراك حقيقتين هما: الاختلاف بين المقولات مابعد حداثة الغربية والعربية، والخطر فى ترسيخ التبعية الثقافية. (عبد العال، ٢٠١٠، ٩٥).
- تحتاج المفاهيم الوافدة إلى إعادة بناء يتبعه موقفاً واضحاً من إمكانية التوطين وفق منهجية معيارية متفق عليها فى عملية البناء والتأصيل الجديد لاستخراج الدلالات فى سياق محلى، وتحريها من كافة أشكال الغموض والالتباس قبل عملية التوطين.
- أن عملية البحث فى بنية المفاهيم بصفة عامة هى ضرورة ومطلب حضارى تقتضيها إرهاصات الحضارة المعاصرة، فالمفاهيم التربوية ليست بنية فلسفية جامدة تتجاوز مقتضيات الزمان والمكان أو تتعدى فعل التشبع الثقافى، بل هى خلاصة فكر إنسانى منظم يعبرعن توجهاته وطموحاته الإنسانية والتربوية.
- المفاهيم التى تؤسس للفكر الإنسانى بصفة عامة، والتربوى بصفة خاصة تشكل ميداناً خصباً تتقاطع فيه المفاهيم بالمعرفة والثقافة والسياسة والاقتصاد والاجتماع، وبالتالي تصبح أساساً داعماً لقدرة الفكر التربوى على تجاوز هموم وإشكاليات الواقع واستشراف المستقبل، وتنمى قدرته على اليقظة الثقافية ومواجهة تحديات الأمن الفكرى والثقافى وتداعيات مرحلة مابعد الحداثة والعولمة .
- أن التجديد الفكرى والثقافى والتربوى لابد أن ينبثق فى قلب حركة المجتمع ويبد مفكريه، من خلال مراجعة الذات ونقدها، وإعادة النظر فى مفاهيمها وطموحاتها التى لا يمكن أن تفرض عليها من الخارج دون تمحيص وتدقيق وقناعة ، وأيضاً من خلال مراجعة الآخر ومفاهيمه ومقولاته التى يصدرها إلينا .

٣- التصورات المرحلية للرؤية البنائية المقترحة:

مع الاتفاق على أن الهدف الاجتماعي الأساسي للتربية هو استمرار إعادة الفحص والبناء للمفاهيم والأفكار والآراء، فإن الرؤية البنائية المقدمة لإعادة بناء وتوطين المفاهيم التربوية الوافدة وهو ما يمكن أن نسمية هنا في البحث الحالي (استراتيجية الدعم المفاهيمي) وهي استراتيجية تؤسس على فكرة الانفتاح الآمن على الآخر، وتتبنى منطق استدخال وتوطين المفاهيم الوافدة إلى الفكر التربوي من قبيل الحاجة إلى التجديد وتجاوز الجمود والانعزالية في ظل عالم مفتوح، وتقوم على عدة محاور هي بمثابة خطوات متسلسلة تمثل آلية للتعامل مع المفاهيم الوافدة بدءاً من عملية الاستقبال غير الحافل دون سابق انبهار أو تحيز للمفاهيم الجديدة الوافدة، وانتهاءً بعمليات التوطين والتوظيف الإجرائي لها حال قبولها، ويقترح البحث الحالي تصورات مرحلية تؤسس الرؤية البنائية المقترحة، وتتمثل في عدة مراحل بنائية يمكن ترتيبها على النحو التالي:

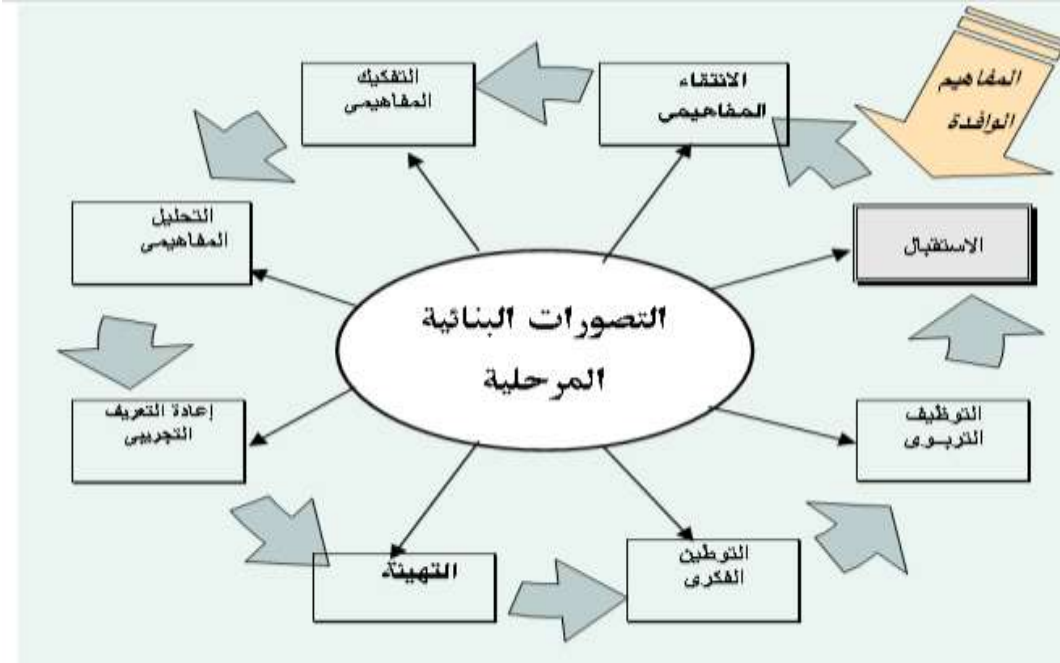
- (أ) **مرحلة الاستقبال:** بمعنى فتح باب الفكر التربوي العربي لاستقبال كافة المفاهيم المستحدثة والمنتجة في ساحات فكرية أخرى.
- (ب) **مرحلة الانتقاء:** أي انتقاء بعض المفاهيم التي يمكن قبولها شكلياً، وهو انتقاء ليس معناه الرضا والقبول أو الاطمئنان، وعزل البعض الآخر الذي لا يبدو من خلال مظهره لائقاً بأي حال من الأحوال مع ثقافتنا العربية وفكرنا التربوي.
- (ج) **مرحلة التفكيك:** بمعنى تفكيك المفاهيم المنتقاة إلى عناصرها الأولية تمهيداً لإخضاعها لعملية التحليل.
- (د) **مرحلة التحليل:** بمعنى إخضاع عناصر المفهوم لعملية التحليل مرة لمفرداته، ومرة أخرى لصورته الكلية أي مفرداته مجتمعة.
- (هـ) **مرحلة إعادة التعريف (البناء التجريبي):** وتعني بتجميع العناصر المفككة للمفهوم بعد إزالة عوامل الاغتراب عنها، وإعطائه تعريف جديد وتصور أولى يناسب طبيعة الفكر التربوي العربي.
- (و) **مرحلة التهيئة:** وتعني بتهيئة ساحة الفكر التربوي العربي للتعامل مع المفهوم الجديد بعد إعطائه صبغة فكرية محلية مستمدة من خصوصية التربية العربية.
- (ز) **مرحلة التوطين:** وتتعلق بتأصيل وترسيخ المفهوم في الفكر التربوي العربي بعد وصوله إلى حد مقبول من الاتفاق عليه أو القبول به.

ح) مرحلة التوظيف التربوي: وتعنى إنزال المفهوم من المستوى التنتظيري بمثاليته وتجريده إلى مستوى إجرائى واقعى.

وهذه المراحل والموضحة بالشكل رقم (1) سيتم تعريف محتواها وإجراءاتها تفصيلاً عند وضع التصورات الإجرائية للرؤية البنائية المقترحة، لكن ما ينبغى التأكيد عليه هو نقطتين هامتين هما:

الأولى: هو أن العلاقة بين هذه المراحل هي علاقة تراتبية؛ بمعنى أن عامل الترتيب يجب أن يؤخذ في الاعتبار عند التنفيذ الإجرائى، فكل مرحلة هي خطوة في طريق عملية إعادة البناء والتوطين، وتقوم بدور وظيفى فيه، وتعتبر تمهيداً لخطوة أخرى ستبدأ، غير أن هذه المراحل متداخلة فلا توجد حدود فاصلة يمكن الوقوف عندها بل إن الفصل هنا فقط للتوضيح فقط.

الثانية: التأكيد على استمرارية العملية البنائية بمعنى أنها لا تنتهى بمرحلة التوظيف، بل بمجرد الانتهاء تبدأ مرحلة جديدة من الاستقبال، خاصة وأن التطورات المعرفية مستمرة ومتلاحقة يصعب معها التوقف عن عملية إعادة البناء وإلا أصاب التخلف مجتمعاتنا العربية ووقعنا بأيدينا عقود التنازل عن خصوصية فكرنا وهويتنا الثقافية والمعرفية.



شكل رقم (1)

التصورات البنائية المرحلية لإعادة بناء المفاهيم الوافدة (الشكل من إعداد الباحثة)

٣ - التصورات الإجرائية للرؤية البنائية المقترحة:

لا تقف الرؤية البنائية عند حد التصورات المرحلية بل يجب أن تتعداها إلى وضع التصورات الإجرائية لضمان عدم التخبط والفوضى في التنفيذ، وتجنب سوء الفهم لمضمون المراحل البنائية وفيما يلي تقديم التصورات الإجرائية لكل مرحلة بنائية:

أ) مرحلة الاستقبال:

هي العملية الأولى وهي تتعلق بمرونة الفكر التربوي العربي في ظل العولمة والتحديات الثقافية المعاصرة التي لا يمكن تجاهلها أو التظاهر بالجمود مع إفرزاتها، وتلك العملية تتعلق باستقبال كل ماهر ثقافي شرط الاقتراب منه بحذر واعى، وفي ضوء منطق واضح لإعادة النظر بكل ما لا ينسجم مع الهوية، ومع الثقافة، ومع الواقع العربي، في سبيل بناء فكر تربوي عربي متجدد ومتطور وفي الوقت ذاته قادر على تجاوز التبعية وقادر على فهم نوايا الأيديولوجيات المهيمنة والتخلص من آلياتها، وتتطلب هذه المرحلة القيام بالإجراءات التالية:

- المتابعة المستمرة لما يجد ويستحدث على الساحة الفكرية الغربية من مفاهيم، ومتابعة التطورات المعرفية في جميع الحقول المعرفية التي تتداخل مع الحقل التربوي.
- استقبال المفاهيم التجديدية استقبلاً غير محدد بموقف معين كالقبول أو الرفض قبل البدء في عمليات إعادة بنائها وضبطها بما يتوافق مع البيئة العربية ونسقتها التربوي.
- متابعة التجارب المفاهيمية الناجحة، وتقييم قدراتها وإمكاناتها التطويرية في بيئتها المنتجة.
- دراسة الانعكاسات التربوية للمفاهيم الجديدة سواء ما يتعلق بقدرتها على تجديد الفكر التربوي في بيئة المنشأ، أو قدرتها على تحقيق نتائج إيجابية في تطوير الواقع التربوي.

ب) مرحلة الانتقاء:

هي الخطوة الثانية التي لها من الأهمية بقدر ارتباطها وتصديها لمهمة كبرى هي سلامة الهوية العربية والتصدي لمحاولات الاختراق والهجوم عليها، وتتعلق عملية الانتقاء بقدره مفكرينا ووعيهم بالشروط الثقافية والاجتماعية والمعرفية التي تسمح باستدخال مفاهيم جديدة على ساحة الفكر التربوي العربي بما لا يخل بسلامة تلك الشروط، أو يضر بالهوية، أو يتخطى حدود الخصوصية التربوية العربية، وتتطلب هذه المرحلة القيام بالإجراءات التالية:

- تقدير أهمية وقيمة المفاهيم التربوية المستحدثة ووزنها مقابل ما تمتلك من مفاهيم، ودورها في تطوير الواقع التربوي العربي إجرائياً، وهي عملية تتعلق بالتقدير المبدئي الظاهري للمفاهيم الوافدة.

- مراجعة قيمتها الظاهرة التى قدرناها ظاهرياً مقارنةً بالمفاهيم المتأصلة التى تتقارب فى معناها ودلالاتها منه؛ لبيان مدى قبولها والسماح بدخولها إلى ساحة الفكر التربوى العربى تهميداً لإخضاعها لعملية التفكيك.
- استبعاد المفاهيم الشاذة والمتطفلة أو العلائقية التى قد تتزاحم معرفياً مع المفاهيم الوافدة مستغلة الانفتاح الثقافى والزخم المعرفى، والدفع المفاهيمى، فى حين أنها لا تصلح بتاتاً للعمل أو التوطين فى البيئة العربية والإسلامية.

ج) مرحلة التفكيك:

- هى الخطوة التالية مباشرةً بعد الانتهاء من عملية الانتقاء، وتتعلق هذه الخطوة بمسألة تفكيك المفهوم إلى عناصره الأولية تمهيداً لعملية التحليل هو مؤشر أولى هام على مدى قوة المفهوم، فالبنيان القوى للمفهوم يبدأ من قوة وانسجام عناصره، ووحداته الأولية، وسلامته التركيبية، ونقيض ذلك هو مؤشر على ضعف المفهوم من الداخل حتى لو أبدى غير ذلك من بريق وجاذبية مظهرية، وتتطلب هذه المرحلة القيام بالإجراءات التالية:
- الوقوف المبدئى على طبيعة المفهوم من الناحية التركيبية، وتحديد نوعيته من حيث البساطة والتعقيد.
 - إخضاع المفهوم لعملية التفكيك إلى مفرداته أو عناصره الأولية التى تتدرج تباعاً حتى الوصول إلى نواة المفهوم الأولى؛ بمعنى الأخذ فى الاعتبار أن المفهوم قد يتشكل من عناصر وهى الأخرى تتكون من عناصر أخرى يجب تفكيكها.
 - جمع التعريفات والدلالات اللغوية والاصطلاحية التى وضعت لكل عنصر على حدة، وكذلك للمفهوم ككل تمهيداً لإخضاعها لعملية التحليل.

د) مرحلة التحليل:

- التحليل هو عملية شديدة الصلة بعملية التفكيك والفصل بينهما هنا فى إطار التنظير فقط، لكن فى التطبيق الإجرائى المعرفى لا يمكن الفصل بينهما، وعملية التحليل هنا تتم بمستويين هما: المستوى العام وهو يتعلق بتحليل المفهوم ككل، والمستوى الخاص وهو يتعلق بتحليل كل عنصر من عناصره، وتتطلب هذه المرحلة القيام بالإجراءات التالية:
- البدء بتحليل المفردات والعناصر التكوينية للمفهوم، ثم تحليل المفهوم بعد إعادة التركيب.

- العمل على استخراج الدلالات والمضامين التي ينطوى عليها المفهوم، وقواعد تفسيرها والتي قد لا تظهر من خلال الدلالات المظهرية.
- التركيز على الكشف عن عوامل الالتباس والغموض، وغيرها من العوامل الكامنة، حيث تحدد عناصر الهيمنة في المفهوم تمهيداً لإزالتها.
- إعطاء مؤشرات هامة لقابلية التوطين من خلال تحديد الفجوات الثقافية التي يمكن سدها أثناء عملية البناء.

هـ) مرحلة إعادة التعريف (البناء التجريبي):

عملية إعادة التعريف هي عملية محورية مرنة تختلف حسب طبيعة كل مفهوم، غير أن نجاح تلك العملية يحدد مبدئياً بوضع بناء تجريبي جديد في صورة تعريف، وتتمثل أهمية هذه الخطوة في جمع عناصر المفهوم مرة أخرى بعد تفكيكه وتحليله، وبعد إزالة كل عوامل الالتباس والغموض، وكل ما يرتبط بعوامل الهيمنة، وكل ما لا ينسجم ومحددات الهوية وطبيعة الخصوصية، وتتطلب هذه المرحلة القيام بالإجراءات التالية:

- الاتفاق على وضع المفهوم بصورة بناء تجريبي له تعريف جديد بعد إعادة التركيب يتوافق وطبيعة البيئة التربوية العربية.
- إضافة دلالات جديدة للمفهوم تعطي البصمة الفكرية التربوية العربية مع الإبقاء على دلالاته الأصلية بعد إزالة عوامل الاغتراب عنها .
- تحديد إمكانات المفهوم نظرياً وقدراته الإجرائية في معالجة قضايا تربوية استعداداً لتهيئته حتى يقوم بدوره الحضاري الجديد بعد ما تم تكييفه مع شروط المعرفة التربوية.

و) مرحلة التهيئة:

بعد الانتهاء من عملية البناء وفق طبيعة المفهوم، ومقتضيات الحاجة المفهومية يتم تهيئة الثقافة التربوية العربية لإدماج المفهوم الجديد بعد إعادة بنائه، وتتطلب هذه المرحلة القيام بالإجراءات التالية:

- إجراء حوارات ونقاشات فكرية وثقافية وأكاديمية ودراسات علمية جادة حول المفهوم الجديد وإمكاناته التجديدية.
- تحديد نقاط التلاقى بين المفكرين حول المفهوم الجديد، وتقدير وزنها وأهميتها في مقابل نقاط التباعد ومحاولة الوصول لحد مقبول من الاتفاق حول دلالات المفهوم.

- إجراء تقييم لقدرة الحقل المعرفى التربوى على تبنيه، وتطويره نظرياً وإجرائياً، وإعطائه السمة التربوية العربية، مع بحث معوقات تطبيقه .

ز) مرحلة التوطين:

هى مرحلة تتعلق بتأصيل المفهوم وترسيخه فى الفكر العربى بعد وصوله لحد مقبول من الاتفاق والقبول والقناعة لدى المفكرين التربويين، بل والممارسين التربويين، وتمثله فى بنية معرفية تسمح بإندماجه بصور متجانسة مع غيره من المفاهيم فى الجهاز المفاهيمى التربوى ذات الصلة بالمفهوم الجديد وتتطلب هذه المرحلة القيام بالإجراءات التالية:

- قراءة الواقع التربوى قراءة جيدة من كافة النواحي لتحديد فرص القوة والضعف التى تواجه توطين المفهوم.
- إعداد استراتيجية واضحة الغايات تستهدف توطين المفهوم وتؤسس على رؤية واضحة لأهداف وغايات التوطين.
- البحث المستمر فى متطلبات التوطين والعمل على توفيرها قبل البدء فى تنفيذ الاستراتيجية.
- العمل على إزالة كافة المعوقات التى قد لا تسمح بعملية التوطين وتؤدى إلى جموده، وبالتالي يصعب الانتقال إلى عملية التوظيف التربوى .

ح) مرحلة التوظيف التربوى:

تتميز هذه الخطوه بدورها الواضح فى القضاء على فجوات التنظير والتطبيق من خلال إنزال المفهوم من المستوى التنظيرى بمثاليته وتجريده إلى مستوى إجرائى واقعى، ولهذا فإن هذه الخطوة تتعلق بتفعيل علاقة المفهوم ببنية النظام التربوية وعملياته، وتتطلب هذه المرحلة القيام بالإجراءات التالية:

- الحضور الفاعل لكافة مكونات النظام التربوى (ثقافة، وإدارة، ومعلم، وطالب، ومنهج، وأنشطة، وتقويم) للتأكد من قدرة المفهوم وإمكاناته الإجرائية ما بعد عملية التوطين.
- العمل على توفير متطلبات توظيف المفهوم، وتذليل معوقاته حتى نطمئن أن عوامل النجاح والإخفاق فى التوظيف مرجعها المفهوم نفسه وليس لعوامل أخرى دخل فيها.
- تتبع قدرة المفهوم على تطوير الواقع التربوى وتجديد إمكاناته وحل قضايا ومشكلاته.

▪ تقييم مستمر لمرحلة الحصاد التربوي للمشاريع التربوية التي تستهدف استثمار إمكانات المفهوم وقدراته الوظيفية والتجديدية .

ويجب الإشارة أن هذه المراحل البنائية جميعها تتطلب إخضاع كل خطوة وكل إجراء للنقد الموضوعي المؤسس على وعي تام وقراءة عميقة للشروط الحضارية المعرفية والثقافية والاجتماعية للمجتمعات العربية، ومعالم الفكر التربوي العربي الذي ستوطن فيه المفاهيم الوافدة.

٤- ضمانات نجاح الرؤية البنائية المقترحة:

يتطلب نجاح الرؤية البنائية المقترحة لتوطين المفاهيم الوافدة إلى الفكر التربوي من خلال مدخل إعادة بناء المفاهيم توفير بعض الضمانات، والتي يمكن حصر أهمها فيما يلي:

أ) إيمان الجماعة التربوية بقدرتها على بناء المفاهيم وإعادة بنائها:

يرجع الأصل فيما أصاب الفكر العربي من وهن معرفي إلى افتقار كثير من حقول المعرفة إلى ممارسات تقتقر إلى المقومات العلمية في ضبط المفاهيم والمصطلحات وتحديدها، حيث يلاحظ بالحس النقدي عدم الاتفاق على بنية المفهوم داخل جماعة علمية واحدة، والاختلاف الواضح في الصورة الذهنية لدى أبناء تخصص واحد تجاه مفاهيم عديدة، كما تنشب خلافات حول الدلالات المفاهيمية والمعاني الجوهرية حيث يجب الاتفاق. (نافع، ١١، ٢٠١٤)، لذا يجب أن تسهم شبكة العلاقات المتخصصة علمياً داخل أي حقل، وكذلك العلاقات الثقافية والفكرية الباحثة في إثراء المعنى الدلالي لأي مفهوم، أو خلق مفاهيم جديدة تعبر عن حراكها الإنساني العام، وكذلك النقاش والجدل الموضوعي حول أي مفهوم قائم أو مقترح أو وافد. (آل حبيب، ٢٠٠١، ١٠٠)

وهوماً يتطلب توجيه وتنمية وعي الجماعة التربوية بأهمية المفاهيم التربوية كأساس للفعل والتطوير والتجديد التربوي، وتوسيع ورؤيتها النقدية للمفاهيم، وتطوير التعامل مع المفاهيم الوافدة التي تحمل دلالات جدلية ومضامين خفية، كما يجب التأكيد على أن تطوير قدرات الجماعة التربوية وحدها غير كافي لإنجاز هذه المهمة، إذ لابد من توافر سياق اجتماعي وتربوي ناقد ومهيب لقبول النقد، ذلك أنه كلما ازدادت عوائق التوجه النقدي عجزت الجماعة التربوية عن تحقيق الأهداف المنوطة بإعادة بناء المفاهيم وتوطينها، وبالتالي تزداد المخاطر التي تحيط بالفكر التربوي، وخاصة ما يتعلق منها بالهوية والخصوصية الثقافية. وعليه أن الأوان لتجاوز الإنتاج التربوي المبني على ثقافة التبعية والاستلاب الثقافي والانسياق وراء

المفاهيم المستحدثة دون وعى، والاستقرار فى فضاء تربوى نقدى عقلانى تنويرى منفتح يضمن الانسجام بين التربية والثقافة القومية والعالمية وهى مهمة بارزة تنتظر الجماعة التربوية .

ب) إعادة بناء المفاهيم التربوية وفق منهجية علمية تربوية متفق عليها كمرجعية:

بعيداً عن جدلية المفهوم وإشكالاته النظرية والمنهجية فإنه لا ينبغي الاكتفاء بجدل نظرى حول منظومة متباينة إلى حد التناقض بين العناصر والمقومات والممارسات المشكلة للمفهوم والإغراق بالبحث عن الفواصل والنقاط وما يعقبها أو يتصل بها من سيل الاجتهادات المرتبطة ذاتياً وموضوعياً باختلاف الثقافات والمدارس الفكرية، بل إن منهجية المحاكاة تقتضى تحديد مقومات المفهوم ببعده الثقافى البيئى، وما يفرزها من خصوصية، وبناء منهجية علمية يحتكم إليها كأداة تفكير تقارع المسلمات وتسحق موروث تربوى آن له أن يتجدد .(كامل، ٢٠٠٣، ١٠)

ولتجاوز إشكالية المفاهيم والبؤس المنهجى فى الدراسات التربوية العربية، يجب تقديم المفاهيم فى سياق علمى وعلى أساس منهجى يودى الغاية فى اتجاه إزالة مظاهر الغموض التى تعانى منها الدراسات فى هذا الميدان التربوى، ويأخذ بعين الاعتبار السياق التاريخى للمفهوم والتتابع المنطقى لحركته، ويراعى المتطلبات المنهجية بعيداً عن مظاهر المبالغة فى استعراض التعريفات المقدمة للمفهوم. (وظفة ، ٢٠٠٣ ، ١٥٤)

وهو ما يستلزم - بالتأكيد - بناء منهجية علمية يمكنها أن تخرج المفهوم من دوائر الغموض التى تحيط به عبر دراسة منهجية واضحة ومحددة تستهدف إعادة البناء، وتنتهى بوضعه فى رؤية فلسفية جديدة نابعة من السياق العربى، فإعادة بناء المفاهيم وتوطينها تقتضى تجديداً فى الأسس النظرية والفكرية بما يتوافق مع السياقات التاريخية والاجتماعية والثقافية للبيئة الحاضرة. ولذلك ينبغي أن تقوم تلك المنهجية وتؤسس لليقظة الفكرية المتكاملة نحو ما يجد من مفاهيم على أن تكون منهجية يقظة متجددة استيعابية غير جامدة أو منعزلة .

ج) تشجيع البحوث الفلسفية المعنية بتحليل المفاهيم التربوية:

لقد بات ظاهرياً أن البحوث الفلسفية التربوية لا تلقى إقبالاً من جانب باحثى التربية، قد يكون ذلك نابع من صعوبة تناولها، واحتياجها لعقلية من نوع خاص، وهى العقلية التأملية الناقدة صاحبة الرؤية الموسوعية، والثقافة المتجددة. (حسينى، ٢٠٠٥ ، ١٠٧ - ١٠٨) لذا لزم

الأمر العمل على إعادة تكوين الميول البحثية نحو هذا المجال الهام الذى تتبع أهميته من قدرته على فهم الواقع وتقديم رؤية واضحة لتوضيحه وتصديها لقضية شائكة ومعقدة هي قضية المفاهيم.

وانطلاقاً من الدور الذى يؤديه البحث فى فلسفة التربية فيما يتعلق بتحليل المفاهيم من أن معظم المفاهيم يشوبها كثير من الغموض، والمهمة الرئيسية للباحث فى فلسفة التربية تتمثل فى محاولة إزالة اللبس والغموض المحيط بالمفاهيم عن طريق تتبع المجال الأسمى الذى نشأ فيه هذا المفهوم وتطوره حتى وقتنا الحاضر، وهو إذ يحلل هذا المفهوم أو ذاك إنما يحلله تحليلاً اجتماعياً وظيفياً فى إطار ثقافى متطور. الأمر الذى يمكن من رؤية مضامين جدية كانت خافية أو ملتبسة أو غامضة بالنسبة لنا قبل أن تضطلع بحوث فلسفة التربية بتحليلها. (النشار، ٢٠١٨، ٦٠ - ٦٤)

وعليه وفى ضوء التطورات العالمية المعاصرة والثورات العلمية المرتبطة بها، ومع اتساع المجال لبروز مفاهيم ومصطلحات جديدة تحمل صفة العالمية، قد تدفع لتغيير بنية الفكر التربوى المعاصر، وتغير من الذهنية التربوية التقليدية إلى مفاهيم وصيغ جديدة غير منتجة محلياً، تأتى الحاجة لتشجيع البحث الفلسفى التربوى ودفع قدرته على التصدى لكافة هذه القضايا والمفاهيم والقيم الجديدة التى تحملها، حتى يمكنه أن يعيد صياغة كثير من المفاهيم التى تؤسس عليها الممارسات التربوية، وتبنى عليها خطط التطوير.

د) تنمية العقلية الناقدة للباحثين التربويين فى مقابل العقلية الناقلة: تجديد رؤيتهم الموسوعية

تكتسب المفاهيم أهمية قصوى فى عملية البحث الاجتماعى بصفة عامة والتربوى بصفة خاصة، وعلى الباحث التربوى أن يحدد المفاهيم بدقة متناهية، ذلك أن العديد من المفاهيم - قد يكون لها أكثر من معنى أو يُعطى لها تفاسير مختلفة، وقد يكون لبعض المفاهيم دلالة فى المجتمعات الديمقراطية مثلاً تختلف عن دلالتها فى المجتمعات ذات الحزب الواحد والأنظمة الديكتاتورية، وعليه فإن الأمر يحتاج لباحثين جادين لديهم ذهنية ناقدة وقدرة على بناء رؤية موضوعية يستطيعون من خلالها تجاوز عمليات النقل غير الواعى أو المتحيز للمفاهيم. وقد طُرحت بعض التوجيهات التى تساعد الباحث الاجتماعى والتربوى إلى الوصول إلى بناء دقيق للمفاهيم التى يستعملها فى بحثه من أهمها: الرجوع إلى أصول المفاهيم وتطورها

البنائي من خلال تحليل ونقد التعريفات التاريخية والمعاصرة للمفهوم والتي تتبدل من وقت لآخر؛ لأنها مرتبطة بالسلوك الإنسانى سريع التبدل والتطور، وعزل العناصر المشتركة والمتفق عليها فى أغلب التعريفات، وبناء تعريف مبدئى يتضمن المعنى الذى تجمع عليه التعريفات، ثم إخضاع المفهوم للنقد الصارم للتأكد من صلاحيته ودقته، وإدخال تعديلات نهائية بناء على الانتقادات الموجهة إليه، والباحث فى خطواته هذه وعند تحديد وتفسير المفهوم عليه توخى الإيجاز دون إخلال المعنى، وأن يكون التفسير معبراً بدقة عن المفهوم، ويمكن للباحث أن يعرف المفهوم تعريفاً بنائياً بتبيان الخصائص البنائية التى يتكون منها، أو تعريفاً وظيفياً بإبراز الدور الاجتماعى الذى يؤديه. (ابراش، ٢٠٠٩، ٢٣٥ - ٢٣٧)

هـ) الوعى بالأبعاد الاجتماعية والثقافية للمفاهيم التربوية المستحدثة:

يشير (على؛ وفرج، ٢٠٠٨، ٢٠٨) إلى "أن المفاهيم على المستوى الثقافى والاجتماعى تمثل دوراً شبيهاً بدور العملة النقدية، فكما أننا فى عالم البيع والشراء والتعامل اليومي نتعامل وفق عملة نقدية لها مقدارها المتفق عليه فى كل مجتمع، بحيث إذا اضطرب هذا المقدار وتباينت التقديرات لها واختلفت اضطرب ميزان الحياة الاقتصادية والاجتماعية، حتى أنه قد يصل إلى درجة الانهيار، كذلك نحن نتعامل فى العلاقات الفكرية، مهما بسطت مستوياتها وأطرافها، بعملة مفاهيمية".

وعليه يجب الالتفات جيداً إلى ضرورة الوعى بالأبعاد الثقافية والاجتماعية للمفاهيم الوافدة المستحدثة، وكذلك الوعى بالأبعاد الاجتماعية والثقافية للبيئة محل التوطين قبل وضع المفهوم فى سياقه الجديد، حتى إذا ما اطمئنا إلى نزع ثوبه الأسمى الذى قدم إلينا مرتدياً إياه استطعنا إلباسه ثياباً جديدة تلائم سياقاتنا المجتمعية حتى يمكن الاطمئنان إلى تجانس المفهوم وانسجامه مع غيره من المفاهيم التى تحمل دلالات ذا صلة أثناء عمليات التوطين فى بيئة معرفية مهيئة للإنبات المعرفى القائم على بذور مفاهيمية صالحة بالمعنى التربوى العربى.

و) إعطاء أهمية خاصة للبعد اللغوى والدلالات اللغوية فى عملية البناء المفاهيمى:

عندما يتعلق الأمر ببناء المفاهيم أو إعادة بناءها فإنه ينبغى على المشتغلين فى هذا الإطار الأخذ بعين الاعتبار الفروقات الجوهرية الموجودة بين الألسن الطبيعية والمجالات التداولية، ومتى أدركت هذه المقترضات مع مراعاة صلته بمجاله التداولى العربى، انفتحت

إمكانات استثمار المفاهيم، وتغلبت إمكانات تجاوز الأنظمة المفاهيمية الغربية على مجريات الاتباع، إذ أن تأصيل المفاهيم مرهون بتأصيلها اللغوي وسياقها التداولي العام. (ابن دنيا، ٢٠١٧، ١٤٨)

فباللغة لها دور فاعل في بيان الدلالة التأويلية والاستعمالية فهي كدلالة يتم تحصيلها من خلال عدة معطيات منها: طبيعة استعمال الألفاظ عبر تحديد مدى علاقة اللفظ والدلالة، من هنا تبرز أهمية إدراك واستيعاب الأصول اللغوية للتأويل، لأن التأويل منزلق خطير حيث يتعلق بدلالة الألفاظ وطبيعة الألفاظ باللغة العربية التي تتغير محورية دلالتها من خلال الأساليب التي تستخدم بها، ولهذا النهج عدة غايات أبرزتها دراسة (المحمداوى، ١٤٣١هـ، ١٤٠-١٤٣) نذكر منها:

- بيان مدى المساحة التي شغلتها اللغة العربية ومفرداتها في الفكر الذي نهض في بناء الحضارة العربية بأبعادها الإنسانية على مستوى العلم والمعرفة من خلال الاهتمام بهما.
- الوقوف على جديد المفردات وطبيعة توظيفها وما أفرزته من تطور على مستوى الدلالة والاشتقاق.
- دراسة تحليلية وفهم معمق للعلاقة التي تربط المفردة اللغوية الجديدة ومقتضياتها الذاتية والاستعمالية.
- تطوير المساهمة اللغوية في ردف الساحة العلمية على مستوى المباني العقلية والتحليلات المنهجية والمعرفية من خلال فتح بوابة للإسهام في وضع الدراسات المعجمية والمعرفية والعلمية، وتوظيف أدق لمفردات اللغة ومعطياتها في بناء المفاهيم العلمية في كافة تشعبات العلوم الإنسانية والطبيعية.
- تطوير أصول منهجية أو منهجية مستقلة للبحوث والدراسات اللغوية متعلقة بالمفردة اللغوية لبناء هيكلتها المعرفية والعلمية مع مراعاة المؤثرات الزمانية والمكانية.

خاتمة:

إن الهدف من هذه المحاولة البحثية هو فتح النقاشات والاجتهادات حول القضايا المفاهيمية الجدلية، بعدما تفاقم الارتباك الفكري في المجال التربوي؛ نتيجة ما يعانيه من سوء ضبط المفاهيم وضعف التوجه نحو إعادة بنائها في هذا الميدان المؤثر والفاعل في كافة المجالات الأخرى، خاصة مع الاتفاق على أن الهدف الاجتماعي الأساسي للتربية هو استمرار إعادة الفحص والبناء للمفاهيم والأفكار والآراء التي يؤسس عليها نظرياته التربوية وإجراءاته العملية بما يحقق التجديد الفكري التربوي النابع من مراجعة الذات والآخر.

المراجع

أولاً: المراجع العربية

- ١- ابراش، ابراهيم (٢٠٠٩): المنهج العلمى وتطبيقاته فى العلوم الاجتماعية، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان.
- ٢- ابن دنيا، سعدية سعاد(٢٠١٧): الأبعاد التجديدية لمشروع إنتاج المفاهيم وبنائها عند المفكر طه عبد الرحمن، مجلة الكلمة، منتدى الكلمة للدراسات والأبحاث، لبنان، السنة(٢٤)، العدد(٩٤).
- ٣- ابن منظور، محمد بن مكرم (١٤١٤هـ): لسان العرب، المجلد السادس عشر، دار صادر، بيروت.
- ٤- أبو حشيش، بسام (٢٠١٠): دور كليات التربية فى تنمية قيم المواطنة لدى الطالبة المعلمين بمحافظة غزة، مجلة جامعة الأقصى، سلسلة العلوم الإنسانية، عمادة البحث العلمى بجامعة الأقصى، المجلد(١٤)، العدد(١).
- ٥- أبو راس، محمد أحمد العجيل؛ والصابرى، عبد الرحمن بشير(٢٠١٧): وسائل وطرق بناء المصطلحات "دراسة وصفية تحليلية"، مجلة كلية الآداب، جامعة مصراته، ليبيا، العدد(٩).
- ٦- أبو عليوة، نهلة سيد(٢٠١٧): أفكار حول المواطنة العالمية(الكوكبية)، مجلة الطفولة والتنمية، المجلس العربى للطفولة والتنمية، القاهرة، المجلد(٨)، العدد(٢٩).
- ٧- الأحمدي، عائشة سيف صالح(٢٠١٢): مستوى الوعى بقضايا التربية على المواطنة العالمية لدى طلبة كليات التربية بالجامعات السعودية، مجلة رسالة الخليج العربى، مكتب التربية العربى لدول الخليج، الرياض، السنة (٣٣)، العدد (١٢٤).
- ٨- الإدريسي، رشيد علمى(٢٠٠٤): العولمة والمفهوم الجديد للمواطنة، أعمال الندوة الوطنية "المواطنة وحقوق الإنسان بالمغرب"، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، مركز الدراسات والأبحاث الدولية، مراكش، المغرب.
- ٩- اسكاروس، فيليب(٢٠١٥): تكامل باترونات التبادل الثقافى (النماذج القابلة للتطبيق) لمواجهة مآزق القيم الكونية، المؤتمر القومى السنوى التاسع عشر (العربى الحادى عشر) " التعليم الجامعى العربى وأزمة القيم فى عالم بلا حدود"، فى الفترة من ١٦-١٧ سبتمبر، مركز تطوير التعليم الجامعى، جامعة عين شمس، القاهرة.

- ١٠- اسماعيل، سيف الدين عبد الفتاح (٢٠٠٨): مقدمة أساسية حول عملية بناء المفاهيم ، فى: فى: إبراهيم البيومي غانم؛ وآخرون: بناء المفاهيم - دراسة معرفية ونماذج تطبيقية، الجزء الأول، المعهد العالي للفكر الإسلامى، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة.
- ١١- آل حبيل، ذاكر (٢٠٠١): المسائل الحضارية: استراتيجية بناء المفاهيم لكى لا يهرب المستقبل من بنية خطابنا، مجلة الكلمة، منتدى الكلمة للدراسات والأبحاث، لبنان، السنة (٨)، العدد (٣٣).
- ١٢- الأهدل، انشراح بنت على بن أحمد (١٤٣٦ هـ): دراسة تحليلية ناقدة للمصطلحات الفكرية الحادثة فى ضوء التربية الإسلامية، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة أم القرى، السعودية.
- ١٣- باروت، محمد جمال (٢٠٠٤): ديناميات التغيير الثقافى العربى فى سياق إعادة تشكيل النظام العالمى، مجلة شؤون عربية، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، العدد (١١٨).
- ١٤- بالابانوقا، اكاترينا Ekaterina Balabanova (٢٠١٧): الإعلام وحقوق الإنسان، ترجمة: عاصم سيد عبد الفتاح، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة
- ١٥- بدوى، أحمد زكى (١٩٩٣): معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية (انجليزى - فرنسى - عربى)، ط٢، مكتبة لبنان، بيروت.
- ١٦- البرهومي، رمضان (٢٠١٥): كونية المواطنة والتنوع الثقافى، أشغال الندوة الوطنية: المواطنة بين الأصالة والعولمة، دار الكتب الوطنية ومركز مسارات للدراسات الفلسفية والإنسانيات، ومؤسسة هانس زيغال، تونس.
- ١٧- البقمى، سعود بن سعد (١٤٣٠ هـ) : نحو بناء مشروع تعزيز الأمن الفكرى بوزارة التربية والتعليم، المؤتمر الوطنى الأول للأمن الفكرى: المفاهيم والتحديات، المنعقد فى ٢٣ - ٢٥ جمادى أول، كرسى الأمير نايف بن عبد العزيز لدراسات الأمن الفكرى، جامعة الملك سعود، الرياض.
- ١٨- بك، أولريش (٢٠٠١): هذا العالم الجديد: رؤية مجتمع المواطنة العالمية، ترجمة: أبو العيد دودو، منشورات الجمل، كولونيا، ألمانيا.

- ١٩- بليل، عبد الكريم (٢٠١٦): مختصر المفاهيم المفتاحية لنظرية المعرفة فى القرآن الكريم، المعهد العالمى للفكر الإسلامى، هرنند، فيرجينيا، الولايات المتحدة الأمريكية.
- ٢٠- بنساسي، محمد (٢٠٠٥): مقومات تجديد الفكر العربى، أعمال ندوة التنوير والتسامح وتجديد الفكر العربى، المجمع التونسى للعلوم والآداب والفنون "بيت الحكمة"، وزارة الثقافة والمحافظة على التراث، تونس.
- ٢١- البوشيخى، عز الدين (١٩٩٣): دور المصطلحات والمفاهيم فى بناء العلوم الإسلامية، أعمال الندوة الدولية "الدراسة المصطلحية والعلوم الإسلامية"، المنعقد فى ٢٣-٢٥ نوفمبر، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، سايس بفس، المغرب .
- ٢٢- البيلاوى، حسن (١٩٩٣): ندوة "النظرية النقدية والبحث التربوي"، مجلة التربية المعاصرة، رابطة التربية الحديثة، القاهرة، العدد (٢٧)، السنة (١٠).
- ٢٣- تركى، عبد الفتاح (١٩٩٣): نحو فلسفة تربوية لبناء الإنسان العربى، دار المعرفة الجامعية، الأسكندرية .
- ٢٤- تريكى، مبارك (٢٠١٠): المفاهيم المعاصرة ومخاطرها على الهوية الإسلامية، حصائل الأعمال العلمية للملتقى الوطنى الأول حول "دور العلوم الإسلامية فى إرساء الهوية ومواجهة التحديات المعاصرة"، جامعة عمار ثليجى بالأغواط والمديرية العامة للبحث العلمى والتطوير التكنولوجى، الجزائر.
- ٢٥- توفيق، صلاح الدين محمد؛ موسى، هانى محمد يونس (٢٠٠٧): اتجاهات الخطاب التربوي فى مجلة كلية التربية ببها "دراسة فى سياق بناء وإنتاج المعرفة التربوية"، مجلة كلية التربية ببها، المجلد (١٧)، العدد (٧١) .
- ٢٦- تويج، وسام حسن فليح (٢٠١٧): نقد المفاهيم المبهمة والملتبسة فى الفكر العربى المعاصر، مجلة آداب الكوفة، كلية الآداب، جامعة الجوفة، العراق، مجلد (١٠)، عدد (٣١).
- ٢٧- جبر، نهلة محمد أحمد (٢٠١٥): الأمن الثقافى "مفهومه، دواعيه، عوامل تحقيقه"، مجلة شئون عربية، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة، العدد (١٦٩).
- ٢٨- جعفر، هشام (٢٠٠٨): بناء المفهوم بين التقويض والتشغيل، فى: إبراهيم البيومي غانم؛ وآخرون : بناء المفاهيم- دراسة معرفية ونماذج تطبيقية، الجزء الأول، المعهد العالى للفكر الإسلامى، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة.

- ٢٩- جيدورى، صابر بن عوض (٢٠١٢): تنمية قيم المواطنة العالمية لدى طلبة المرحلة الجامعية، مجلة شؤون اجتماعية، جمعية الاجتماعيين، الإمارات، المجلد (٢٩)، العدد (١١٦).
- ٣٠- الجيزاوى، داليا (٢٠١٧): المواطنة العالمية وآفاقها المستقبلية فى الوطن العربى، مجلة الطفولة والتنمية، المجلس العربى للطفولة والتنمية، القاهرة، المجلد (٨)، العدد (٢٩).
- ٣١- الحاج، أحمد إدريس الطعان (٢٠١٣): المفاهيم النبوية و أبعادها التربوية : دراسة تحليلية، مجلة الشريعة الدراسات الإسلامية، مجلس النشر العلمى بجامعة الكويت، المجلد (٢٨)، العدد (٩٣).
- ٣٢- الحاج، أحمد على (٢٠٠٣): أصول التربية، دارالمناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- ٣٣- حسيني، صلاح الدين محمد (٢٠٠٥): تعزيز دورالبحث الفلسفى التربوى فى تطوير نظام التعليم المصرى، مجلة مستقبل التربية العربية، المركز العربى للتعليم والتنمية، المجلد (١١)، العدد (٣٦).
- ٣٤- الحمد، تركى (٢٠٠٠): الثقافة العربية فى عصر العولمة، دار الساقى، بيروت .
- ٣٥- حمدان، سعيد بن ناصر (٢٠٠٨): دورالأسرة فى تنمية قيم المواطنة لدى الشباب فى ظل تحديات العولمة "رؤية اجتماعية تحليلية"، مؤتمر " الأسرة السعودية والتغيرات المعاصرة، الجمعية السعودية لعلم الاجتماع والخدمة الاجتماعية، المنعقد فى ١٠-١٢ مايو، جامعة الإمام محمد بن سعود الاسلاميه، الرياض.
- ٣٦- خذارية، ياسين (٢٠١٧): إشكالية المواطنة والتربية فى المجتمع الجزائرى، مجلة علوم الإنسان والمجتمع، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، العدد (٢٣).
- ٣٧- خرازى، عزيزة (٢٠١٨): إشكالية المفاهيم فى العلوم الإنسانية: مفهوم الصحة نموذجاً، أشغال المؤتمر السنوى "المفاهيم فى العلوم الإنسانية"، المنعقد فى ١٦- ١٧ فبراير، مؤسسة مقاربات للنشر والصناعات الثقافية، فاس، المغرب.
- ٣٨- الخليفة، عمر هارون (٢٠١١): آفاق توطين علم النفس فى العالم العربى، سلسلة الكتاب الإلكتروني، عدد (٢٠)، جزء (١)، إصدارات شبكة العلوم النفسية العربية، مؤسسة العلوم النفسية العربية، تونس.

- ٣٩- خوانى، أحمد عماد الدين (٢٠٠٥): أزمة الممارسة السوسولوجية: مقارنة ابستمولوجية من أجل إعادة بناء المفاهيم، مجلة عالم التربية، منشورات عالم التربية، المغرب، العدد (١٦).
- ٤٠- دروش، فاطمة (٢٠١٤): المواطنة والهوية والثقافات المحلية فى ظل إفرزات النظام العالمى الجديد، مجلة دفاتر البحوث العلمية، المركز الجامعى مرسلى عبد الله بتيبازة، الجزائر، العدد (٤).
- ٤١- درويش، محمد أحمد (٢٠٠٩): العولمة والمواطنة والانتماء الوطنى، عالم الكتب، القاهرة.
- ٤٢- دغبار، رضا (٢٠١٧): إشكالية التحيز فى وضع وترويج المصطلحات والمفاهيم التاريخية "الصراع الفلسطينى الإسرائيلى نموذجاً"، مجلة الحكمة للدراسات التاريخية، مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، الجزائر، العدد (١٢).
- ٤٣- ديانى، مراد (٢٠١٧): فى التأصيل المصطلحى العربى لمفاهيم العلوم الاجتماعية المعاصرة "أهل الممارسة مثلاً"، مجلة عمران للعلوم الاجتماعية، المركز العربى للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، العدد (٢٠).
- ٤٤- الرباح، عبد اللطيف بن عبد العزيز (٢٠١٧): المبادرات العالمية الرائدة والتجديدات فى تربية المواطنة والإفادة منها فى المملكة العربية السعودية، مجلة البحوث الأمنية، السعودية، المجلد (٢٦)، العدد (٦٦).
- ٤٥- الربيعى، إسماعيل نورى (١٩٩٩): تفكيك المفهوم التاريخى وإعادة تفسيره، مجلة شؤون اجتماعية، جمعية الاجتماعيين، الإمارات، المجلد (١٦)، العدد (٦٤).
- ٤٦- زاهد، عبد الأمير كاظم (٢٠١٠): فى مفهوم الهوية الوطنية: إعادة التشكيل وفق رؤية إسلامية، مجلة ثقافتنا، دائرة العلاقات الثقافية العامة، وزارة الثقافة، العراق، العدد (٨).
- ٤٧- زبون، ناهدة محمد (٢٠٠٩): مفهوم المواطنة فى الفكر السياسى المعاصر "دراسة فى المفهوم والأبعاد"، حولية المنتدى، المنتدى الوطنى لأبحاث الفكر والثقافة، وزارة التعليم والبحث العلمى، العراق، المجلد (٣)، العدد (٢).
- ٤٨- زيانى، عبد الغنى (٢٠١٨): المفاهيم فى علم الاجتماع: سؤال البناء والمنهج، أشغال المؤتمر السنوى "المفاهيم فى العلوم الإنسانية، المنعقد فى ١٦-١٧ فبراير، مؤسسة مقاربات للنشر والصناعات الثقافية، فاس، المغرب.
- ٤٩- السروجى، طلعت مصطفى (٢٠١٠): الخدمة الاجتماعية الدولية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.

- ٥٠- شبار، سعيد (١٤٢١ هـ): المصطلح: خيار لغوى ... وسمة حضارية، سلسلة كتاب الأمة، السنة (٢٠) العدد (٧٨)، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، الدوحة، قطر.
- ٥١- شعيشع، أمال عبد الفتاح محمد (٢٠١٦): التربية العالمية مدخلاً لتعزيز الهوية الوطنية، واقعية التأصيل وآليات التفعيل "دراسة تحليلية"، مجلة كلية التربية، جامعة أسيوط، المجلد (٣٢)، العدد الأول.
- ٥٢- الشيباني، مصباح (٢٠١٥): انتكاسة المواطنة في ظل العولمة، أشغال الندوة الوطنية: "المواطنة بين الأصالة والعولمة"، دار الكتب الوطنية ومركز مسارات للدراسات الفلسفية والإنسانيات ومؤسسة هانس زيغال، تونس.
- ٥٣- الصاعدي، تهاني بنت محمد براك (١٤٣٥ هـ): دور التربية الإسلامية في مواجهة المفاهيم التغريبية الوافدة، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة أم القرى، السعودية.
- ٥٤- الصائغ، بان غانم أحمد (٢٠٠٩): التأصيل التاريخي لمفهوم المواطنة، مجلة دراسات إقليمية، مركز الدراسات الإقليمية، كلية العلوم السياسية، جامعة الموصل، المجلد (٥)، العدد (١٣).
- ٥٥- صليبا، جميل (١٩٨٢): المعجم الفلسفي، الجزء (٢)، دار الكتاب اللبناني، بيروت، لبنان.
- ٥٦- الطراف، عبد الوهاب (٢٠١١): ظروفات حول المواطنة، مجلة رهانات، مركز الدراسات والأبحاث الإنسانية، المغرب، العدد (٢٩) خريف.
- ٥٧- العاتري، على سلطاني (١٤٧٣ هـ): الإعلام الإسلامي: إشكالية المصطلح، مجلة جامعة طيبة للأدب والعلوم الإنسانية، جامعة طيبة، السنة (٥)، العدد (٩).
- ٥٨- عارف، نصر محمد (٢٠٠٨): الحضارة . الثقافة. المدنية "دراسة لسيرة المصطلح ودلالة المفهوم" في: إبراهيم البيومي غانم؛ وآخرون: بناء المفاهيم- دراسة معرفية ونماذج تطبيقية، الجزء الأول، المعهد العالي للفكر الإسلامي، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة.
- ٥٩- العالم، النعمى السائح (٢٠١٦): التأصيل المعرفي لمفهوم القومية، مجلة الجامعي، النقابة العامة لأعضاء هيئة التدريس الجامعي، ليبيا، العدد (٢٤).
- ٦٠- العامر، عثمان بن صالح (٢٠٠٣): المواطنة في الفكر الغربي المعاصر "دراسة نقدية من منظور إسلامي، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانون، سوريا، المجلد (٩)، العدد (١).

- ٦١- عبد الحق، صلاح اسماعيل (٢٠٠٨): توضيح المفاهيم ضرورة معرفية، فى: إبراهيم البيومى غانم؛ وآخرون: بناء المفاهيم- دراسة معرفية ونماذج تطبيقية، الجزء الأول، المعهد العالى للفكر الإسلامى، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة.
- ٦٢- عبد العال، حسن إبراهيم (٢٠١٠): أزمة المصطلح والانزياح الدلالى فى المعرفة التربوية "مصطلح الخطاب التربوى نموذجاً"، المؤتمر العلمى الثانى عشر "حال المعرفة التربوية المعاصرة" مصر أنموذجاً، فى الفترة من ٢-٣ نوفمبر، كلية التربية، جامعة طنطا، بالتعاون مع مركز الدراسات المعرفية بالقاهرة.
- ٦٣- عبد العال، حسن إبراهيم (٢٠١٣): مقومات بناء فلسفة تربوية عربية متميزة، المؤتمر العلمى الدولى الأول "رؤية استشرافية لمستقبل التعليم فى مصر والعالم العربى فى ضوء التغيرات المجتمعية المعاصرة، المنعقد فى ٢٠-٢١ فبراير، كلية التربية جامعة المنصورة، بالتعاون مع مركز الدراسات المعرفية.
- ٦٤- عبد الفتاح، سيف الدين (٢٠٠٧): التربية المدنية: دراسة فى المفهوم بين العالمية والخصوصية "كيف نتعامل مع المفاهيم الواحدة"، مجلة المسلم المعاصر، جمعية المسلم المعاصر، القاهرة، مجلد (٣١)، عدد (١٢٣).
- ٦٥- عثمان، فكار؛ وبردعى غنية (٢٠١٧): جدلية العلاقة بين البنية الاجتماعية والبنية المعرفية فى الخطاب التربوى، مجلة العلوم الاجتماعية، المركز الديمقراطى العربى، برلين، ألمانيا، العدد (١).
- ٦٦- العجيل، سالم أحمد (٢٠١٥): العولمة والمواطنة، مجلة الجامعى، النقابة العامة لأعضاء هيئة التدريس الجامعى، ليبيا، العدد (٢٢).
- ٦٧- العدنانى، محمد (١٩٨٩): معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة، ط٢، مكتبة بيروت، بيروت.
- ٦٨- العدوان، زيد سليمان؛ وبنى مصطفى، فضية محمود (٢٠١٥): أثر برنامج تدريبي فى تنمية مبادئ المواطنة العالمية لدى معلمى التاريخ فى الأردن، مجلة دراسات- العلوم التربوية، عمادة البحث العلمى، الجامعة الأردنية، المجلد (٤٢)، العدد (١).
- ٦٩- العربى، فاروق (٢٠١٠): التداعيات عبر قومية للعولمة نحو مواطنة عالمية، دراسات استراتيجية، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية، الجزائر، العدد (١٢).
- ٧٠- عريقات، أحمد يوسف؛ وآخرون (٢٠١١): المفاهيم الإدارية الأساسية "النظرية والتطبيق، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان.

- ٧١- العلوانى، رقية طه جابر (٢٠١٦): قراءة فى جدلية المصطلحات والمفاهيم الوافدة "قضية المرأة نموذجاً"، مجلة أصول الدين، كلية الدعوة وأصول الدين، الجامعة الأسمرية، ليبيا، العدد (١) .
- ٧٢- العلوانى، طه جابر (٢٠٠٨) المقدمة، فى: إبراهيم البيومي غانم؛ وآخرون : بناء المفاهيم- دراسة معرفية ونماذج تطبيقية، الجزء الأول، المعهد العالى للفكر الإسلامى، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة.
- ٧٣- على، سعيد اسماعيل (١٩٨٦): الفكر التربوى العربى الحديث، سلسلة عالم المعرفة، العدد (١١٣) المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب، الكويت.
- ٧٤- على، سعيد اسماعيل (١٩٩٥): فلسفات تربوية معاصرة، سلسلة عالم المعرفة، العدد (١٩٨)، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب، الكويت.
- ٧٥- على، سعيد اسماعيل (٢٠٠٠): الأصول الفلسفية للتربية، دار الفكر العربى، القاهرة .
- ٧٦- على، سعيد اسماعيل؛ وفرج، هانى عبد الستار (٢٠٠٨): فلسفة التربية "تأصيل وتحديث"، المعهد العالمى للفكر الإسلامى، فيرجينيا، الولايات المتحدة الأمريكية.
- ٧٧- العمارى، الصديق الصادق (٢٠١٤): التربية على المواطنة وحقوق الإنسان: مشروع تكوين مواطن الغد، مجلة علوم التربية، المغرب، العدد (٥٩).
- ٧٨- عمر، السيد (٢٠١٦): دور العلامة طه العلوانى فى بناء المفاهيم، ندوة " طه جابر العلوانى- السيرة والمسيرة"، المنعقدة فى ١٩ أبريل، مركز الدراسات المعرفية، القاهرة.
- ٧٩- عنانى، مصطفى عبد الحميد حسن (٢٠٠٨): تفعيل دور الأنشطة الطلابية بكليات التربية فى تنمية قيم المواطنة العالمية" دراسة حالة بجامعة قناة السويس"، مجلة التربية المعاصرة، رابطة التربية الحديثة، القاهرة، السنة (٢٥)، عدد (٧٩).
- ٨٠- عياد، شكرى (١٩٨٩): الإنسانية والعالمية، مجلة أدب ونقد، حزب التجمع، القاهرة، مجلد (٦)، عدد (٤٨).
- ٨١- غربى، على (١٩٩٩): أهمية المفاهيم فى البحث الاجتماعى بين الأطر النظرية والمحددات الواقعية، مجلة العلوم الإنسانية والعالمية، جامعة منتورى، قسطنطينة، الجزائر، العدد (١١).
- ٨٢- قدور، نجاح (٢٠١٠): المواطنة وحقوق الإنسان "وجهة نظر إسلامية"، بحوث المؤتمر العلمى "المواطنة فى عالم متغير"، المنعقد فى ٢٨-٣٠ مارس، كلية الآداب، جامعة بنى وليد، ليبيا.

- ٨٣- قنديل، عبد الناصر (٢٠٠٨): المواطنة بين المفهوم والتحديات "رؤية مدنية"، مجلة أدب ونقد، حزب التجمع، القاهرة، مجلد (٢٤)، عدد (٢٨٠).
- ٨٤- كامل، صلاح (٢٠٠٣): التربية المدنية: إشكالية المفهوم ومعيقاته العملية فى المجتمع الفلسطينى، وقائع ورشات العمل حول "الإطار المفاهيمى للتربية المدنية"، مركز إبداع المعلم، رام الله، فلسطين .
- ٨٥- الكوارى، على خليفة (٢٠٠١): مفهوم المواطنة فى الدولة اديمقراطية، مجلة المستقبل العربى، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، المجلد (٢٣)، العدد (٢٦٤).
- ٨٦- الكيالى، عبد الوهاب؛ وآخرون (١٩٩٣): موسوعة السياسة، طبعة (٣)، جزء (٦)، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت .
- ٨٧- اللويحق، عبد الرحمن بن المعلا (١٤٣٠هـ): بناء المفاهيم ودراساتها فى ضوء المنهج العلمى "مفهوم الأمن الفكرى أنموذجاً"، المؤتمر الوطنى الأول للأمن الفكرى: المفاهيم والتحديات، المنعقد فى ٢٣ - ٢٥ جمادى أول، كرسى الأمير نايف بن عبد العزيز لدراسات الأمن الفكرى، جامعة الملك سعود، الرياض.
- ٨٨- المحجوب، مريم الصادق (٢٠١٥): فكرة المواطنة العالمية عند الرواقيين وأثرها فى الفكر المعاصر، المجلة الليبية للدراسات، دار الزاوية للكتاب، ليبيا، العدد (٨).
- ٨٩- محمد، خالد عبد الفتاح (٢٠١٢): بناء المفاهيم وإشكالية دلائل المصطلحات فى تفاعل المستفيدين مع نظم استرجاع المعلومات، أعمال المؤتمر الثالث والعشرون للاتحاد العربى للمكتبات والمعلومات "الحكومة والمجتمع والتكامل فى بناء المجتمعات المعرفية العربية" المنعقد فى ١٨-٢٠ نوفمبر، وزارة الثقافة والفنون والتراث، والاتحاد العربى للمكتبات والمعلومات، الدوحة، قطر، المجلد (٣).
- ٩٠- المحمداوى، على العلى (١٤٣١هـ): نظرية العلم والمعرفة فى القرآن الكريم، آفاق الحضارة الإسلامية، أكاديمية العلوم الإنسانية والدراسات الثقافية، وزارة التعليم العالى، طهران، السنة (١٣)، العدد (٢).
- ٩١- محمود، خالد صلاح حنفى (٢٠١٨): دور الجامعات العربية فى تربية المواطنة فى ضوء بعض الاتجاهات العالمية المعاصرة، مجلة دراسات فى علوم التربية، كلية العلوم الاجتماعية، الجزائر، المجلد الأول، العدد (٤).
- ٩٢- المنجد فى اللغة والأعلام (٢٠٠٨): من الصاد إلى الياء، ط (٤٣)، دار المشرق، بيروت.

- ٩٣- مهنأوى، أأمد غنىمى (٢٠٠٨): تربية المواطنة بين خصوصية الهوية وهىمنة العولمة "دراسة تحليلية ناقدة"، مجلة كلية التربية، جامعة بنها، المجلد (١٨)، العدد (٧٥).
- ٩٤- الموسوعة العربية العالمية (١٩٩٩): الطبعة (٢)، المجلد (٢٤)، مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع، الرياض .
- ٩٥- ناظورية، علاء الدين (٢٠٠١) : العولمة وآثرها فى العالم الثالث: التحدى والاستجابة، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن .
- ٩٦- نافع، عبد المنعم محمد (٢٠١٤): الإشكاليات الإستمولوجية فى بنية العقل العربى وتدايعاتها التربوية، مجلة دراسات تربوية ونفسية، كلية التربية - جامعة الزقازيق، العدد (٨٣).
- ٩٧- نبىه، محمد صالح (٢٠٠٢): المستقبليات والتعليم، موسوعة التعليم فى عصر العولمة (١)، دار الكتاب المصرى، القاهرة .
- ٩٨- نجيب، كمال (١٩٩٧): "المنهج النقدى"، فى: محمد عبد الظاهر الطيب؛ وآخرون: مناهج البحث فى العلوم التربوية والنفسية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.
- ٩٩- النحرأوى، السيد صبجى (٢٠١٦): التنظير للمصطلح فى الخطاب التربوى الإسلامى، مجلة دراسات فى التعليم الجامعى، مركز تطوير التعليم الجامعى، جامعة عين شمس، العدد (٣٢).
- ١٠٠- النشار، مصطفى (٢٠١٨): الفلسفة التطبيقية وتطوير الدرس الفلسفى العربى، روابط للنشر وتقنية المعلومات، القاهرة.
- ١٠١- نصار (أ)، سامى محمد (٢٠١٦): التربية من أجل المعرفة والاختلاف، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة.
- ١٠٢- نصار (ب)، ناصيف (٢٠١٦): تصورات الأمة المعاصرة: دراسة تحليلية لمفاهيم الأمة فى الفكر العربى الحديث، ط٣، المركز العربى للأبحاث ودراسات السياسات، بيروت.
- ١٠٣- النقيب، عبد الرحمن؛ والميمان بدرية صالح (٢٠٠٢): تأصيل المفاهيم التربوية: ضرورة أولية للإصلاح التربوى، دار النشر للجامعات، القاهرة .
- ١٠٤- هارمان، جاك (٢٠١٠): خطابات علم الاجتماع فى النظرية الاجتماعية، ترجمة: العياشى عنصر، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن.

- ١٠٥- وطفة، على أسعد(٢٠٠٣): مفهوم التربية بين إشكالية البناء ومقتضيات التعريب: إضاءات جديدة فى منهجية بناء المفهوم وتعريبه، مجلة التعريب، المركز العربى للتعريب والترجمة والتأليف، دمشق، سوريا، المجلد(١٣)، العدد(٢٥).
- ١٠٦- وهبة، مراد(٢٠٠٧): المعجم الفلسفى، دار قباء الحديثة للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة.

ثانياً: المراجع الأجنبية :

- 1- Alkire, S. (2002) :Global Citizenship And Common Values, In: Dower,N. & Williams,J. (Eds): Global Citizenship: A Critical Reader, Edinburgh University Press, Edinburgh.
- 2- Andreotti,V.(2006): Soft versus critical global citizenship education, Policy & Practice, Adevelopment Education Review, issue.(3).
- 3- Cabrera, L. (2010): The Practice of Global Citizenship, Cambridge University Press.
- 4- Commaerts, B. & Van Audenhove, L. (2005): Online political debate, unbounded citizenship, and the problematic nature of a transnational public sphere, Political communication, Vol.(22), No.(2).
- 5- Davies, L. (2006): Global Citizenship: Abstraction orFramework for Action?, Educational Review, Vol . (58), issue.(1).
- 6- Dobson, A. (2005): Globalisation, Cosmopolitanism and The Environment, International Relations, Vol. (19).
- 7- Dobson, A. (2006): Thick Cosmopolitanism, Political Studies, Vol.(54) .
- 8- Eðvarðsson, J. R.(2012): Global Citizenship, Final assignment, Faculty of Social Sciences (á Hug- og félagsvísindasviði), Iceland.
- 9- Johnson,H. (2008): National Identity, Citizenship and Cosmopolitanism: Unpacking the Terms in British Schooling, Education Discussion Paper, Faculty of arts and social science, School of Education, Kingston University, London, vol.(1).
- 10- Rae,L. & Baker,R (2011): Global Perspectives: A framework for global education in Australian schools, Education Services, Australia

- 11- Miller, D. (1999): 'Bounded Citizenship', in K. Hutchings & R. Dannreuther (eds): *Cosmopolitan Citizenship*, Palgrave, Macmillan, Basingstoke.
- 12- Osler, A& Starkey, H. (2005): *Changing Citizenship: Democracy and Inclusion in Education*, Open University Press, Berkshire.
- 13- Oxley ,L.& Morris ,P.(2013):*Global Citizenship: A Typology for Distinguishing its Multiple Conceptions*, *British Journal of Education studies*, vol.(61), issue .(3).
- 14- Stephens, A. C (2010): *Citizenship without Community: Time, Design and the City*, *Citizenship Studies*, Vol.(14), No.(1).
- 15- *The Encyclopedia Britannica*, 1992,: 15th ed, *Encyclopedia Britannica Inc,Univercity of Chicago press*, Chicago.
- 16- *The world book encyclopedia* (1996): Vol.(4) CI-CZ, *The world book Inc*, london.
- 17- Thompson, J. (2001): *Planetary Citizenship: Definition and Defense of an Ideal*. In B.Gleeson & N. Low (Eds): *Governing For the Environment: Global Problems, Ethics and Democracy*. Palgrave Macmillan, Basingstoke, Hampshire, England.
- 18- UNESCO (2015) :*Global Citizenship Education:Topics and Learning Objectives*, the United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization, Paris, France.
- 19- Widdows, H. (2017): *Global Ethics: Foundations and Methodologies*. In J. Eade& D.O'Byrne (Eds): *Global Ethics and Civil Society*, Routledg, London.
- 20- Wintersteiner, W. & et al (2015): *Global Citizenship Education: Citizenship Education for Globalizing Societies*, the Austrian Commission for UNESCO, Klagenfurt, Salzburg, Vienna.

A proposed constructive vision for the settlement of Incoming concepts in the Arab educational thought in the light of the reconstruction of concepts Approach "The concept of Global Citizenship as a Model"**Abstract**

The need to settle the Western Incoming concepts of Arab thought has become an urgent necessity in the context of global conditions that have made it difficult to avoid the processes of culture and cultural friction with other cultures, and those processes followed by delegations of concepts loaded with meanings and contents are the product of their environments, and thus come the process of reconstructing the imported concepts as necessary and an essential tool to deal with such concepts; to reveal their implications, and ambiguities, and to determine their applicability in the Arab educational thought and the potential of their educational use. Based on this, the aim of the research is to develop a proposed constructive vision for the settlement of the Incoming concepts of Arab educational thought in the light of the re-conceptualization of concepts and the application of the concept of global citizenship as an attempt to determine the implications and ambiguities of this concept and to address all factors of alienation, Ambiguity and contradiction, and the irrationality surrounding the concept and its reconstruction in order to settle it and employ it educationally in a manner that is compatible with the nature of educational thought and the principles of Arab education.

Keywords:

Reconstruction of concepts, Settlement of the concepts, Incoming concepts, Global citizenship, Educational thought.